الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب

حوسين مصباح العلام

إشراف

أ.د. حسين الفحل

الأستاذ في قسم الاقتصاد

جامعة دمشق – سورية

المشرف المشارك

د. عمر مولود

أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية

2012

بِسمِ اللَّهِ الَرَّحمَنِ الرَّحِيم

قال الله تعالى :

﴿لَا يُكَلِفُ اللَّهُ نَفساً إِلَّا وُسعَهَا لَهَا مَا كَسَبَت وَعَلَيهَا مَا اكتَسَبَت رَبَّنَا لَا تؤُاخِذنآ إِن نَّسِينآ أو أخطَأنَا رَبَّنَا وَلَا تَحمِل عَلَينآ إِصراً كَمَا حَمَلتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِلنَا ماَ لَا طَاقَةَ لَنَا بِه وَاعفُ عَنَّا وَاغفِر لَنَا وَارحَمنَآ أنتَ مَولَانَا فَانُصرنَا عَلَى القَومِ الكَافِرِينَ ﴾

صَدقَ اللَّهُ الَعَظِيَّم

[البقرة] الآية □□□.

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمريهما

وإلى الغائب الحاضر عمي (علي العلام) تغمده الله بواسع رحمته

إلى أخي فرج وفاءً وعرفاناً

إلى من تقاسموا معي حلو الحياة ومرها إخوتي

(محمد _ علام _ عبد السلام _ حسام _وأخواتي الفاضلات)

إلى كل الأصدقاء والزملاء أولي الرأي والمشورة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين أحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً يليق بجلال وجهه ، وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدِنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن أهتدى بهديه إلى يوم الدين.

انطلاقاً من هدي المصطفى صلى الله عليه وسلم القائل : (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) ف يطيب لي بعد أن وفقني الله تعالى لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة أن أعترف بالشكر لله أولاً وآخراً ، وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة الدكتور: **حسين الفحل** ، الذي كان له الدور الكبير في إنجاز هذا العمل ، بما قدمه لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات قيِّمة طيلة فترة الدراسة ، فله مني عظيم الشكر وخالص التقدير والاحترام، فجزاه الله عني وعن أهل العلم الجزاء الأوفى ، لما لقيته منه من طيب المعشر وحسن المعاملة .

كما أتوجه بالشكر والامتنان والعرفان و خالص التقدير للأساتذة الأفاضل الدكتور **موسى الغرير** والدكتور **غسان إبراهيم** والدكتور **مدين علي** والدكتورة **ثناء أبازيد** عن تفضلهم بقبول امتحان هذه الرسالة.

وأرى لزاماً علي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى كلية الاقتصاد بجامعة دمشق العريقة ممثلة بعميدها ووكيليها العلمي والإداري ، والأستاذ الدكتور **موسى الغرير** المحترم رئيس قسم الاقتصاد بالكلية ، وإلى جميع أساتذتها الأجلاء ، والعاملين والعاملات ، الذين كانوا مثالاً للأخوة ، وعنواناً مشرفاً للتعامل الطيب ، وأسجل خالص شكري وتقديري إلى الدكتور **عمر مولود دنس** المشرف المشارك لما قدمه لي من عون ومساعدة لإنجاز هذه الدراسة ، كما أعرب عن شكري وامتناني للأستاذ حسام كشكي المدقق اللغوي لتفضله لمراجعة الرسالة لغوياً وإملائياً ، و إلى كل من أعانني على إنجاز الدراسة من أصدقاء وزملاء، الذين لم يتأخروا في تقديم المساعدة والعون والكلمة الطيبة ، فكان لتشجيعهم بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة.

ولا أنسى في هذا الموقف أن أشكر موظفات وموظفي مكتبة أكاديمية الدراسات العليا /طرابلس، ومكتبة مصرف ليبيا المركزي، ومكتبة جامعة بني وليد ، ومكتبة جامعة دمشق ، على ما قدموه لي من مساعدة وعون ، وأشكر كل من ساهم في هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة.

الباحث

مستخلص الدراسة

إن المنتجات الصناعية في ليبيا تعاني من ضعفَ القدرة التنافسية أمام المنتجات الصناعية للدول المتقدمة في الأسواق الداخلية والخارجية، ومما زاد من عمق اختلال هيكل الصناعات التحويلية تسارع التطورات الاقتصادية المعاصرة، التي من أبرزها قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995، الذي جعل هذه الصناعات تواجه اختلالات موروثة ، إضافة إلى الاختلالات الناتجة عن اقتصاد العولمة، ومن خلال الدراسة والبحث اتضح أن المؤشرات الحالية تدل على أن الصناعات التحويلية الليبية تعاني من ضعف ملحوظ في قدرتها التنافسية، وتدني مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى جمود الهيكل الإنتاجي، وافتقار ها للتكنولوجيا الحديثة، ومن أبرز تلك الصناعات (الصناعات الغذائية – الصناعات الكيماوية – صناعة الحديد والصلب – صناعة الورق والأثاث – الصناعات الهندسية والكهربائية – صناعة الغزل والنسيج– صناعة الأسمنت ومواد البناء) ، فالبيانات المتاحة للدراسة تبين إن مساهمة الصناعات التحويلية الليبية في الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة قد تراوحت ما بين 3 % و4% من إجمالي الناتج المحلي ، ووفقاً للمؤشرات فإن ذلك يدل على ضعف الصناعات التحويلية الليبية، فالصناعات التحويلية في ليبيا لم تستطع التوسع في إنتاجها وتقديمها عنصر إضافة مباشر للدخل القومي ، رغم الدعم المادي وتو افر الإيرادات المالية القوية لدى الدولة المتأتية من إيرادات النفط والغاز، والتي بلغت خلال فترة الدراسة ما نسبته (94–96%) من إجمالي الناتج المحلي، فاعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر واحد للدخل، وهو النفط، يجعله عرضة للتقلبات والأزمات الخارجية.

ومما سبق يتبين الهدف الرئيسي للدراسة ، هو تسليط الضوء على الآثار المحتملة من تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية الليبية ، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث.

وقسمت الدراسة إلى أربع ة فصول وفق الآتي، **الفصل الأول** الصناعات التحويلية الليبية، و **الثاني** : الصناعة التحويلية في ليبيا ودورها في التجارة الخارجية، بينما عُني **الثالث** بمستقبل الصناعة التحويلية الليبية في ظل التطلع للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخُصص **الفصل الرابع** للخاتمة التي تتضمن أهم النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها ، – ومن **أبرزها** – أن الصناعات الليبية تعاني اختلالاتٍ ناتجةً عن سياسات متضاربة وغير فعالة في برامجها التنموية في المراحل السابقة، وبشكل أكثر تفصيلاً، نجد أن الصناعات الليبية سواء القديمة أو الح ديثة تعاني ضعفَ القدرة التنافسية، و أن السبب في ذلك يرجع إلى التخلف التكنولوجي لهذه الصناعات وارتفاع التكاليف ، إضافة إلا أنها لا تزال تعتمد ع لى الحماية ، وبذلك يمكن القول : إن الصناعات التي أقيمت في ليبيا تبق ى متميزة (الاستعمال الناقص وغير الصحيح للإمكانيات المتاحة) ، كما إن الواردات تنصب أغلبيتها من مواد التجهيز ، والمواد نصف المصنعة– أضيف إلى ذلك أن الصادرات تتكون أساساً من منتجات منجميه ومواد أولية).

وقد خلصت الدراسة إلى المقترحات التي من **أبرزها** : الاهتمام بالصناعات الناشئة، والتي تعتمد في مدخلاتها على الموارد المحلية ، والعمل على إحداث تكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، ومن أهمها القطاع الزراعي وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية.

Abstract study

The industrial products in Libya, to suffer from weak competitiveness for industrial products to developed countries in domestic and foreign markets, and increasing the depth of the disruption of the structure of manufacturing industries is the acceleration of economic developments, contemporary, and most important of which the World Trade Organization in 1995, making these industries facing imbalances inherited the imbalances resulting from a globalizes economy, it is through study and research it became clear that the current indicators tell us that over the manufacturing Libyan suffer from marked weakness of their competitiveness, and the low contribution of these industries in the gross domestic product, in addition to the rigidity of the productive structure, and the lack of these industries of modern technology, and most of those industries (food industries – chemical industries – iron and steel industry – Manufacture of paper and furniture – Engineering, Electrical Industries – Textile Industry – Manufacture of cement and construction materials) .data are available for this study shows that the contribution of manufacturing Libyan GDP the study period ranged between 3% to 4% of GDP, according to the indicators, this indicates the weakness of the manufacturing Jamahiriya, so you could say that the manufacturing industries in Libya, you can not expand the production and delivery of an item added directly to the national income despite the support material and provide income strong financial of the State derived from oil and gas revenues, which amounted during the study period accounted for (94–96%) of GDP, the adoption of the Libyan economy on one source of income is oil makes it vulnerable to fluctuations and external crises, and above it is clear the main objective of the study, He shed light on the possible effects of the liberalization of foreign trade on manufacturing Libyan, and then use the inductive descriptive method in this research.

Which divided the study into four chapters, which were as follows, the first chapter manufacturing Jamahiriya, II: the manufacturing industry in Libya and its role in foreign trade, while my third future of manufacturing Libya in light of the aspiration to join the World Trade Organization, and devoted the fourth quarter of the finale, which includes the most important results and proposals that have been reached, notably that the industries Libyan suffer from distortions caused by conflicting policies and ineffective in their development programs in the previous phases, and in more detail, we find that industries Libyan whether old or new weak competitiveness, and the reason for this is because to the technological backwardness of these industries and the high costs, and that these industries still rely on the protection, it can be said that the industries established in the Libya remain distinct (use incomplete and incorrect possibilities

available – that the imports are focused mostly from materials processing, and half–manufactured materials – Exports consist mainly of mining products and raw materials).

The study concluded the proposals and most important of which concern the emerging industries, which depend on the input of local resources, and work on the integration of the industrial sector and other sectors, which are the most important of the agricultural sector.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	و
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال البيانية	ل
الإطار التمهيدي للدراسة	1
– المقدمة	2
– مشكلة الدراسة	3
– فرضيات الدراسة	4
– أهداف الدراسة	4
– أهمية الدراسة	4
– منهجية الدراسة	5
– حدود الدراسة	5
– الدراسات السابقة	5
– ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	6
الفصل الأول:– الصناعات التحويلية الليبية	**7**
المقدمة	8
المبحث الأول :– تطور الصناعات التحويلية في ليبيا	**10**
أولاً:– لمحة عن الاقتصاد الليبي	10
ثانياً :– الصناعة في ليبيا	13
ثالثاً:– الصناعات التحويلية الليبية	18

المبحث الثاني :– السياسات المتبعة في قطاع الصناعة التحويلية الليبية	**25**
أولاً:– إستراتيجيات التصنيع	25
ثانياً:– السياسات الصناعية الليبية	34
ثالثاً:– واقع الصناعات التحويلية الليبية ومؤشراتها	37
الفصل الثاني :– الصناعة التحويلية في ليبيا ودورها في التجارة الخارجية	**47**
المقدمة	48
المبحث الأول:– تطور حجم التجارة الخارجية في الصناعات التحويلية	**48**
أولاً:– أهداف التجارة الخارجية في الجماهيرية وإستراتيجياتها	51
ثانياً:– تنظيم الصادرات والواردات الليبية	53
المبحث الثاني :– آثر الصناعة التحويلية في بنية التجارة الخارجية الليبية	**59**
أولاً:– قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة (1995– 2009).	59
ثانياً:– اتجاهات التجارة الخارجية الليبية	62
ثالثاً:– التركيب السلعي للتجارة الخارجية الليبية للفترة (1995– 2009).	73
رابعاً:– درجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا (1995–2009).	82
المبحث الثالث :– حجم الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية الليبية	**85**
أولاً:– الاستثمار في القطاع الصناعي	85
ثانياً :– المخصصات الممنوحة من مصرف التنمية لدعم الصناعات	93
ثالثاً:– مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002– 2006).	96
الفصل الثالث :– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية ومتطلبات تحسينها في التجارة الخارجية	**104**
المقدمة	105
المبحث الأول :– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في التجارة الخارجية الليبية	**105**
أولاً:– مفهوم التنافسية	106
ثانياً:– أنواع التنافسية	108
ثالثاً:– مؤشرات قياس تنافسية الصناعات التحويلية	109
رابعاً:– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية	112
المبحث الثاني :– متطلبات تحسين القدرة التنافسية	**120**
أولاً:– تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي	122

ثانياً:- إجراءات تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي لسنة 2006	124
الفصل الرابع :- الآثار المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية	**126**
المقدمة	**127**
المبحث الأول :- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعات التحويلية	128
أولاً :- اتفاقية تحرير المنسوجات والملابس	128
ثانياً:- الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع الصناعية	130
ثالثاً:- مشكلة الدعم	131
رابعاً:- اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية	132
خامساً:- الإجراءات الوقائية في الاتفاقية	134
سادساً :- الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإغراق	135
سابعاً:- اتفاقية الجوانب التجارية لقيود الاستثمار	136
ثامناً:- الآثار غير المباشرة المتعلقة باتفاقيتي السلع الزراعية والخدمات	137
تاسعاً:- أمور مستحدثة عن المؤتمرات الوزارية اللاحقة	139
المبحث الثاني :- الصناعات التحويلية في ظل تحرير التجارة الخارجية الليبية	**140**
أولاً:- الآثار الناجمة عن تحرير الصناعات النسيجية والملبوسات	141
ثانياً:- الآثار المتوقعة من تحرير تجارة السلع المصنعة	142
ثالثاً:- الآثار المتعلقة بسياسات الدعم	143
رابعاً:- الآثار المترتبة من جراء اتفاقية حقوق الملكية الفكرية	143
خامساً:- الآثار المحتملة من الإجراءات الوقائية	144
سادساً:- الآثار المتوقعة من جراء اتفاقية الجوانب التجارية لقيود الاستثمار	145
سابعاً:- الآثار المتوقعة من جراء سياسات الإغراق	146
ثامناً:- الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام ليبيا إلى عضوية المنظمة	147
الخاتمة	**150**
أولاً :- النتائج	151
ثانياً :- المقترحات	152
المراجع	153
الملاحق	**161**

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995- 2009	38
(1-2)	التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعات التحويلية للفترة 1995- 2009	41
(1-3)	تطور حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الليبية للفترة 1995- 2009	44
(2-1)	قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري الليبي للفترة 1995- 2009	61
(2-2)	تطور قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها للفترة 1995- 2009	64
(2-3)	تطور قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها للفترة 1995- 2009	69
(2-4)	التركيب السلعي للصادرات الليبية للفترة 1995- 2009	74
(2-5)	التركيب السلعي للواردات الليبية للفترة 1995- 2009	79
(2-6)	التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا للفترة 1995- 2009	83
(2-7)	القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الصناعات للفترة 1995- 2009	94
(2-8)	توزيع الاستثمارات على بنود خطة مشروعات التنمية (2002- 2006)	100
(2-9)	مشروعات الخطة الأساسية موزعة على مصادر التمويل	101
(2-10)	برامج ومقترحات الخطة الخماسية الممتدة لسنة 2006	102
(2-11)	الاحتياجات من النقد المخصصة لتشغيل المصانع لسنة 2006	103
(3-1)	تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية العربية ومقارنتها ببعض الدول	116

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	تقسيمات الهيكل الصناعي التحويلي	19
(1-2)	مساهمة الصناعات التحويلية ومختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995- 2009	39
(1- 3)	التكوين الرأسمالي الثابت للصناعات التحويلية الليبية للفترة 1995- 2009	42
(1- 4)	العمالة في قطاع الصناعات التحويلية الليبية للفترة 1995- 2009	45
(2- 1)	قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة 1995- 2009	62
(2-2)	تطور قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها للفترة 1995- 2009	67
(2- 3)	تطور قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها للفترة 1995- 2009	72
(2- 4)	درجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا 1995- 2009	84
(2- 5)	القروض الممنوحة من قبل مصرف التنمية حسب الصناعات للفترة 1995- 2009	95

الإطار التمهيدي للدراسة

1- المقدمة :

أنشئت منظمة التجارة العالمية في العام 1995 وبذلك دخلت حيز التنفيذ ، وجاء ذلك كنتاج لمشاورات ومفاوضات استمرت لعدة عقود من الزمن ، تم التوصل خلالها إلى جملة من الاتفاقيات التجارية الدولية في المجالات التجارية ، كالسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

وتسعى الدول النامية للانضمام إلى هذه المنظمة للاستفادة مما تتيحه من فرص لتنمية وتوسيع التجارة فيها وتحقيق تنمية وطنية لتلك الدول .

إن تنمية الصادرات السلعية والخدمية من أهم أولويات صانعي القرار التجاري في دول العالم ، باعتبارها أساساً لتحسين مستوى المعيشة في مختلف الدول ، وإن من أهم أسباب النجاح الذي تستهدفه العديد من دول العالم النامي ، التوجه إلى الإنتاج بغرض التصدير وزيادة فرص التشغيل ، وتنويع مصادر الدخل من النقد الأجنبي ، إن موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، أضحى من أهم الموضوعات في عالمنا المعاصر ، بالنظر إلى ما تشهده الساحة الدولية من تقدم متسارع في مجال تجارة السلع والخدمات والاتصالات والمعلومات ، حيث انطوى تحت هذه المظلة العالمية 80%[1] من دول العالم ، مما لا يترك مجالاً كبيراً لبقية الدول للتفكير في الانضمام إليها من عدمه ، بقدر ما يؤكد على ضرورة الانضمام إلى هذه المنظمة للاستفادة مما تقدمه من فرص تنموية ، إلى جانب توخي الحكمة والروية للتعامل مع ما قد يثيره الانضمام من سلبيات .

إن انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمة أصبح أمراً مهماً في ظل الظروف الدولية التي يشهدها العالم من حولنا ، خاصة بعد قيام العديد من التكتلات الدولية والإقليمية ، وتواجد الجماهيرية بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن هذه التكتلات ، مع أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بما يمكنه من الاستفادة القصوى من النشاط التجاري الذي تقوده هذه المنظمة

فقد أتت منظمة التجارة العالمية بتغي يرات على جوهر النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف، وأحدثت من القوانين والاتفاقيات ما يؤ ثر في الصناعة التحويلية الليبية، حيث يشير الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية إلى استمرار الفجوة ما بين الصادرات والواردات للصناعة التحويلية الليبية، ويمكن القول إن الصناعة التحويلية الليبية تتسم بتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وانخفاض إنتاجية العامل في القطاع الصناعي التحويلي الليبي، وبالرغم من التنوع الحاصل في هيكلية الصناعة التحويلية الليبية إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من الصناعات هما: الصناعات الغذائية، والبتروكيماوية، إضافة إلى وجود بعض الصناعات المعدنية ، وبهذا فإن الصناعات التحويلية الليبية ما زالت متواضعة من ح يث تلبيتها للاحتياجات المحلية الليبية، إضافة إلى ضعف القاعدة التكنولوجية الليبية في القطاع الصناعي التحويلي من خلال ضعف حجم الاستثمارات، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير، وضعف برامج التعليم والتدريب، وبذلك فإن الصناعات التحويلية الليبية تتأثر من جراء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من خلال

[1] مصطفى إبراهيم صالح ، واقع وآفاق الصناعة في الجماهيرية ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الصناعة في الجماهيرية الحاضر والمستقبل ، للفترة 14- 15 / 9 / 2005 ، ص145.

الاتفاقيات المتعلقة بتحرير السلع، والمتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، واتفاقيات معايير العمل، واتفاقيات مكافحة الإغراق، ومن الخطأ التصور أن الآثار الناجمة عن اتفاقيات هذه المنظمة ستلحق بالدول الأعضاء دون سواها، ذلك لأن المنظمة تستأثر بأكثر من 87% من التجارة العالمية، ذلك لأن تغير حجم الطلب على سلعة ، أو تغير شروط المنافسة لها سوف يطال الدول المصدرة والمستوردة لتلك السلعة، سواء كانت منتمية إلى منظمة التجارة العالمية أم غير منتمية، وبذلك فإن الدراسة تتمحور حول آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية ، إضافة إلى النتائج المتوقعة.

٢ مشكلة الدراسة:

إن التصنيع هو الاستخدام المتزايد للتقنية المتطورة في عمليات الإنتاج، وبناءً على ذلك فإنه قادر على تحقيق التغيرات النوعية والمتكاملة في الاقتصاد الوطني.

كما أن التصنيع يعد عملية تطوير اقتصادي تعبأ فيه الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المتعدد الفروع ، والمجهز بالتقنية الحديثة، والذي يتميز بقطاع تحويل ديناميكي يملك وينتج وسائل الإنتاج، وسلع الاستهلاك القادر على ضمان تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل، و إذ إن الصناعات التحويلية من أهم قطاعات القاعدة الإنتاجية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، لكونها أداة خلق موارد جديدة للدخل ، وهذا ما تتطلبه الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية، والتي يقوم هذا القطاع بإعادة تصنيعها في صورة سلع وخدمات مختلفة، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، بما يتوافق واحتياجات المجتمع، وبالنظر إلى واقع الصناعات التحويلية في الجماهيرية وتطورها، ومدى مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي، فإن طبيعة المشكلة البحثية لهذه الدراسة تكمن في ضعف ملحوظ متمثل في تدني مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي، وافتقار هذه الصناعات للتكنولوجيا الحديثة، كما أن تبني سياسات صناعية غير ملائمة أسهم في عدم القدرة على تصحيح مصادر القيمة المضافة إلى هذه الصناعات.

ومما زاد من عمق هذه الاختلالات للصناعات تسارع التطورات الاقتصادية المعاصرة، الأمر الذي جعل هذه الصناعات تواجه اختلالات موروثة ، إضافة إلى الاختلالات الناجمة عن اقتصاد العولمة المتمثل في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصناعات التحويلية، الأمر الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى فقدان القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

٣ فرضيات الدراسة :

تتمثل هذه الدراسة في الفرضيات التالية :

- إن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تراجع الصناعات التحويلية الليبية وزيادة الأعباء عليها ، بسبب ضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعات في الأسواق المحلية والدولية نتيجة انخفاض التكاليف الصناعية في هذه الدول.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى عجز إضافي في الميزان التجاري الليبي، من خلال تدفق الواردات، مما يجعل الاقتصاد الليبي يعاني مشاكل الإغراق وغيرها.

٤ -أهداف الدراسة :

ومن أبرز الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إليها:

- تحليل واقع الصناعة التحويلية في ليبيا وتطور ها، ومدى تأثر هذه الصناعات باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.
- التعرف على أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعات التحويلية.
- تسليط الضوء على أهم المؤشرات الخاصة بتطور الصناعات التحويلية الليبية، مثل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي لهذه الصناعات، والقوى العاملة في هذا القطاع.

٥ -أهمية الدراسة:

يترتب على تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعات التحويلية أوضاع جديدة تت أثر بها الصناعات التحويلية في الدول النامية ، ومنها العربية والليبية خاصة، بغض النظر عن عضويتها في منظمة التجارة العالمية من عدمها، ولذلك يجب التعرف على الآثار المحتمل ة عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية، والإمكانيات المتاحة أمام الاقتصاد الليبي لتقليص الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابية المحتملة، ولعل ما يزيد أهمية الموضوع هو ارتباط منظمة التجارة العالمية بالعولمة الاقتصادية، فهي إحد ى أدواتها، وتبرز عملية التفهم لآثار هذا النظام من خلال التوقف عند بعض قطاعات الاقتصاد الليبي التي ستكون محط لأثر واضح، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الليبية ، في محاولة لتحديد الآثار السلبية والإيجابية التي سوف يتأثر بها هذا الحقل الهام، ولأتي أهمية التوقف عند هذا القطاع من ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية، وانخفاض إنتاجية العامل في القطاع الصناعي الليبي، إضافة إلى ضعف القاعدة التكنولوجية للصناعة الليبية، لذلك ستكون الصناعة التحويلية الليبية أول القطاعات الاقتصادية الليبية تأثراً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

٦ -منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة بشكل أساسي على ا لمنهج الوصفي التحليلي ، عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتوافرة عن موضوع الدراسة من المصادر المتمثلة في الكتب والمجلات والتقارير والنشرات، لغرض تحليل واقع القطاع

الصناعي التحويلي الليبي في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة ، وذلك من خلال توضيح بعض المؤشرات الخاصة بالصناعات التحويلية الليبية.

٧ -حدود الدراسة:

يتناول الباحث بالدراسة والتحليل الآثار المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بال صناعة على الصناعات التحويلية الليبية، ومن هنا ف إن الحدود المكانية لهذه الدراسة هي دراسة القطا ع الصناعي التحويلي للجماهيرية الليبية، وأما الحدود الزمنية فهي تمتد من سنة 1995، وهو تاريخ ظهور منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود، حتى 2009، وذلك لتوافر البيانات والمعلومات والدلائل الخاصة بموضوع الدراسة.

٨ -بعض الدراسات السابقة:

إن التجارة الخارجية تعمل كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية، لأنها لها دوراً رئيسياً في تصريف الإنتاج وتوفير الحاجيات الضرورية للإنتاج (مستلزمات الإنتاج)، لذلك فالمتغيرات الاقتصادية الدولية يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى باختلاف قوى السوق، ومن هنا فقد تناول العديد من المهتمين والباحثين في هذا المجال موضوع الصناعة وتأثرها بالمتغ يرات الاقتصادية الدولية، وكيفية توجيه هذه الصناعات في ظل تحرير التجارة الدولية وأثرها في الميزان التجاري للدول، **ومن أبرز هذه الدراسات:**

- دراسة قام بها الباحث "نصر المحتوت" خلال العام 2005 ، لاستشراف مستقبل الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، فقد ركزت الدراسة على تقييم تجربة التصنيع العربية انطلاقاً من تحليل مؤشرات التنمية الصناعية العربية من خلال تقييم سياسات التصنيع واستراتيجيات هالتي اتبعتها الدول العربية ، والتي أدت إلى تدني النتائج الصناعية المتواضعة، وتحليل مصادر القيمة المضافة لهذه الصناعات، وبيان مساهمة كل فرع من فروع الصناعة في تلك القيمة، ومن ثم استشرا ف مستقبل التصنيع العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية.
- دراسة أخرى قام بها الباحث "الفرجاني، مخلوف" للعام 2000 ، النظام الجديد للتجارة العالمية – المخاطر والفرص المتاحة أمام الصناعة العربية ، فقد تناولت الدراسة تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من حيث المنظور التنموي العربي، مع تسليط الضوء على المتطلبات الواجب اعتمادها للنهوض بالصناعة العربية، إضافة إلى توضيح الآلية المترتبة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- وفي دراسة للباحثة "نجاح البيباص" للعام 2005، والتي تهدف إلى توضيح الآثار الناجمة عن ا لانضمام لمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول النامية منها، حيث تم توضيح الآثار التي ستجنيها الدول النامية من جراء الانضمام ، من حيث تلافي السلبيات والاستفادة من الإيجابيات، لأن الانضمام لهذا الكيان أصبح أمراً ضرورياً لا مناص منه، فالدول المنضمة لهذه المنظمة تستأثر بنحو 87% من إجمالي التجارة الدولية،

لذلك فإن الدول غير المنضمة لن تكون في مأمن من عدم الانضمام ولكن كيف تحاول هذه الدول تكييف اقتصادياتها مع هذا الوضع؟

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع منظمة التجارة العالمية وآثارها في الصناعات التحويلية في الدول النامية كانت بشكل عام دون أن يتم تسليط الضوء على الآثار المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية وهو موضوع دراستنا، ومن ثم فقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أبرز تلك الاتفاقيات.

الفصل الأول
الصناعات التحويلية الليبية.

المبحث الأول:– تطور الصناعات التحويلية في ليبيا.

المبحث الثاني:– السياسات المتبعة في قطاع الصناعة التحويلية الليبية.

مقدمة

تعتبر الصناعة من الأنشطة الاقتصادية التي ترقى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح التصنيع مرادفاً لعملية التنمية، وبدأ على سلم أولويات إستراتيجية الخطط الاقتصادية للدول النامية، فقد كانت التنمية الصناعية في مقدمة استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية في ليبيا منذ سنة 1970، وذلك انطلاقاً من الدور الذي يقوم به النشاط الصناعي في تحقيق التحول الاقتصادي، وقد شهدت تنمية هذا القطاع عدة تطورات جوهرية وهامة عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغيرات الهيكلية التي شهدها المجتمع، فقد كان دور النشاط الصناعي إلى منتصف الستينيات دوراً هامشياً في الاقتصاد الوطني، فقد كان يعتمد في التنمية على المبادرات الفردية، التي أعطت أولوية الاستثمار للأنشطة البديلة التي تتميز بسرعة مردودها وقلة مخاطرها الاستثمارية [1]، الأمر الذي انعكس على هيكل النشاط الصناعي المتكون في تلك الفترة من منشآت صناعية صغيرة ذات طاقات محدودة، لقد كان الهدف الأساسي للتخطيط الصناعي للسنوات الأولى من عقد السبعينيات هو تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد رعوي يعتمد على المساعدات الأجنبية إلى اقتصاد إنتاجي ، من خلال ما تمتلكه من موارد يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المرجوة، ولتحقيق ذلك تم التركيز على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة الإستراتيجية، والتي لا يقوم الأفراد في العادة بالإقدام عليها ؛ إما لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها ، أو لطول الفترة اللازمة لإعطاء مردودها ، وإدراكاً منها لأهمية التصنيع في تحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، واقتناعاً بأن قطاعاً صناعياً يستجيب للأهداف الاقتصادية الجديدة، المتمثلة في الحد من تأثير قطاع النفط وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، لا يتأتى إلا بتضافر الجهود كافة، وقيام الدولة بالأعباء الرئيسية للتنمية الصناعية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الاستثمارات في القطاع الصناعي، وخاصة المشروعات الإستراتيجية الكبيرة، و إيماناً بأن تحقيق هذه السياسة يتطلب بناء هياكل تنظيمية للاضطلاع بمهام التصنيع في المرحلة المقبلة، وبما يمكّن من خلق منشآت هامة قادرة وفعالة، انطلاقاً من هذه الطموحات تم إنشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع، لتهتم بتنفيذ المشروعات الصناعية وتشغيلها، وتم أيضاً إنشاء مركز البحوث الصناعية كأحد الأجهزة التنفيذية المساعدة في مجال الصناعة، وحددت اختصاصاته في دراسة المشروعات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيام بأعمال البحث الجيولوجي والتنقيب عن الخامات المحلية، كما تم تأسيس عدد من الشركات الصناعية لأول مرة في ليبيا ، وذلك للتنسيق والتعاون في إدارة مجموعة المنشآت الصناعية، كما أنها تعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التي تحول دون الانطلاق في الإنتاج، فضلاً عن قيام بعضها بعمليات الاستيراد، وبذلك يتضح أن قطاع الصناعة هو أكثر القطاعات قدرة على الانتشار والتشابك، من خلال ما يقدمه للاقتصاد الوطني من قيمة مضافة، إضافة إلى خلق فرص عمل وتعزيز قيمة العملة الوطنية، ومن ثم فهو أكثر القطاعات قدرة على تحقيق التنمية، فهذا الجزء من الدراسة يهتم بالصناعات التحويلية

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (ليبيا في ثلاثون عام)، الدار الجماهيرية للنشر والطباعة والتوزيع، 2000، ص 67.

الليبية، فقد تم تقسيمه إلى م بحثين رئيسيين، **الأول** يهتم بتطور الصناعة التحويلية في ليبيا، **والثاني** بأهم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ليبيا.

المبحث الأول:– تطور الصناعات التحويلية في ليبيا.

لقد كان الهدف الأساسي للتخطيط الصناعي هو التحول من اقتصاد يعتمد على الأنشطة البسيطة والمبادرات الفردية إلى اقتصاد منتج، ولذلك فقد كان لارتفاع أيرادات النفط في بداية السبعينيات الدور الأكبر في دعم الصناعة، وذلك من خلال ما قدمته من دعم لقطاع الصناعة ، وقد ظهر ذلك جلياً في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي جميعها، فكل تلك الخطط كانت تقدم دعماً واضحاً وكبيراً لهذا القطاع، مع أن هذا القطاع لم يقدم الشيء الكثير للناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت مساهمته ضئيلة ، فعن طريق الدعم المتأتي من ايرادات النفط اختيرت عدة خطط لدعم الصناعة في ليبيا ، منها سياسة إحلال الواردات، وسياسة تشجيع الصادرات . ورغم تغير هذه السياسات فلم يكن لها الأثر الواضح في تطور القطاع الصناعي، إضافة إلى ذلك تعرض ليبيا إلى حصار منذ بداية التسعينيات إلى بداية الألفية الثالثة، مما أثر سلباً على القطاع الصناعي في ليبيا وخصوصاً قطاع الصناعة التحويلية.

ولكن لا يمكن أن نحكم على القطاع الصناعي بالفشل كلياً، فقد كانت هناك صناعات قائمة وناجحة، ومن أبرزها صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية، وصناعة الأسمنت ، وبعض الصناعات الغذائية، ومن هنا فإن هذا المبحث يتناول ثلاث نقاط رئيسية ؛ متمثلة في لمحة أو تلخيص ميسر عن الاقتصاد الليبي ، وكذلك الصناعة في ليبيا، من خلال توضيح الوضع الراهن لهذه الصناعات، وتقديم توضيح مفصل بعض الشيء عن الصناعات التحويلية الليبية هيكلها ومؤشراتها إضافة إلى التعريف بهذه الصناعات.

أولاً:– لمحة عن الاقتصاد الليبي.

لقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط مثالاً للاقتصاد المتخلف الذي تنعدم فيه أسباب النماء وعوامله، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف الطبيعية التي ميزت هذه الأرض، والإرث الاستعماري الذي ظلت ليبيا تتحمل نتائجه ومخرجاته لسنوات طويلة، والذي كان عائقاً خطيراً أمام أي جهود تنموية محتملة، لقد ترك هذا الوضع أثره الواضح على الموارد البشرية التي بلغت مع نهاية العام 1951 قرابة مليون نسمة توزعت بين الحضر والريف بنسبة 20% و 80% على التوالي، ذلك من خلال الفقر المدقع الذي عانته هذه الموارد، متمثلاً في تدني مستوى المعيشة الذي يقرب من حد الكفاف، والحالة الصحية كانت متدهورة؛ إذ بلغت نسبة الوفيات بين المواليد خلال العام 1951 نحو 30 %، بسبب سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية والوقائية . أما الخدمات التعليمية فقد كانت سيئة أيضاً، إذ بلغت نسبة الأمية بين الكبار نحو 90–95 %، وبلغت نسبة الملتحقين بالتعليم النظامي ممن هم في سنه نحو 20%، ولهذا فقد عانت معظم موارد ليبيا البشرية (الأميةَ، والمرضَ) اللذ ين انعكسا على تدني الإنتاجية لهؤلاء السكان الذين يعمل منهم قرابة 70% في القطاع الزراعي والرعوي[1]، وأما بالنسبة للنمو السكاني في ليبيا منذ 1954 فقد أخذ في النمو من (1.041.099) مليون نسمة في عام 1954، إلى (1.515.501) مليون نسمة في عام 1964، أي بمعدل زيادة ونمو سنوي 3.8 %، و إلى (2.052.372) مليون نسمة في عام 1973، أي بمعدل

[1] علي الماقوري: حسين فرج الحويج، مجلة الاقتصاد والتجارة، (واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية)، العددان الحادي عشر والثاني عشر، 2007، ص 16- 17.

زيادة ونمو سنوي 3.4 %، ووصلت إلى (3.237.160) مليون نسمة عام 1984، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 4.2 % سنوياً [1]، وأخذ هذا المعدل في النمو في وقتنا الحاضر حتى وصل إلى ما يقارب (5.600.000) مليون نسمة، أي ما يقارب ستة ملايين نسمة في السنوات الأخيرة.

رغم الزيادة والتطور في النمو السكاني، إلا أن الموارد الطبيعية الأخرى كانت شحيحة، فالأرض الليبية تمتد على مساحة تقارب (1.775.500) مليون كم^2[2]، وهذه المساحة لم يكن فيها ما هو صالح للزراعة سوى ما نسبته 5-10%، في حين بلغت نسبة المساحة الصالحة للزراعة المستقرة نحو 1%، أما الموارد المعدنية فلم تكن أفضل حالاً ؛ فلم تكشف الأرض الليبية في ذلك الوقت (*) عن أي بوادر تنبئ بوجود موارد، أضف إلى ذلك أن البنية الأساسية هي الأخرى كانت متخلفة، وقد أصيبت معظم المرافق التي تم بناؤها إبان فترة الاحتلال الإيطالي، بأضرار جسيمة في أثناء الحرب العالمية الثانية، أما وسائل الاتصال والمواصلات فقد كانت محدودة جداً [3].

لقد انعكس الواقع الاقتصادي على أداء الاقتصاد الليبي بقطاعاته المختلفة، فالقطاع الصناعي كان متخلفاً، و اقتصر النشاط الصناعي – وهو موضوع الدراسة – على بعض الصناعات الغذائية ، والنسيج ، والتبغ ، وتعليب الأسماك ، وقد عانى هذا القطاع من تخلف وبدائية طرائق الإنتاج ونقص العمالة المدربة وضيق السوق المحلية، أما القطاع الزراعي فقد كان بدائياً يستوعب أغلب السكان العاملين ، وكان موجهاً هو الآخر نحو الاكتفاء الذاتي، ولكن لم يحقق له ذلك القطاع إلا الشيء اليسير، وفي السبعينيات وضعت استراتيجيات واضحة لهذا القطاع ، وذلك للنهوض به في تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يمكن لهذا القطاع أن يحققها **وهي كالتالي** [4]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية، وإنتاجها محلياً ، ليتحقق الأمن الغذائي والحرية السياسية والاقتصادية.
- رفع مستوى القدرة الإنتاجية للقوى العاملة، ورأس المال، والأراضي الزراعية، لتحقيق الزيادة في دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الملكية القبلية، وإعادة توزيع عوامل الإنتاج.
- خلق تجمعات بشرية مستقرة في المناطق الزراعية الجديدة، وإقامة القرى الزراعية المتكاملة، للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، من أهمها القطاع الصناعي.

---

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مرجع سابق، ص 67.
[2] أحميدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، 1999، ص23- 24.
(*) أي في بداية الخمسينيات من القرن الماضي "1951- 1954 ".
[3] علي الماقوري: حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 17.
[4] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 263- 264.

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والتربة، والمياه ؛ بغرض حماية التربة من الانجراف ، واستخدام أفضل الطرائق للحصول على المياه واستعمالاتها.

فالظروف الاقتصادية للبلاد تسببت في حدوث عجز مستمر في الميزان التجاري، وتركزت صادرات البلاد في المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك، في حين شملت الواردات المواد الخام والوقود، وجميع أنواع المصنوعات، والمواد الغذائية، والحبوب في بعض الأحيان، وبالنظر إلى هذا الوضع فقد ظلت المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات الدولية كالأمم المتحدة مصدراً أساسياً للدخل.

فالاقتصاد الليبي ظل لفترة طويلة عقب اكتشاف النفط وهو يحاول النهوض وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعروف في الأدب الاقتصادي أن الخروج من هذا الوضع يتطلب زيادة الإنتاج بشتى الوسائل، عن طريق زيادة الدخل والادخار مع تحسين المعرفة الفنية، الأمر الذي يقضي إلى مزيد من الإنتاج والدخل، فليبيا تعتمد أساساً على النفط ومشتقاته كقاعدة رئيسية، إذ إن صادراتها تتكون أساساً من النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، إلى جانب وحدات صناعية كبيرة مثل مجمع الحديد والصلب في مصراتة، ووحدات لتكرير النفط ومشتقاته، ووحدات لصناعة ا لأسمنت وغيرها، فليبيا تحتل حالياً مكانة بارزة في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، فقد سعت ليبيا إلى نظام المشاركة في إدارة المؤسسات الاقتصادية، على الرغم من أن القطاع العام لا يزال هو الذي يدير دفة النشاط الاقتصادي، مع إعطاء أهمية بسيطة للقطاع الخاص، واعتماداً على إيرادات النفط الذي يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي [1]، وقد انحصرت الآثار الاقتصادية للنفط خلال تلك الفترة في التغيرات التي بدأت تطرأ على مستوى الطلب، نتيجة للنفقات المالية لهذه الشركات، التي أدت إلى تنشيط الطلب على السلع والخدمات، حيث دفع إلى زيادة الاستهلاك والدخل ، مما زاد من الإنفاق العام، فالآثار الاقتصادية لدخول الشركات النفطية امتدت إلى إحداث تغيرات في التوزيع السكاني، حيث بدأت الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثاً عن أجور أعلى في الشركات النفطية في قطاع الخدمات، الذي بد أ ينمو مع دخول هذه الشركات، مما أد ى إلى تدهور الإنتاج في القطاعين الصناعي والزراعي، الأمر الذي قلل من مساهمة هذين القطاعين في تكوين الناتج المحلي، لقد ترتب على إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية آثاراً كبيرة على الاقتصاد الليبي، فقطاع النفط استحوذ على أهم مساهمة في تكوين هذا الناتج، وهذه الخاصية ظلت لصيقة بالاقتصاد الليبي إلى يومنا هذا، ألا وهي سيطرة النفط عل ى النشاط الاقتصادي، لقد صاحب هذه التطورات في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض في مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية، حي ث انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت 1958- 1962، ولأول مرة حقق ميزان المدفوعات الليبي في تلك الفترة فائضاً، وكان ذلك في عام 1963، بدأت معالم الاقتصاد الليبي الحديث تظهر وتتضح تحت تأثير التجارة الدولية، فظهرت مجموعة من الخصائص التي

[1] إسماعيل عبد المجيد المحيشي: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2003، ص 28- 29.

يتميز بها الاقتصاد الليبي ، بعض منها نتائج مباشرة لتأثير التجارة الدولية في الاقتصاد، مثل سيطرة قطاع واحد على الاقتصاد، التي تعتبر ردة فعل لآثار التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني[1].

ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي في الآتي[2]:

- نقص الأيدي العاملة المدربة.
- الوفرة النسبية للموارد المالية.
- خضوع الاقتصاد لسيطرة قطاع واحد هو القطاع النفطي.
- زيادة انفتاح الاقتصاد على الخارج.
- اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة واحدة.
- انخفاض دور السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد.

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي أولت الدولة اهتماماً متواصلاً لباقي القطاعات الاقتصادية ، ومن أهمها قطاع الصناعة والزراعة، مع أن مساهمة هذين القطاعين ما زالت ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها أحسن حالاً من السنوات الأولى الممتدة من 1951- 1969، فبعد هذه الفترة أنشئت البنية التحتية للمصانع، وأنشئت شبكة الطرق المعبدة، كما قدمت دعماً كبيراً لقطاع الصناعة، من خلال الإيرادات الضخمة المتأتية من النفط ، فاهتمت بالصناعات التحويلية **التالية**: (صناعات الحديد والصلب، والأسمنت، والمواد الخام، والبتروكيماويات، والمواد الغذائية)، وغيرها من الصناعات.

ثانياً:- الصناعة في ليبيا.

لقد عُرفت الصناعة على أنها "نشاط اجتماعي تعاوني ينفق في عمليات استخراج الخامات ، أو إنتاج جزء كبير منها، أو استيرادها ثم تحويلها إلى مختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية، أو أنها مجموعة المشروعات(*) التي تنتج سلعة واحدة متجانسة"[3].

كما عُرفت الصناعة على " أنها نشاط بشري يهدف إلى تحويل مادة أو أكثر إلى مواد أولية جديدة، ذات خصائص تختلف في الشكل أو الطبيعة أو في مجال الاستخدامات . وينقسم النشاط الصناعي إلى نشاط صناعي استخراجي، مثل استخراج الخامات من باطن الأرض، أو تقطيع الصخور ويسمى بالصناعة الاستخراجية ؛ أو نشاط صناعي تحويلي، أي تحويل المواد الأولية من حالة إلى أخرى، من أجل خلق أو زيادة المنفعة، ويدعى هذا النشاط بالصناعة التحويلية"[4].

---

[1] علي الماقوري: حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 18.
[2] عطيه المهدي الفيتوري: ميزان المدفوعات الليبي وقيمة الدينار الليبي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1992، ص9.
(*) المشروع الصناعي "يعرف على أنه: أصغر وحدة اقتصادية يمكن تخطيطها وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى، بحيث إذا نقص أحد أجزائه يتوقف المشروع عن العمل".
[3] علي الأسدي: مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص 15.
[4] محمد أزهر سعيد السماك: اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية، عمان، دار زهران، 1998، ص2.

إن أهمية القطاع الصناعي لأي اقتصاد تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك فإن القطاع الصناعي دوراً مهماً في عملية التنمية، وهذا لايعني التقليل من أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا توجد حالة واحدة لدول متقدمة لا يحتل فيها القطاع الصناعي دوراً مهماً، ومما لاشك فيه أن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة من إسهام في تحقيق هذه العملية، وخاصة من خلال امتلاك الدول للإمكانات التي تستطيع عن طريق استخدامها وتطويرها النهوض بالقطاع الصناعي.

ومن أهم الأهداف التي تسعى الصناعة إلى تحقيقها:

١. إن الصناعة تدعم وتسند الاستغلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم، الذي يشهد سيطرة القطب الواحد المتمثل بالدول الرأسمالية المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن هذه القوى يمكن أن تستغل الحاجة الاقتصادية التي تبرز لدى بعض الدول في سد احتياجاتها اعتماداً على الخارج، وبالذات من السلعة المصنعة[١].

٢. الإسهام في معالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي، عن طريق ما يقدمه من إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي والدخل والناتج القومي، وفي مجال التشغيل والصادرات، خاصة أن هذا القطاع يتسم بالتنوع في نشاطاته.

٣. إسهام القطاع الصناعي في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بحكم ارتباطاته ، من خلال استخدام منتجاتها في إنتاجه، وتوفير متطلبات الإنتاج ومستلزماته في تلك القطاعات من إنتاجه.

٤. يُعتبر القطاع الصناعي من بين أكثر القطاعات الاقتصادية ارتباطاً بالتكنولوجيا، من خلال قدرته العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها.

٥. التصنيع يعظم القيمة المضافة المرتبطة باستخدام الموارد المحلية، من خلال تحويلها إلى منتجات أخرى، بدلاً من استخدامها أو تصديرها بشكل أولي، وبذلك يتم الحصول على القيمة المضافة المرتبطة بعملية التحويل.

٦. التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين وخبراتهم الفنية، لاعتماده في الغالب على استخدام وسائل وطرق إنتاج حديثة ومتطورة، تضمن تحقيق إمكانية التطوير للعاملين، أي يمكن من خلال التصنيع تطوير العنصر البشري.

٧. القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد من السلع المصنعة الاستهلاكية، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، وزيادة درجة الرفاهية.

٨. الصناعة تؤثر ثاثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، وتوفر للبلاد قدراً أكبر من العملات الأجنبية، تمكن البلاد من العمل بمدى أوسع لتحقيق التنمية.

[١] نجاح الطاهر البيباص: الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعات الصغرى، رسالة غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2005، ص 67.

٩. إن التصنيع يسهم بتحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي، نظراً لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي، وتنويع لهيكل الصادرات، وخاصة أن منتجات القطاع الصناعي تتسم بالتنوع[١].

إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال ما سبق، يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويُمكّن الاقتصاد من إقامة قاعدة إنتاجية تدفع عجلة التنمية إلى ا لأمام. فهذه هي النقاط الرئيسية التي تجعل القطاع الصناعي هو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية، ومن الواقع الذي تم عرضه بخصوص الصناعة، فإن هناك علاقة طردية بين تطور الصناعة وعملية التنمية، فالصناعة في ليبيا لا تزال تساهم مساهمة ضئيلة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تراوحت نسبتها بين 3% و 4% خلال سنوات الدراسة، ويعود السبب إلى المشاكل العديدة التي عانتها الصناعات الليبية.

ولكي تتبوأ الصناعة الليبية مكانتها التي يجب أن تأخذها الصناعة في أي مجتمع متقدم، بل أيضاً لتقدم التنمية بوجه عام ونجاحها، **فهناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها** هي[٢]:

- **الإرادة:** إن توافر ما يسمى "إرادة التنمية" يعد من أهم الشروط لتحقيق التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بوجه عام، إن هذه "الإرادة" تعد هي حجر الأساس الذي يبنى عليه صرح التقدم والرقي الحضاري المنشود، أي الإرادة يجب أن تكون متوافرة أساساً لدى القيادات الإدارية والأساتذة والمعلمين على المستويات كافة، الذين بدورهم يقومون بغرسها في المتعاملين معهم، فتصبح الإرادة شاملة لجميع أفراد الشعب بحيث تصبح التنمية والتقدم هو الحلم الذي يحلم به كل فرد في ليله ونهاره، وتصبح هاجسه الدائم الذي لا يعمل إلا على تحقيقه، وقد يقول قائل : إن هذه الإرادة متوافرة حالياً، وبذلك يمكن القول إن الموجود حالياً هو (التمني)، أما الإرادة فهي تقترن بالسلوك، الأمر الذي لم يثبته الواقع بعد. إن اليابانيين قد رفعوا شعاراً بعد الحرب العالمية الثانية هو النمو الاقتصادي أولاً، وعملوا من أجل تحقيقه، وتحدوا الصعاب، فكان لهم ما أرادوا، رغم قلة الموارد الطبيعية.

- **الإدارة الصناعية والتنظيم**: إن الشرط الثاني لنجاح الصناعة الليبية، بعد توافر الإرادة، هو وجود الإدارة الصناعية السليمة، ونقول "السليمة" لأن إدارتنا الصناعية خلال المرحلة السابقة لم تكن كذلك، وكانت هي أحد أهم الأسباب وراء تدني أداء الصناعة حتى الآن.

إن الإدارة الصناعية يجب أن ننظر إليها من جانبي القطاع العام والقطاع الأهلي، ففي جانب إدارة القطاع العام يجب إتباع الإدارة بالأهداف وليس بالإجراءات على النحو الذي ساد ولا يزال سائداً، والذي جعل المدرين يتحولون إلى موظفين ينفذون التعليمات بطريقة عمياء بصرف النظر عن علاقتها بأهداف المؤسسة، المهم أنها ترضي الشخص أو الأشخاص الذين كانوا سبباً لوجودهم في هذا المكان أو ذاك، أو يحتمل أن يكونوا سبباً في استمرارهم فيه، إن المدير

[١] فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994، ص 161- 167.

[٢] عمر مفتاح زرموح: دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي، حلقة نقاش حول هوية الاقتصاد الليبي ومهمة التخطيط، 28 / 9 / 2002، ص 10.

الكفء ليس شخصاً عادياً، إن له شخصيته المتميزة ، وله رسالة في الحياة ، وسلوكه يتسم بالصدق والأمانة والصراحة والوضوح والشفافية.

إن الإدارة والتنظيم في الشركات الصناعية للقطاع العام، تحتاج فعلاً إلى إعادة نظر بشكل ج ذري، بحيث ينتهي التدخل المباشر للدولة وتصبح الإدارة إدارة مؤسسات وليست إدارة أشخاص، أو قبائل، أو صداقات . إن المؤسسة الناجحة هي التي تبحث عن المدير الكف ء حتى ولو ج يء به من وراء الحدود ، وليس ت الإدارة توزيع غنائم أو توزيع مراكز قوى، ومن هنا يجب التحول إلى الأسلوب العلمي في الإدارة، وهو شرط أساسي – فيما نرى – لنجاح التصنيع بوجه خاص والتنمية بوجه عام، أما في جانب القطاع الخاص فإن هذا القطاع يعرف بدرجة أو بأخرى كيف يدير مؤسساته الصناعية، ويكون دور الدولة هنا خلق وترسيخ المناخ الاقتصادي الملائم الذي يستطيع أن يعمل فيه القطاع الأهلي.

-المناخ الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والصناعية:

كل الوحدات الصناعية (للقطاعين العام والخاص) لا يمكنها أن تعمل بكفاءة وتحقق النجاح المرجو منها إلا في ظل المناخ الاقتصادي الملائم، أي محابٍ للتنمية ، وفي ظل سياسة اقتصادية وصناعية راعية وداعمة ومرسخة لهذا المناخ، وهو الشرط الثالث الذي نورده لنجاح التصنيع في ليبيا[1] .

ويجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لأنها توفر المناخ الاقتصادي الملائم، والسياسة الاقتصادية "هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"[2] .

إن شروط التصنيع المذكورة آنفاً هي الشروط الضرورية وليست الكافية، أما الشروط الكافية فتتمثل في تجاوب القطاعين العام والخاص لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية المتو افرة لبناء الصناعات ذات الجدوى الفنية والاقتصادية، مستخدمة التقنيات الحديثة في التشغيل والإدارة، فإن تو افر الشروط الضرورية هو الأساس ، وعدم توافر الشروط الكافية ليس مشكلة . وأما بالنسبة للصناعات الليبية، فإن أهم الصناعات التي أولتها ثورة الفاتح العظيم أهميةٍ، هي الصناعات التي تم التركيز عليها في خطط التحول الاقتصادي المختلفة، مثل خطة التحول الثلاثية للتنمية 1973–1975، وتعتبر الخطة الرئيسة أو الركيزة الرئيسية لخطة الصناعة، وذلك بما شهدته من تقدم في العملية التخطيطية، ومن تحسن في الأساليب الفنية، كما نظمت لأول مرة بعض المستهدفات في بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، والاستثمار، والتوظيف. وكانت الخطة تهدف في مجال الصناعة إلى تحقيق إنتاج إضافي في جميع المشاريع، بالإضافة إلى تحقيق استغلال أفضل للطاقات الإنتاجية الصناعية الموجودة، عن طريق توفير المواد الخام وخلق الحوافز وعوامل التشجيع الصناعية.

[1] عمر مفتاح زرموح: دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص11.
[2] عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة، 2002، ص 14.

وكمرحلة أولى نحو التنمية الصناعية في ليبيا، فقد بنيت إستراتيجية التخطيط الصناعي على أساس إعطاء الأهمية **لفروع الصناعات التالية**[1]:

١. الصناعات الغذائية، وذلك لتوفير احتياجات المواطن من الأغذية محلياً بدلاً من الاستيراد.

٢. صناعة مواد البناء والتشييد، وذلك للحاجة إليها في تنفيذ برامج التنمية.

٣. الصناعات البتروكيماوية، والكيماوية، وذلك للميزة النسبية التي يمكن أن تتميز بها ليبيا في هذا المجال.

٤. الصناعات الهندسية والمعدنية الأساسية التي يستخدم إنتاجها النهائي كسلع وسيطة مثل حديد التسليح، والأنابيب والجرارات الزراعية وسيارات الشحن، والتي تساهم في تنفيذ مشاريع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتشييد والبناء والنفط والكهرباء.

وتعتبر خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي في الفترة 76-1986، مكملة للخطة السابقة ، حيث ركزت على التوسع في فروع الصناعات المذكورة أعلاه.

أما خطة التحول الخماسية 1981-1985، فقد أعطت الأولوية في الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية ، مع إقامة مجموعة من الصناعات المتكاملة، التي تكون مدخلات وسيطة لصناعات أخرى، وذلك باستغلال الموارد المتكاملة التي تكون مدخلات وسي طة لضمان تصنيع أكبر نسبة من تلك الموارد لزيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة، وإحداث تغيير ملموس في هيكل الناتج الصناعي، كما استهدفت تلك الخطة التوسع في الصناعات الغذائية لرفع نسبة الإحلال فيها وتخفيض الاعتماد على الواردات من منتجات تلك الصناعات.

إن هيكلة الصناعات الليبية منذ قيام ثورة الفاتح العظيم تتكون من سبعة فروع أو أقسام رئيسية[2]:

١ -الصناعات الغذائية.

٢ -الصناعات الكيماوية.

٣ -الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية.

٤ -الحديد والصلب.

٥ -صناعة الأثاث والورق.

٦ -صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.

٧ -صناعة الأسمنت ومواد البناء.

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 321 - 322.

[2] رضا خليفة الشيباني: دور الصناعة في الاقتصاد الوطني، دراسة تقييمية لواقع الصناعة التحويلية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2001، ص 24.

ثالثاً:– الصناعات التحويلية الليبية.

الصناعات التحويلية هي "نشاط اقتصادي يقوم على جملة أو مجموعة من العمليات التي تعتمد على الطاقة والآلات، وفق نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة من أجل زيادة أو خلق المنفعة المتوقعة، تختلف في الشكل والاستعمال"[1].

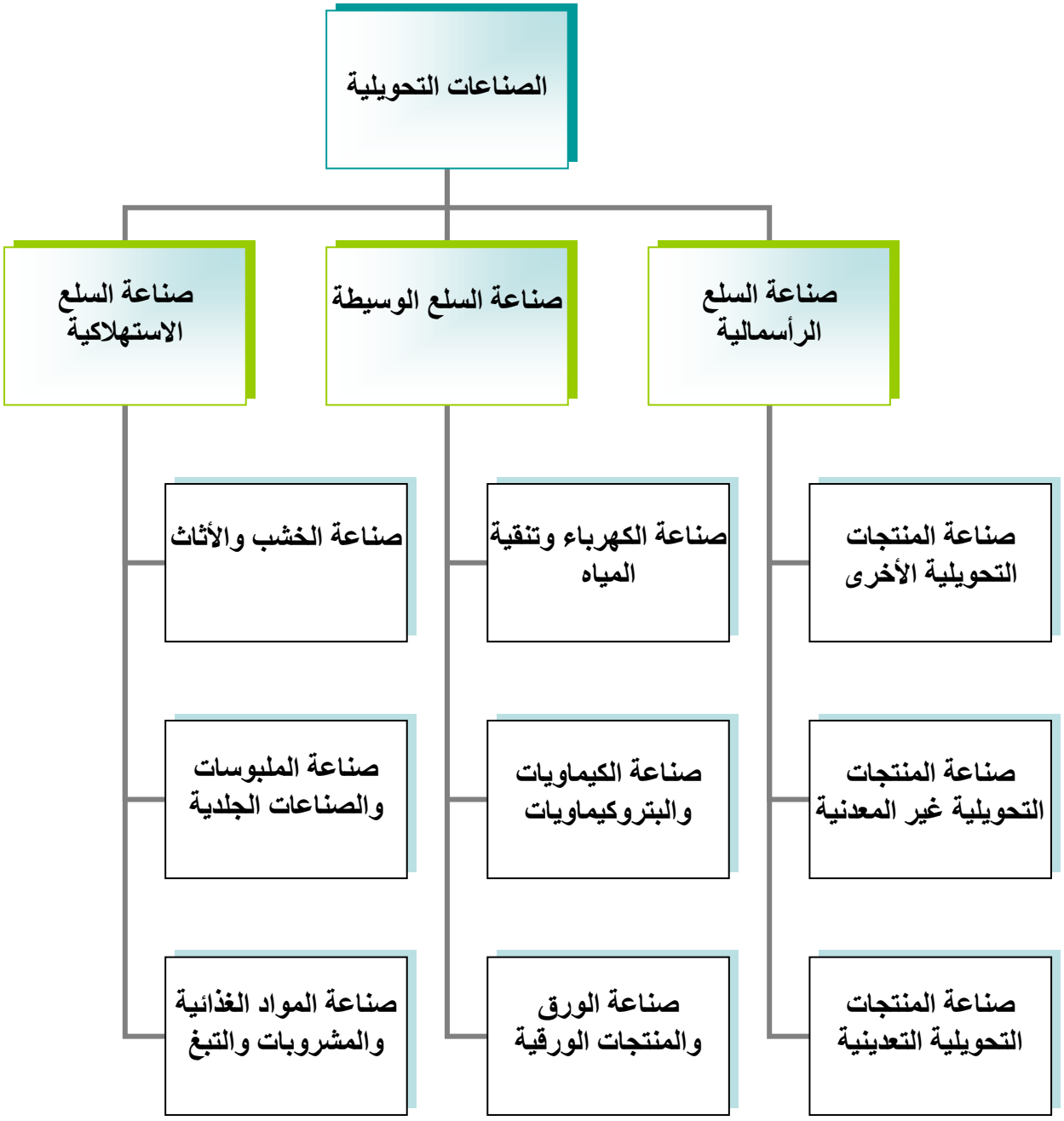
والصناعة التحويلية "عبارة عن تحوير وتغيير في شكل المادة الخام للحصول على مادة أخرى تلائم حاجات الإنسان ورغباته، وه ي بذلك أرقى صور تغلب الإنسان على البيئة الطبيعية، لأنه لا يستغل مزايا البيئة الطبيعية لمصلحته فحسب، بل لأنه كذلك يُخضع هذه المزايا لمشيئته، ولذلك تحتاج بالإضافة إلى المزايا الطبيعية التي تقدمه ا البيئة إلى قدرات عقلية خاصة بين الشعوب الممارسة للصناعة" [2].

وينظر إلى الصناعة في الوقت الحاضر على أنها الوسيلة الهامة ، وربما الوحيدة، للارتفاع بمستوى معيشة السكان، ولامتصاص جانب كبير من القوة البشرية المتعطلة، ولذلك وضعت كثير من الدول المتقدمة والمتطورة وما دون المتطورة أو النامية والمتخلفة، وضعت أملها في رفع المستوى المادي لسكانها عن طريق التطور الصناعي، وقد منحت الصناعة بالفعل القائمين بالعمل فيها مستوى معيشياً مرتفعاً، لا يقارن به مستوى معيشة السكان المعتمدين على حرفة الزراعة أو الرعي، إذا استثنينا بعض المناطق الحديثة العهد بالاستغلال الرعوي والزراعي مثل نيوزيلندا وأستراليا والأرجنتين، حيث يرتفع مستوى سكانها المعيشي مع أن الحرفة الأساسية هي الرعي أو الزراعة، وأما عن هيكل الصناعات التحويلية بوجه عام فهو يتكون من مجموعة من الصناعات (رأسمالية، وسيطية، استهلاكية).

[1] محمد أزهر سعيد السماك: اقتصاديات المواقع الصناعية، مرجع سابق، ص15.
[2] فؤاد محمد الصقار: الجغرافية الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص 25.

الشكل رقم (1- 1)

تقسيمات الهيكل الصناعي التحويلي.



المصدر: من إعداد الباحث اطلاعاً على مراجع مختلفة.

● **هيكل الصناعات التحويلية الليبية:**

من الدروس الأساسية التي يمكن استنتاجها من دراسة الفكر الاقتصادي بصورة عامة، والتاريخ الاقتصادي بصورة خاصة، بخصوص التنمية الاقتصادية، هو أن الأمر المهم ليس سرعة التوسع الاقتصادي، وإنما خلق أنماط إنتاجية تسند النمو الاقتصادي المستمر، وتبين دروس التاريخ أن عملية التنمية عندما تبدأ ليس هناك ما يضمن استمرارها، فأثبتت الدراسات الحديثة تسارع معدلات التنمية في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وفي الأرجنتين تباطأت، في حين أنها في دول أخرى مثل أوغندا وغانا وغيرهما تراجعت، ويظهر أن هناك علاقة بين استمرارية التنمية وسرعتها والأنماط الإنتاجية المنبثقة عنها، وأما الدول التي مرت بمرحلة التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية، تركز التصنيع فيها حول صناعة النسيج، ومن ثم تحول الثقل إلى الحديد والصلب والصناعات الهندسية المعتمدة على الصلب، ثم ظهرت الكيماويات والمنتجات الكهربائية، وأخيراً الصناعات المرتكزة على منتجات الإلكترونيات وا لإلكترونيات الدقيقة، أما بالنسبة إلى الدول النامية التي بدأت بالتصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، فإن بعضها حاول تقليد الدول التي سبقته في مجال التصنيع، فبنت هذه الدول معامل للحديد والصلب ومصافٍ، ومصانع لإنتاج السلع المنزلية المعمرة، وغيرها من الصناعات التي دخلت مؤخراً في الهيكل الإنتاجي للدول التي بدأت التصنيع منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية، ومن هنا تنوعت الهياكل الصناعية للدول كل حسب تو افر الموارد والإمكانيات المتاحة للإنتاج والصناعة [1]، وإذ إن هذه الدراسة تتركز على الصناعات التحويلية الليبية فإن إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية الصناعية في ليبيا لم تكن متوافرة قبل تصحيح أسعار النفط عام 1973، إذ إن تدني أسعار النفط وعدم استكمال السيطرة على الإنتاج والعائدات النفطية، ترك ليبيا في موقع غير موا تٍ للقيام بالتنمية الاقتصادية التي تتطلب رؤ وس أموال كبيرة وبنية تحتية خاصة ومميزة، إلا أن تصحيح أسعار النفط وما نتج عنه من ارتفاع في العائدات النفطية واستكمال السيطرة على الإنتاج، ووجود الإرادة السياسية والاقتصادية أدى كل ذلك إلى تخصيص مخصصات كبيرة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبني العديد من خطط التحول الاقتصادي، كان أولها الخطة الثلاثية (1973 – 1975)، ثم تلتها الخطة الخماسية (1976 -1980)، ثم جاءت الخطة الخماسية (1981- 1985)، بالإضافة إلى عدد من البرامج الاستثمارية السنوية خلال الفترة (1986 - 2000)[2]، وكان الهدف الرئيسي لتلك الخطط والبرامج هو تحقيق تقليص تدريجي لهيمنة القطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصادرات وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي وتنويع الإنتاج من خلال رفع مساهمة القطاعات السلعية الأخرى، وخاصة الصناعات التحويلية ، ومن خلال خطط التحول الممتدة منذ بداية السبعينيات حتى أوائل التسعينيات، حدثت مجموعة من التحولات على مستوى الصناعات الأساسية في القطاع . إن المتتبع للمسيرة الإنمائية التي استمرت كل هذه المدة، يدرك التحولات الجذرية الهامة التي حدث ت في بناء الاقتصاد

[1] فرهنك جلال: التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 43.
[2] فلاح خاف الربيعي: القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة علوم إنسانية، شبكة المعلومات الدولية www.uluminsania.com، ص 3-4.

الوطني في مختلف القطاعات، وقد حدث ذلك بفعل الاستثمارات الهائلة التي تم توظيفها، والتي وصلت قيمتها في مختلف القطاعات نحو 24894 مليون دينار ليبي، كانت حصة قطاع الصناعة منها نحو 4293 مليون دينار ليبي[1]، ومن أهم الصناعات التحويلية في تلك الفترة:

١ -**الصناعات الغذائية** :- تشير البيانات إلى أن الطاقات الصناعية في هذا المجال قد تضاعفت عدة مرات خلال هذه الفترة، وعلى سبيل المثال بلغت نحو (11) مرة في صناعة الألبان، ونحو (4) مرات في صناعة طحن الغلال، كما أن الإنتاج الصناعي حقق تطوراً كبيراً في مجال الصناعات الغذائية، حيث زاد إنتاج الألبان من (16) ألف طن عام 1970، إلى (180) ألف طن سنة 1988، هذا إلى جانب التطور الكبير الذي تحقق في إنتاج المكرونة والخبيز والخبز والحلويات وتعليب الأسماك والخضراوات والفواكه، وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات في هذا المجال:

أ -الألبان ومنتجاتها: يوجد في ليبيا قرابة (11) مصنعاً، وصل إجمالي إنتاجها 1988 إلى نحو (180) ألف طن، وتقوم بالإشراف على هذه المصانع الشركة العامة للألبان ومنتجاتها.

ب -مجموعة مصانع الأغلال والأعلاف: أنشأ (17) مصنعاً لصناعة الأعلاف بجميع أنواعها، وكذلك طحن الغلال وإنتاج الدقيق.

ج- مصانع السميد ومشتقاته: وعدده (8) مصانع، موزعة في كل أنحاء ليبيا، وتنتج السميد و المكرونة.

هـ- صناعة الخبز والخبيز والحلويات: توجد (4) مخابز آلية في كل من طرابلس ومصراتة وسبها ، بطاقة إنتاجية تصميمية إجمالية (43200) طن.

د- المعمورة للمواد الغذائية: تضم هذه الشركة (15) مصنعاً تنتج الخضر والفواكه والعصائر بمختلف أنواعها، والبقوليات، والمخللات، ورب التمر، وأغذية الأطفال، ومعجون الطماطم.

و- مصانع تصنيع المشروبات وتعبئتها : عدد المصانع في هذا المجال (9) مصانع موزعة على مختلف أنحاء ليبيا، وأهم منتجاتها المشروبات الغازية، والمياه المعدنية.

ز- مصانع تعليب الأسماك: بلغ عددها (5) مصانع في كل من طرابلس، صبراته، الخمس، زواره، بنغازي.

ح- مصانع التبغ والكبريت: تقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع التبغ ب نحو (6000) طن سنوياً، بالإضافة إلى مصنعي كبريت الخشب وكبريت الشمع من كل نوع على التوالي.

2- الصناعات الكيماوية : يتم في هذا المجال من الصناعة الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في ليبيا، حيث يتم تصنيع المواد الأولية الموجودة في الطبيعة في صورة رواسب ملحية، **وأهم الإنجازات في هذا القطاع تتمثل في**[2]:

أ - المجمع الكيماوي بأبي كماش: حيث ينقسم المجمع إلى مجموعة مصانع تعتمد في إنتاجها عل ى الأملاح الطبيعية المتوافرة في سبخة أبي كماش، وهذه المصانع كالتالي:

-مصنع الملح، بطاقة إنتاجية (40،000) طن سنوياً.

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 323.
[2] المرجع السابق، ص 325.

- مصنع التحليل الكهربائي ، وأهم منتجاته الصودا الكيماوية (49000) طن سنوياً، وهيبوكلوريد الصوديوم (8900) طن سنوياً، وحامض هيدروكلوريد (8000) طن سنوياً، وكلور سائل (5000) طن سنوياً.
- مصنع إنتاج الـ (V.C.M) (*) وهي المادة الخام الرئيسية لتصنيع الـ (**) (B.V.C).

ب –مصانع الصابون ومواد التنظيف: حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية المتاحة في هذه المصانع (3000) طن سنوياً من الصابون العطري، و(18000) طن سنوياً من الصابون المسحوق، يتم إنتاجها في ستة مصانع.

ج –مصانع الإطارات والنضائد: وهي تتكون من ثلاثةمصانع رئيسية كالتالي:

- مصنع النضائد السائلة.
- مصنع الإطارات.
- مصنع تلبيس الإطارات

د– مصانع اللدائن ومنتجات الإسفنج الصناعي: بلغ عدد المصانع في هذا المجال 16 مصنعاً في مختلف أنحاء ليبيا، وأهم منتجاتها هي الإسفنج الصناعي والشمع والطباشير وغيرها من منتجات اللدائن.

هـ– مصانع الطلاء ومستلزماتها: تبلغ الطاقة الإنتاجية القائمة لهذه المصانع نحو 70 ألف طن، وتعد الطاقة الإنتاجية القائمة كافية لتغطية الاحتياجات المحلية، وهذه الصناعة تعد إحدى مستلزمات نشاط التشييد والبناء.

و –مصانع الغازات الصناعية والطبية :وتوجد منها 5 مصانع موزعة في أماكن مختلفة داخل ليبيا.

3– الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية: شهدت تلك الفترة قيام العديد من الصناعات الجديدة في هذا المجال، مثل الجرارات الزراعية والشاحنات والحافلات والثلاجات والأفران والغسالات والأجهزة المرئية والأنابيب بمختلف أنواعها، وفيما يلي نتعرف بإيجاز **أهمَّ المصانع في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:**

- مصانع الجرارات الزراعية.
- مصانع المقطورات.
- مصانع الثلاجات والأفران والغسالات.
- مصانع الإلكترونيات.
- مصانع الأنابيب.
- مصانع الدراجات.
- مصانع الأسلاك والكابلات الكهربائية.

4– مجمع الحديد والصلب: يعد مجمع الحديد والصلب من أضخم المجمعات الصناعية في ليبيا، وينقسم هذا المجمع **إلى مجموعة مصانع، وهي كالآتي**[1] :

(*) V C M (Vinyl chloride monomer)، كلوريد الفينيل.
(**) B V C (Poly Vinyl Chloride)، بولي كلوريد الفينيل.
[1] أبو القاسم سالم دوة: الصناعات التحويلية الليبية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سابق، ص 72.

- مصنعان للصلب.
- مصنعان لدرفلة القضبان والأسياخ.
- مصنع لدرفلة القطاعات الخفيفة والمتوسطة.
- مصنع للدرفلة على الساخن.
- مصنع للدرفلة على البارد.

5- صناعة الأثاث والورق: ففي صناعة الأثاث تم التركيز عل ى صناعة الأثاث التحويلية، حيث وصل عدد المصانع في هذا المجال 15 مصنعاً موزعة في أنحاء ليبيا تقوم بإنتاج مختلف أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي والمدرسي، أما فيما يتعلق بصناعة الورق فيوجد أكثر من 7 مصانع تقوم بإنتاج الكراسات والورق الحساس والورق الصحي وصناديق الكرتون، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصانع الكراسات قرابة 60 مليون كراسة سنوياً.

6- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود: انطلاقاً من اهتمام ثورة الفاتح العظيم بتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، فقد أولت اهتماماً كبيراً بتلك الصناعات، فأنشئت المصانع الخاصة بذلك، وفيما يلي أهم هذه المصانع :

- مجمع بني وليد لصناعة السجاد، وتبلغ طاقته الإنتاجية 2.1 مليون متر مربع سنوياً.
- مصنع جنزور للنسيج.
- مصنع المرج لإنتاج البطاطين، وبطاقة إنتاجية 900 ألف وحدة سنوياً.
- مصانع إنتاج الملابس الجاهزة والملابس الداخلية، ويبلغ عددها 62 مصنعاً، بطاقة إنتاجية سنوية بلغت 22.5 مليون قطعة.
- مصانع الجلود والأحذية.

٧ –صناعة الأسمنت ومواد البناء: تع د هذه الصناعة من الصناعات الإستراتيجية، وتشرف على هذه الصناعة 5 شركات على مستوى ليبيا تقوم بإنتاج الأسمنت ومواد البناء[1].

هذا بالنسبة للفترة السابقة الممتدة من بداية السبعين يات حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، أما فيما يتعلق بالعقد الأخير من القرن العشرين فقد شهدت هذه المرحلة حدثين مهمين انعكسا بشكل مباشر على المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي ؛ **الأول**: انكماش إيرادات النفط بسبب تدهور أسعاره وتراجع الطلب عليه في الأسواق العالمية، **والثاني** هو فرض الحظر الجوي ومجموعة من القيود السياسية والاقتصادية على البلد، وقد ترك هذان الحدثان أثرهما الواضح على تلك المساهمات القطاعية، ومن كل ما تقدم يمكن القول إن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة (1986- 2000) مرحلة تعمق الاختلال القطاعي، الأمر الذي عمل على تعميق الفجوة بين القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني، والمعبر عنها بالقيم المضافة المتولدة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول في الأنشطة غير السلعية، ومن الطبيعي أن ينسحب هذا الأثر إلى

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، 329- 330.

سياسة الاستيراد التي أخذت تركز على استيراد السلع الاستهلاكية خلال هذه الفترة (1990-2000)، وكان على حساب السلع الوسيطة والإنتاجية، وعمل هذا الخلل على تعميق الاختلال بين الاستهلاك والإنتاج، ومن ثم العلاقة بين الطلب والعرض، فبرزت المظاهر التضخمية في الاقتصاد الليبي[1].

[1] فلاح خلف علي الربيعي: القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 9، 10.

المبحث الثاني:– السياسات المتبعة في قطاع الصناعة التحويلية الليبية.

تعرف السياسة الصناعية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية والدعم وسعر الصرف والائتمان الصناعي وأسعار الفائدة، وغيرها من السياسات للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة، وتهدف هذه السياسات إلى تحسين وضع القطاع الصناعي ورفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ودفع عجلة التقدم في هذا القطاع لتحقيق التنمية الصناعية.

أولاً:– استراتيجيات التصنيع.

"يقصد بالإستراتيجية مجموعة الأهداف التي ترسم التقدم والنمو ، وتسعى المجتمعات إلى تحقيقها على المدى الزمني الطويل، وبهذا المعنى فإن إستراتيجية التصنيع لا بد أن تكون جزء اً لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة للدول" ، وتتكون هذه الاستراتيجيات من[1] :

1. إستراتيجية إحلال الواردات: وهي تتكون من مرحلتين:

أ– المرحلة الأولى:

يقصد بمرحلة إحلال الواردات أن يتم إنتاج السلع المستوردة البسيطة محلياً، والتي تشمل بصفة أساسية السلع الاستهلاكية غير المعمرة، مثل الملابس والأحذية والأدوات المنزلية، وكذلك الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها، مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب، وهذه الصناعات تناسب الدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها، حيث إن هذه الصناعات تتميز بالآتي:

– كثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة.

– انخفاض الحجم الأمثل بما يناسب الأسواق الضيقة في البلدان النامية في هذه المرحلة الأولى من التصنيع.

– استخدام تكنولوجيا بسيطة وعدم الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.

– عدم الحاجة إلى وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات وقطع الغيار، إلا أن هذه الصناعات رغم بساطتها فإنها تعطي وفورات خارجية، مثل تدريب العمال المحليين، وإنشاء كوادر تنظيمية وإدارية، ونشر التكنولوجيا والمعرفة.

ولقد لجأت الدول المختلفة في السابق والحاضر إلى حماية صناعاتها خلال هذه المرحلة الأولى من التصنيع، وذلك بالاعتماد على مبدأ حماية الصناعة الناشئة، ويستثنى من ذلك إنجلترا بالنسبة للدول الصناعية (خلال فترة الثورة الصناعية)، أما حديثاً فإن الاستثناء هو هونغ كونغ. وإذا كانت الدول الصناعية قد لجأت إلى فرض حماية في الماضي على صناعاتها فإن الحماية كانت معتدلة، أما الحماية التي تفرضها الدول النامية في الوقت الحاضر ف إنها حماية عالية وكثيراً ما يكون مبالغاً فيها ، سواء في شكل ضرائب جمركية حامية، أ م قيود كمية، مما أضعف أو استبعد أي منافسة من جانب السلع المستوردة.

[1] نصر عبد الرحمن المحتوت: تقييم وضع الصناعة العربية واستشراف مستقبلها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2005، ص 32.

ب– المرحلة الثانية :

ومن المرحلة الأولى لإحلال الواردات لوحظ عند تطبيقها زيادة الإنتاج المحلي بدرجة أكبر من زيادة الاستهلاك المحلي، وذلك لأن الإنتاج المحلي عليه أن يحل محل الواردات من الخارج، وكذلك لمواجهة الزيادة السنوية في الطلب المحلي، وبالطبع يتم تحقيق عملية إحلال الواردات بصورة تدرجية قد تأخذ عدة سنوات، وعندما يصبح الإنتاج المحلي قادراً على الإحلال التام محل الواردات، فإن معدل النمو السنوي في الإنتاج سوف ينخفض إلى المستوى الزيادة في الاستهلاك المحلي سنوياً. فلو فرضنا أنه في بداية مرحلة الإحلال محل الواردات كان معدل زيادة الإنتاج سنوياً 20%، فإننا بعد سنوات قليلة نكون قد نجحنا في الاستغناء عن الواردات، ثم يأخذ معدل الزيادة السنوي في الإنتاج المحلي في الانخفاض، ويصبح مقصراً على معدل الزيادة في الاستهلاك المحلي الذي **يتوقف عادة على:**

- معدل الزيادة في الدخل.
- معدل الزيادة في عدد السكان.

أي يكون في حدود 5%مثلاً سنوياً في حالة دولة مثل مصر، وبالطبع يع د هذا المعدل صغيراً لتحقيق التنمية الصناعية المطلوبة والتي تكون جزءاً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية الكلية.

وإذا ما رغبت الدولة في تحقيق معدل مرتفع للنمو الصناعي فإنه يجب في هذه الحالة أن نأخذ بإستراتيجية صناعية جديدة، ويكون أمامنا اختيار إما إستراتيجية الإنتاج للتصدير أو الانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية إحلال الواردات، وسوف نركز الآن على الانتقال إلى المرحلة الثانية من إستراتيجية إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات، والسلع الإنتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات، وكذلك إقامة الصناعات الوسيطة مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات.

تتميز هذه الصناعات بالآتي[1] :

1- كثافة استخدام رأس المال.

2- أهمية وفورات الحجم الكبير.

3- كبر حجم المشروع الأمثل بالقياس إلى حجم السوق في كثير من الدول النامية.

4- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

5- الحاجة إلى العمالة الفنية والماهرة.

6- الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

ويضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسيطة (البتروكيماويات والحديد والصلب) كثيراً ما يكون عائداً متواضعاً، كذلك فإن نجاح الصناعات المتقدمة (المعمرة الاستهلاكية والمعمرة الإنتاجية) يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التعدد الكثير في الأصناف والأنواع من شأنه

[1] نصر عبد الرحمن المحتوت: تقييم وضع الصناعة العربية، مرجع سابق، ص 34.

أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل أو حتى الاقتصادي، ويطيل من فترة التعليم على الصناعة، مما يرفع تكاليف الإنتاج، ويمكن القول إن بعض الدول العربية مثل مصر قد دخلت المرحلة الأولى لإحلال الواردات في أثناء الثلاثينيات عند إنشاء مجموعة شركات بنك مصر الصناعية، وتم تعديل التعريفة الجمركية لحماية الصناعة الوطنية، ودخلت مرحلة إعداد الواردات الثانية بعد قيام الثورة وتطبيق خطة التصنيع 1955، والخطة الخماسية الأولى لعام 1960-1965، والتي تضمنت مشروعات صناعية رئيسية مثل الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة الكيماوية والسيارات والثلاجات وغيرها.

كذلك فإن دول أمريكا اللاتينية والهند ودول شرق أوربا، قد دخلت مرحلة إحلال الواردات الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تأثرت دول أمريكا اللاتينية (البرازيل – الأرجنتين وغيرها) بآراء الاقتصادي الكبير (راؤول بريبش) (*)، الذي نصح هذه البلاد بعدم جدوى الاعتماد على الصادرات لتحقيق معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية ، ونصح هذه الدول بتعميق النهضة الصناعية فيها بالانتقال إلى المرحلة الثانية من إستراتيجية أحلال الواردات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فتأثرت الهند بالتجربة السوفيتية، وقامت دول شرق أوربا بتقليد التجربة السوفيتية آخذة في الاعتبار ضيق نطاق أسواقها المحلية وقلة مواردها الطبيعية بالمقارنة بالاتحاد السوفيتي[1].

ثمة حاجة ماسة لتحديث الصناعة القائمة وتطويرها وإعادة هيكلتها، وحاجة أمسّ لأن يتم توسيع الصناعة وفق أسس اقتصادية سليمة، أي إقامة وحدات إنتاجية كبيرة جداً تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد، وتستخدم أحدث الأساليب في السيطرة على عمليات الإنتاج استناداً إلى احتياجات السوق القومية أساساً، مع عدم إغفال تصدير الكميات الفائضة إلى الأسواق الأخرى، كما تفعل الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، استناداً إلى ما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية حاليا ، والمزايا التي يمكن اكتسابها عن طريق تحديث الصناعة وتوسيعها، والعمل على إبرام اتفاقيات مع الدول الصناعية لتزويدها بالمنتجات الثقيلة التي تستخدم في الإنشاءات وغيرها من المنتجات مقابل الحصول على الأنواع الأخرى التي لا تنتجها المنطقة العربية[2].

- **عيوب إستراتيجية الإحلال محل الواردات:**

على الرغم من فوائد الإستراتيجية المذكورة فإن لها عيوباً كثيرة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها الإستراتيجية، **وذلك على النحو الآتي:**

1- زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج، إذ تؤدي إقامة صناعة معينة بالداخل بدلاً من الاعتماد على استيراد سلعة تامة الصنع القيام باستيراد ما يلي [3]:

أ – الآلات والمعدات اللازمة للصناعة.

(*) عالم الاقتصاد الارجنتيني.

[1] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1992، ص44-48.

[2] فرهنك جلال: التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991، ص227-228.

[3] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص50.

ب حق إنتاج السلعة من الشركات الأجنبية.

ج- تكاليف المقاول الأجنبي الذي يقوم ببناء المشروع.

د- نفقات الخبراء الأجانب الذين يعاصرون عملية تركيب المعدات ثم الاستمرار مع المشروع خلال عملية الإنتاج (وإن كان بعدد أقل من الخبراء).

هـ- الخامات والمكونات المختلفة.

و- قطع الغيار اللازمة من وقت لآخر.

أي إن ما يحدث هو أنه بدلاً من إنفاق نقد أجنبي على شراء سلعة أجنبية تامة الصنع ، يتم الآن إنفاق أجنبي، ولكن بصورة أكبر، لشراء العناصر السابقةِ الإشارةُ إليها، ولما كانت الدول المنتجة للسلعة كثيراً ما تتنافس فيما بينها في التصدير إلى الخارج، فإنه في كثير من الأحيان يتم البيع بأسعار منخفضة (أسعار إغراق) أو بتسهيلات في الدفع، وذلك بهدف تشغيل الصناعات الخاصة بهذه البلاد، وتخفيف حدة البطالة، وكذلك التغلب على مشاكل موازين المدفوعات في هذه الدول.

2- وتزداد درجة الاعتماد على الخارج في حالة القيام بتجميع سلعة معمرة مثل السيارات بالاعتماد على استيراد كل الأجزاء والمكونات من الخارج، كما هو الحال بالنسبة لمصنع شركة النصر للسيارات في القاهرة لإنتاج سيارات الركوب، أو القيام بإنشاء مصنع لإنتاج إطارات السيارات بالإسكندرية، بالاعتماد على استيراد الخامات والمواد ، فضلاً عن استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا من الخارج . إن هذه النماذج من الصناعات التي تقام بهدف الإحلال محل السلع المستوردة يعاب عليها الآتي[1]:

أ- لا يمكن أن نطلق على ذلك عملية تصنيع، لأن التصنيع يعني البدء بتصنيع المادة الخام أو تصنيع معظم المكونات وليس الاقتصار على المرحلة النهائية للسلعة.

ب- إن الاقتصار على المراحل النهائية لا يعطي الخبرة المطلوبة من القيام بعملية التصنيع.

ج - إن هذا النوع من التصنيع لا يشجع على قيام الصناعات المغذية وهي العنصر الأساسي لنجاح صناعة معينة، لأن وجود شبكة من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، من صناعات بعينها يعتبر أساساً لنجاح الصناعة المعينة، فمثلاً لابد من وجود صناعات قوية للحديد والصلب والكيماويات والمعدات الكهربائية والصناعات الهندسية، لنجاح صناعة السيارات وغيرها من الصناعات التي تنتج سلعاً معمرة، كذلك فإنه من الضروري توافر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الرخيص، كشرط لنجاح صناعة الإيثيلين اللازم لصناعة البلاستيك وغيره من المنتجات الكيماوية.

د- كثيراً ما يتعذر الحصول على النقد الأجنبي المطلوب وفي الوقت المناسب لاستيراد المكونات أو الخامات أو قطع الغيار المطلوبة ،ويترتب على ذلك توقف الإنتاج لفترات زمنية قد تطول حتى يتم توفير الأموال المطلوبة ، مما يؤدي إلى

[1] فيلح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص171.

ظهور الطاقات العاطلة ، وكثيراً ما نشاهد ذلك في العديد من الصناعات المصرية، وخاصة صناعة السيارات والسلع المنزلية المعمرة والأدوية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع التي يتم إنتاجها و انخفاض أرباح المنتجين في المجالات التي يتم فيها تحديد أسعار منتجاتها بالشكل الذي يقلل معه حوافزهم على التوسع والتطوير، وما ينجم عن ارتفاع الأسعار من زيادة كلف المعيشة في النهاية.

3- ويرتبط العيب الرئيسي الثالث في سياسة الإحلال محل الواردات، بعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود، إذ من الثابت أن الإنفاق على الواردات قد أصبح كبيراً وأكثر مما كان متوقعاً ؛ بسبب الحاجة إلى استيراد سلع وسيطة، وخامات وقطع غيار لم يتم إنتاجها محلياً، هذا فضلاً عن تكاليف استيراد التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، ومن ثم نجد أن سياسة الإحلال محل الواردات ليست هي العلاج السريع لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج، فمن ناحية نجد أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة الواردات من الخامات والسلع الوسيطة على نحو ما تقدم ذكره، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد ، وخاصة الطبقات ذات الدخل المرتفع من سكان المدن ، وهي فئات تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستيراد، من شأنه أن يزيد من الواردات من السلع المختلفة، وهذه النقطة في غاية الأهمية ؛ لأن ما نعانيه في الدول النامية ، وفي مصر تحديداً ، من نتائج سلبية لسياسة الإحلال محل الواردات واضح للعيان، فعلى الرغم من أن بناء المصانع يسير على قدم وساق منذ قيام الثورة 1952، وذلك لإنتاج سلع مصنعة تحل محل الواردات من الكثير من الصناعات، فإن أرقام الواردات أصبحت ضخمة بشكل لم يكن متصوراً من قبل، مما أدى إلى ضخامة مقدار العجز في ميزان المدفوعات، كذلك فإن التقديرات التي كانت- وما زالت- تذكر عن مقدار الوفر في النقد الأجنبي المنتظر تحقيقه عند بناء كل مشروع صناعي جدي د، أصبحت أكذوبة كبرى، ويتساءل الناس في مصر عن ذلك الوفر، وقد زادت الواردات من الخامات والمعدات والتكنولوجيا وقطع الغيار والخبرة اللازمة للصناعات التي يتم إقامتها بشكل كبير جداً[1].

4- أما العيب الرابع في سياسة الإحلال محل الواردات فإنه يتعلق بالسياسة التجارية المنشودة، التي تصاحب دائماً سياسة الإحلال المذكورة، **إذ يترتب على ذلك نتائج سلبية للغاية كما يلي:**

أ- إقامة أنواع من الصناعات لا تتمتع فيها الدولة بأي ميزة نسبية، والأمثلة كثيرة في مصر ؛ مثل صناعة السيارات والسلع المنزلية المعمرة، والبتروكيماويات وإطارات السيارات، حيث تم إقامة مصانع ذات طاقات إنتاجية غير اقتصادية، ومن ثم ارتفعت تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، و ارتفع تبعاً لذلك سعر البيع للمستهلك النهائي، ولكن الصناعة المحلية تستمر وذلك في ظل الحماية الجمركية العالية.

ب- تدهور جودة السلع المنتجة وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم عدم وجود أي دافع أو رادع يدفع المنتج المحلي (قطاع خاص وعام) نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك،

[1] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص 52.

وقد ازدادت الحالة سوءاً بعد انقطاع الواردات الأجنبية من السلع التي ينتج لها بديل داخل البلد، وخاصة ابتداء من عام 1985- 1986 بعد إيقاف نظام الاستيراد بدون تحويل عملة.

ج- إن المستفيد الأكبر من سياسة الإحلال محل الواردات هو الشركات الأجنبية التي استطاعت أن تقيم مصانعها في داخل الدول النامية، وخلف الأسوار المالية من الحماية الجمركية، وتتمتع في الوقت ذاته بالمزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار، مثل المزايا الضريبية والجمركية وغيرها ، التي نصت عليها قوانين الاستثمار في مصر في أعوام (74-77-1989)، ومن الملاحظ أنه بعد استبعاد الفوائد والأرباح والإتاوة وأتعاب الإدارة، ومعظم هذه البنود يتم تحويلها إلى الخارج، فإن ما يتبقى بعد ذلك من أرباح يذهب إلى رجال الأعمال الأثرياء، الذين يتعاونون مع الشركات الأجنبية ويعطونها الحماية السياسية والاقتصادية.

5- إن معظم المشروعات التي أقيمت في ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات أصبحت ممكنة بفضل الدعم الكبير المقدم من جانب الحكومات للواردات من السلع الرأسمالية (الآلات)، والسلع الوسيطة (المواد الخام والسلع نصف المصنوعة) التي تقوم باستيرادها الشركات الأجنبية والشركات الوطنية.

وبالنسبة للشركات الأجنبية، فإن معظم ما تستورده من الخارج -من السلع السابق ذكرها- يتم شراؤه من الشركة الأم أو الشركة الشقيقة في الخارج، **ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان**[1]:

أ- إقامة صناعات كثيفة في استخدام رأس المال وقليلة الاعتماد على اليد العاملة الوطنية، مما لا يساهم في حل مشكلة البطالة في الداخل.

ب- زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق التوسع في الاستيراد للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، هذا فضلاً عن أن معظم الأرباح يتم تحويلها إلى الخارج.

6- أدت المبالغة في تحديد سعر صرف العملة المحلية، بهدف تشجيع الصناعيين المحليين على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة ، أدت إلى نتائج سلبية عديدة ، أهمها زيادة أسعار الصادرات الأولية وفقدان قدرتها على المنافسة[2].

2. إستراتيجية الإنتاج للتصدير

اتُّخذت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الصادرات وتمكين الشركات الصناعية من دخول الأسواق العالمية، فهناك إجراءات تم اتخاذها من قبل الهيئة العامة للتصنيع وأخرى من قبل الشركات الصناعية، إضافة إلى بعض القرارات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة [3]، ويطلق عليها إستراتيجية التصنيع ذات النظرة الخارجية [4]،توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وذلك على عكس الاستراتيجيات السابقة التي كانت تتوجه نحو

---

[1] المرجع السابق، ص 53 – 54.

[2] أحمد الكواز: السياسات الصناعية، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002 .

[3] اللجنة الشعبية العامة: تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، 2001، ص2.

[4] D. Kessing – Out Woed Looking Policies and Economic Development Chalenge and Promise Edit.s Spiegel Glass and Welsh . 1970 .P276.

الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو السلع المعمرة (الاستهلاكية، الإنتاجية) والسلع الوسيطة.

ويمكن الإشارة إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي انتهجت إستراتيجية إحلال الواردات دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل جذري على إستراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف الاهتمام بالتصدير، ومن الدول التي أدخلت هذه التعديلات في الإستراتيجية في منتصف الستينيات (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا)، ثم (المكسيك) بعد ذلك، **وقد اشتملت الإصلاحات على**[1] :

أ- منح معونات إلى السلع الصناعية المصدرة.

ب- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.

ج- تعديل أسعار الصرف.

د- رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعاراً إيجابية حقيقية.

و- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعاراً معقولة وتقترب من الأسعار الاقتصادية.

ولتنمية الصادرات يجب الاهتمام بالعمال والمديرين وتدريبهم؛ لضمان تخفيض التكاليف عن طريق زيادة إنتاجية رأس المال والعمل والتحسين المستمر في الإنتاج ، والعمل على إدخال الأساليب الحديثة في الإدارة، ويلاحظ أن تعديل إستراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير، لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الواردات، ومن أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

- **مزايا إستراتيجية التوجه نحو التصدير**[2] :

1- التشجيع على استغلال مبدأ الميزة النسبية الذي يتمتع به الاقتصاد القومي، ال تي من شأنها أن تمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعاً أولية مثل القطن أو البترول مثلاً، ولكن سلع مصنوعة تعتمد على الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج بعض السلع الأولية، وغيرها من الإيجابيات التي يتمتع بها اقتصاد الدولة ، مثل وفرة العمل الرخيص اللازم لنجاح صناعة الملابس الجاهزة ، هذا على سبيل المثال لا للحصر.

2- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، وهذا العامل هام جداً بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة مثل دول الشرق الأقصى وكذلك مصر، حيث

[1] أبو القاسم سالم عبد الله دوة: الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1970 – 1998)، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات- طرابلس، 2002، ص 42.

[2] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص 56 – 57.

إن المشاكل التي تواجهها بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والبتروكيماويات وغيرها يرجع في الأساس إلى أن الأحجام التي تمت إقامتها تقل كثيراً عن الحجم الاقتصادي لهذا النوع من الصناعات.

3- أن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (كما في حالة السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات)، ولكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

- **عيوب سياسة التوجه نحو التصدير:**

لم تتمكن الصناعة التصديرية في الدول النامية من توسيع إنتاجها ب الشكل المطلوب، وسبب ذلك أن الطلب على المنتجات الأولية المصنعة لم يزد زيادة ملحوظة في الستينيات من القرن الماضي[1].

وبذلك يمكن القول إن أهم عيوب سياسة التوجه نحو التصدير ما يأتي[2]:

1- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع.

2- إن الدول الصناعية قد تقيم جداراً عالياً من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام فنون إنتاجية كثيفة، واستخدام اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة والإلكترون يات وغيرها)، وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.

3- إن الدول التي تعتمد أساساً على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية، تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها بلدان الدول الصناعية، وقد عانت دول الشرق الأقصى كثيراً بسبب الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوربا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينيات.

لقد اتبعت الدول النامية استراتيجيات مختلفة لتمويل المشاريع الصناعية فيها، فهناك دول اعتمدت بالأساس على المدخرات الوطنية، فسدت الثغرات عن طريق الاستدانة ، مثل (تايوان)، وهناك دول اعتمدت على القروض الخارجية بكثرة ، مثل (كوريا الجنوبية) التي وصل فيها حجم القروض إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي فيها ،إلا أن المدخرات المحلية ازدادت فيها بشكل متواصل، وبدأت في سنين لاحقة بتكوين فوائض كبيرة في ميزان مدفوعاتها، استخدمت لتسديد القروض والاستثمار في الدول النامية الأخرى، وهناك دول نامية اعتمدت في تمويل صناعاتها على المدخرات المحلية والإقراض من الخارج بشكل متوازن.

لقد استفادت المشاريع الصناعية المقامة في الدول النامية من المزايا النسبية لهذه الدول مقارنة بالدول الصناعية في مجالات معينة، أهمها[3]:

-توافر العمالة الرخيصة.

-توافر مصادر رخيصة للطاقة.

---

[1] نصر عبد الرحمن المحتوت: تقييم وضع الصناعة العربية واستشراف مستقبلها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص27.

[2] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص58.

[3] فرهنك جلال: التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، مرجع سابق، ص65-66.

- توافر المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية بكثرة.

-التسهيلات التي قدمتها بعض الدول النامية بخصوص تلوث البيئة مقارنة بالدول الصناعية المكتظة بالسكان والصناعة.

إن سياسات الدول الصناعية المتقدمة أصبحت مزيجا ًغير متجانس من التدابير لتشجيع الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة وحمايتها ، وهي الصناعات التي تستخدم رأس المال والتقانة بكثافة، إضافة إلى تشجيع الصناعات التي لا تمتلك فيها مزايا نسبية وحماي تها ، وهي الصناعات التي تستخدم بكثافة العمالة أو الطاقة أو المواد الأولية الموجودة بكثرة في الدول النامية، ومنها الأقطار العربية، وعلى هذا الأساس قامت الدول الصناعية بإعاقة إعادة هيكلة الصناعة في العالم، وأثر ذلك بشكل سلبي كبير في معدلات التوسع الصناعي في الدول النامية[1].

إن كثيراً من الدول النامية قد دخلت مضمار التصنيع من منطق سياسة إحلال الواردات ، مما أثقل على ميزانها التجاري، على عكس ما كان يعتقد، بالإضافة إلى أنه كان عليها أن تواجه العديد من المشاكل ؛ مثل ضيق نطاق السوق المحلية بالنسبة إلى حجم الإنتاج الذي تتطلبه اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة، والطاقة العاطلة الناجمة عن العجز في توفير العمالة الماهرة والخبرات الفنية[2].

بالنسبة لليبيا ، وفي إطار التوجيهات الصادرة بشأن التوجه نحو التصدير ودخول الأسواق العالمية وتوفير احتياجات الشركات الصناعية من النقد الأجنبي عن طريق تصدير منتجاتها، واستغلال العوائد الناتجة عن ذلك في توريد ما تحتاجه هذه الشركات من مواد خام ومستلزمات تشغيل، فقد قامت الهيئة العامة للتصنيع بتوجيه الشركات التابعة لها بضرورة تصدير ما يمكن تصديره من منتجاتها بغرض تغطية جزء من احتياجات الشركات من النقد الأجنبي ودخول الأسواق العالمية، كما تمت مساعدة الشركات الصناعية وتشجيعها على المشاركة في المعارض الدولية ومهرجانات التسوق التي تقام في مختلف دول العالم، و أقيم عدد من المعارض الخاصة بالمنتجات الليبية في عدد من الدول العربية والإفريقية، لغرض التعريف بهذه المنتجات والبحث عن أسواق خارجية لتسويقها، وتم تشكيل عدة فرق لزيارة بعض الدول الإفريقية بغرض الاطلاع على أسواق هذه الدول ومدى إمكانية تسويق المنتجات الليبية لها[3].

[1] المرجع السابق، ص232-233

[2] نصر عبد الرحمن المحتوت: تقييم وضع الصناعة العربية، مرجع سابق، ص27.

[3] الهيئة العامة للتصنيع: إعداد إدارة شؤون الإنتاج والتسويق، 2001، ص1.

ثانياً:– السياسات الصناعية الليبية.

إن أهمية الوصول إلى تحديد سياسة مناسبة للتصنيع أمر ضروري لتحقيق النمو الصناعي في البلدان النامية، وقد سعت تلك الدول إلى انتهاج سياسات مختلفة ،حسب ما تتميز به من خصائص اقتصادية واجتماعيةة، ونستعرض فيما يلي سياسات التنمية الصناعية في ليبيا، من خلال تتبع مراحل التنمية الاقتصادية وخطط التحول الاقتصادي الاجتماعي للفترة 1970 – 1995. وتعني التنمية الاقتصادية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، إلا أن الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة، ومن خلال تتبع مسيرة التنمية في ليبيا نجد السياسة العامة للتصنيع في ليبيا تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: التصنيع عن طريق انتهاج سياسة إحلال الواردات ، خاصة بعد الاهتمام بقطاع الزراعة، وتوجيه قدر كبير من الاستثمارات لهذا القطاع، وذلك في النصف الأول من السبعينيات، مما شجع على قيام صناعات تستخدم كمواد خام الفائضَ من الاستهلاك المباشر من منتجات القطاع الزراعي، وكذلك إنشاء الصناعات اللازمة لتوفير مستلزمات الزراعة، كالأسمدة والأعلاف والآلات الزراعية، بالإضافة إلى قيام الصناعات الاستهلاكية الأخرى التي تحل محل مثيلاتها من المنتجات المستوردة، كما عملت السياسات والخطط التنموية في تلك الفترة على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وأهمها قطاع الصناعة[1].

الاتجاه الثاني : يتركز على الصناعات الأساسية التي يملك الاقتصاد الليبي ميزة نسبية في إنتاجها، مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعة المشتقات النفطية . ونظراً لمحدودية السوق المحل ي فإن الفائض من إنتاج هذه الصناعات يوجه نحو التصدير[2].

ويعود السبب في انتهاج كلٍّ من السياستين (إحلال الواردات، تشجيع الصادرات) إلى الخطط المستهدفة في تلك الفترة، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والحد من المستوردات، وتشجيع المنتج المحلي، والتوسع في التصدير غير النفطي، بالإضافة إلى السياسة التجارية والقيود الاقتصادية، التي رُصدت وتم تطبيقها للحد من الاعتماد على المستوردات من جهة، والعدد الكبير من الصناعات المحلية الخفيفة والثقيلة التي تم إنشا ؤها وحمايتها من المنافسة الأجنبية من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نلاحظ أن سياسة التصنيع في ليبيا تجمع بين سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، لتقليل الاعتماد على الواردات من السلع المختلفة، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وإقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير من جهة أخرى، ويظهر ذلك واضحاً في أهداف خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وكثافة الاستثمارات الموجهة نحو التصنيع . ولقد اضطلع القطاع العام بعملية الإشراف والتنفيذ لكل برامج خطط التحول التنموي المختلفة، إلا أن المبادرات الفردية كانت في حدود طبقة متمثلة في الوحدات الإنتاجية الصغيرة والتشاركيات.

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، 264.
[2] أبو القاسم سالم عبد الله دوة: الصناعات التحويلية الليبية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سابق، ص 64.

وتبين خطط التحول المختلفة التي مر بها الاقتصاد الليبي أن جميع الخطط التنموية، الخطة الثلاثية (1973 – 1975)، الخطة الخماسية (1976-1980)، تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية والصناعات الخفيفة، إذ بلغت مخصصات الصناعة الخفيفة بالخطة الخماسية الثانية نحو 909 ملايين دينار في سنة 1985، في حين بلغت نحو 88.4 مليون دينار في سنة 1980[1]، إضافة إلى ذلك فإن مجموعة من القوانين والتشريعات صدرت لحماية الصناعات الناشئة، وتوفير المناخ الملائم، منها فرض تعريفة جمركية عالية ، وفي بعض الأحيان تصل إلى مستوى الحماية الانغلاقية، وذلك لغرض تحقيق أهداف سياسة الإحلال، حيث صدر في سنة 1989 القانون رقم(22)[(*)]، بشأن التنظيم الصناعي "مؤتمر الشعب العام" تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1988، والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، والمؤتمرات والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي في سنة 1989.

وخلال الفترة (1980 – 1995)، انخفضت نسبة الواردات، ولكن الانخفاض لم يكن بسبب التوجه نحو الإحلال، بل كان بسبب غلق حجم الواردات وتحديد ها، فنجد أن هناك انخفاضاً مطلقاً في حجم المستوردات مع بداية عام 1981، مما أدى إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الصناعي، وذلك بسبب سياسة الإحلال وتخفيض الواردات والتوجه نحو المنتج المحلي، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن من الانتقادات الموجهة لسياسة إحلال الواردات، هو نقل التبعية وليس الحد منها، أي إنه قد يقف أو يقل استيراد السلع النهائية، ولكن يتم التوجه إلى الاعتماد في صناعتها محلياً على مواد خام وتقنية مستوردة، وهذا ما وقعت فيه الكثير من الدول النامية، التي انتهجت هذه السياسة، إذ أصبحت تعتمد –وبصورة كاملة– في تشغيل صناعاتها المحلية على مواد خام وميكنة وغيرها من الخارج، إلا أن الظروف التي مر ويمر بها الاقتصاد الليبي، تشير إلى أن هذا الإحلال لم يكن كله نتيجة لسياسة إحلال الواردات، بل إن هناك ظروفاً خارجية أدت إلى تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي، مثل السياسة التجارية التي انتهجتها البلاد في الفترة الممتدة من (1976 – 1980)، وغلق باب الاستيراد أمام بعض المنتجات، وحظر الاستيراد من بعض الدول[2].

أما عن مستويات التبعية الاقتصادية فإنها لم تنخفض ، إذ أن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات المفتوحة نسبياً، وكل الذي حصل أن الواردات تغيرت من استيراد للسلع النهائية إلى استيراد للمواد الخام والسلع الوسيطة، أي إن الصناعات التي قامت لتحل محل الواردات تعتمد وبدرجة أساسية على المواد الخام والميكنة المستوردة، و اتضح وبشكل قطعي عدم جدوى الصادرات غير النفطية بوضعها الحالي، بل إن تأثيرها على النمو الاقتصادي قد يكون عكسياً، إذ قد تكون مرتفعة التكلفة وتسبب هدر الموارد، والسبب أن سياسة تشجيع الصادرات تشترط التركيز في استغلال الميزة النسبية للدولة حتى يكون للسلع المصدرة قدرة تنافسية في السوق الدولية، وبما لان التنظيم الاقتصادي في ليبيا وصل

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 356- 357.
[(*)] المؤسسة الوطنية للتعدين، القانون رقم (22) لسنة 1989، بشأن التنظيم الصناعي، ص 8، 9.
[2] أبو القاسم دوة: الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سابق، ص 66.

إلى درجة عالية من تدخل الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستثمار، وشمل التدخل إصدار مجموعة واسعة من القوانين والقرارات والقيود، التي قننت التسعيرة والحماية والسياسات التجارية والمالية والنقدية عموماً[1].

وفي ذلك الحين تقلص دور القطاع الخاص بشكل عام إلى أدنى مستوياته في النشاطات كافة، وفي فترة الثمانين وما بعدها عجزت الوحدات الإنتاجية العامة (أي المنشآت أو المؤسسات العامة)، ولا سيما الصناعية منها، عن إنتاج ما يكفي من الفائض لاسترجاع رأس المال المنفق على إنشائها ، أو لكسب العملة الصعبة اللازمة لتنويع مصادر الدخل، واتجهت معظم هذه الصناعات نحو الاستيراد للتعويض، وكانت تحظى بنوع من حماية الكم التي كانت تتولد عبر موازنات الاستيراد، وبوجه عام كانت مكاسب هذه المؤسسات الصناعية متدنية جداً، بالإضافة إلى الخسائر التي توالت على العديد منها، وقد دفع هذا الوضع الموازنة العامة إلى تحمل عبء تقديم المساعدات لكثير من المؤسسات العامة التي ظلت تتكبد الخسائر، لقد تأتى هذا الأداء المتدني من عدد من العناصر المتصلة بعضها ببعض(*)، لا بل إنها تبدو مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً إلى حد أنها غالباً ما كانت تذكر في التقارير السنوية لوزارة الصناعة . نعم لقد كان من الجلي أن تصحيح الوضع لم يكن ممكناً بسبب هيكلية المؤسسات والسياسات الاقتصادية التي كانت تطبقها.

ويبدو واضحاً أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة المؤسسات العامة، إلا من خلال تطبيق إجراءات جذرية على نطاق واسع يشمل النظام الأساسي لهذه المؤسسات، أو الظروف الخارجية المحيطة بها، وعلاوة على ذلك أصبح من الواضح أنه يستحيل على كل المؤسسات مواصلة العمل في ظل احتكار الدولة أو إدارتها، ومن هنا اتجه الرأي إلى تمليك بعض المؤسسات الصناعية في مجالات النسيج والأغذية ومواد البناء والكيماويات والمواد المعدنية وغيرها، ولكن لم يتم تطبيق **عنصرين من أجل ضمان نجاح عملية التمليك، وهما**[2]:

أ – لم تتبع الخطوات اللازمة التي تحقق حسن أداء المنشآت بعد خصخصتها.

ب – عدم تطبيق السياسات العامة المساندة بشكل منسجم.

إن الأداء الإنتاجي بفروع الصناعات التي جرى تمليكها كانت ضعيفة جداً في بداية التمليك، وقد تكون الأساليب المتبعة في نقل الملكية مسؤولة جزئياً عن ذلك، فيجب إعادة هيكلة المؤسسات قبل التمليك بحيث يضمن

---

[1] المسح الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا 1985- 1996، (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق).

(*) من أهمها :

- كثرة الأيدي العاملة غير المدربة.
- صعوبة تغيير أسعار المنتجات النهائية، بسبب تحكم أمانة الاقتصاد بمستوى الأسعار.
- تدني مستوى الأداء الإداري وتأثيره على العملية الإنتاجية.

[2] المسح الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا 1985- 1996، (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق) ، المصدر السابق.

الأداء الجيد لاحقاً، والأكثر من ذلك، فقد اتبعت هذه المؤسسات العمل تحت مظلة الأجهزة العامة، إضافة إلى اقتصار انتقال الملكية على العاملين في هذه المؤسسات.

ثالثاً:- واقع الصناعات التحويلية الليبية ومؤشراتها.

هناك العديد من الدراسات التي تحاول أن تشخّص الوضع الراهن للصناعات التحويلية الليبية، وفي هذا الجزء من الدراسة يقتصر الحديث على توضيح المؤشرات التي يرى الباحث أنها تعكس إلى حد كبير صورة الوضع الراهن للصناعات التحويلية الليبية، **وهذه المؤشرات كالآتي:**

1- مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

"يعبّر الناتج المحلي الإجمالي عن قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد خلال فترة زمنية تكون سنة واحدة، أي هو حصيلة النشاط الاقتصادي الذي يعبر عن مستو ى الرفاهية الاقتصادية للفرد" [1]، وهو الناتج النهائي بمزج عناصر الإنتاج، وتكون مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مهمة من حيث النسبة، أي كلما كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاقتصاد يعد صناعياً، كما هو الحال في الدول الصناعية الكبرى، وإذا انخفضت النسبة إلى أقل من ذلك فإن ا لاقتصاد يعد متخلفاً، كما هو الحال في الدول النامية التي تصنَّف ليبيا من ضمنها، والتي يساهم القطاع الصناعي فيها مساهمة ضئيلة، و من ثم فإن ذلك الأمر يتطلب ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي في ليبيا وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية، من خلال العمل على تحديثه وتطويره لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بما يعود على ا لاقتصاد الوطني بالرفاهية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في البلد، والجدول التالي رقم (1-1)، والشكل (1- 2)، يوضحان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995- 2009، والتي تعد مساهمة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بمساهمة القطاعات الأخرى.

[1] فتحي صالح أبو سدرة: مبادئ الاقتصاد، جامعة قار يونس، بنغازي، 1989، ص 173.

جدول (1-1)

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

خلال الفترة (1995 – 2009). "القيمة بملايين الدينارات" بأسعار سنة 1997.

السنة	الصناعات التحويلية	جميع القطاعات	نسبة الصناعات التحويلية إلي مجموع القطاعات (%)	معدل النمو السنوي
1995	768.6	13106.3	5.9	-
1996	756.8	13620.3	5.6	(1.5)
1997	848.9	13800.5	6.1	12.2
1998	805.2	13861.2	5.8	(5.15)
1999	834.6	13875.8	6.0	3.7
2000	783.0	14203.5	5.5	(6.2)
2001	874.8	14795.5	5.3	11.7
2002	727.0	15095.3	4.8	(16.89)
2003	690.6	16160.6	4.3	(5.01)
2004	680.5	16963.0	4.0	(1.5)
2005	692.8	17971.2	3.6	1.8
2006	694.4	18032.6	3.8	0.2
2007	695.3	18210.3	3.8	0.1
2008	701.0	18001.2	3.9	0.8
2009	699.1	18476.1	3.8	(0.2)

* الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المصادر الآتية:
  - مجلس التخطيط العام "إدارة الخطط والبرامج".
  - التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي "إعداد مختلفة".
  - القيم الموجودة بين الأقواس هي قيم سالبة.

الشكل رقم (1- 2)

. (2009 -1995) □□□□

الإجمالي ، حيث بلغت في المتوسط خلال 1995- 2000 ما نسبته (5.81%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت هذه المساهمة خلال 2001- 2009 إلى ما نسبته (4.14%) من إجمالي الناتج المحلي.

ومن خلال البيانات يمكن القول إن القيمة المضافة ومساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، كانت أفضل خلال النصف الأول من فترة الدراسة الممتدة من 1995-2001، والسبب في ذلك زيادة ا لاهتمام بهذه الصناعات في تلك الفترة نتيجة محاولة البلد الاعتماد على تحقيق ا لاكتفاء الذاتي، لتوفير السلع والخدمات محلياً التي يجد البلد صعوبة في الحصول عليها من الخارج نتيجة الح ظر الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا.

2- *التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعات التحويلية*:

يع د التكوين الرأسمالي الثابت هو المحرك الأساسي للتنمية الصناعية، ولهذا فقد تم توظيف مبالغ متزايدة في قطاع الصناعات التحويلية من خلال خطط التنمية المختلفة، وكذلك من خلال ميزانيات التحول. والتكوين الرأسمالي هو "عبارة عن قيمة ما تنفقه المنشآت خلال العام لامتلاك سلع معمرة جديدة كإضافة لمخزونها من الأصول الثابتة (باستثناء الأرض) مطروحاً منها صافي مبيعاتها" [1].

والجدول الآتي رقم (1- 2)، والشكل (1- 3) يوضحان التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعات التحويلية الليبية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995- 2009). يلاحظ من الجدول أن التكوين الرأسمالي للصناعات التحويلية الليبية شهد في المتوسط تحسناً ملحوظ للفترة الثانية موضوع الدراسة الممتدة من 2002 إلى 2009، على العكس من الفترة الأولى التي شهدت انخفاضاً كبيراً للفترة 1995- 2001، بسبب الحظر الجوي الذي تعرضت له ليبيا في ذلك الوقت.

[1] الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية 2006)، ص 2.

جدول (1- 2)

التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (1995 – 2009). "القيمة بملايين الدينارات" أسعار سنة 1997.

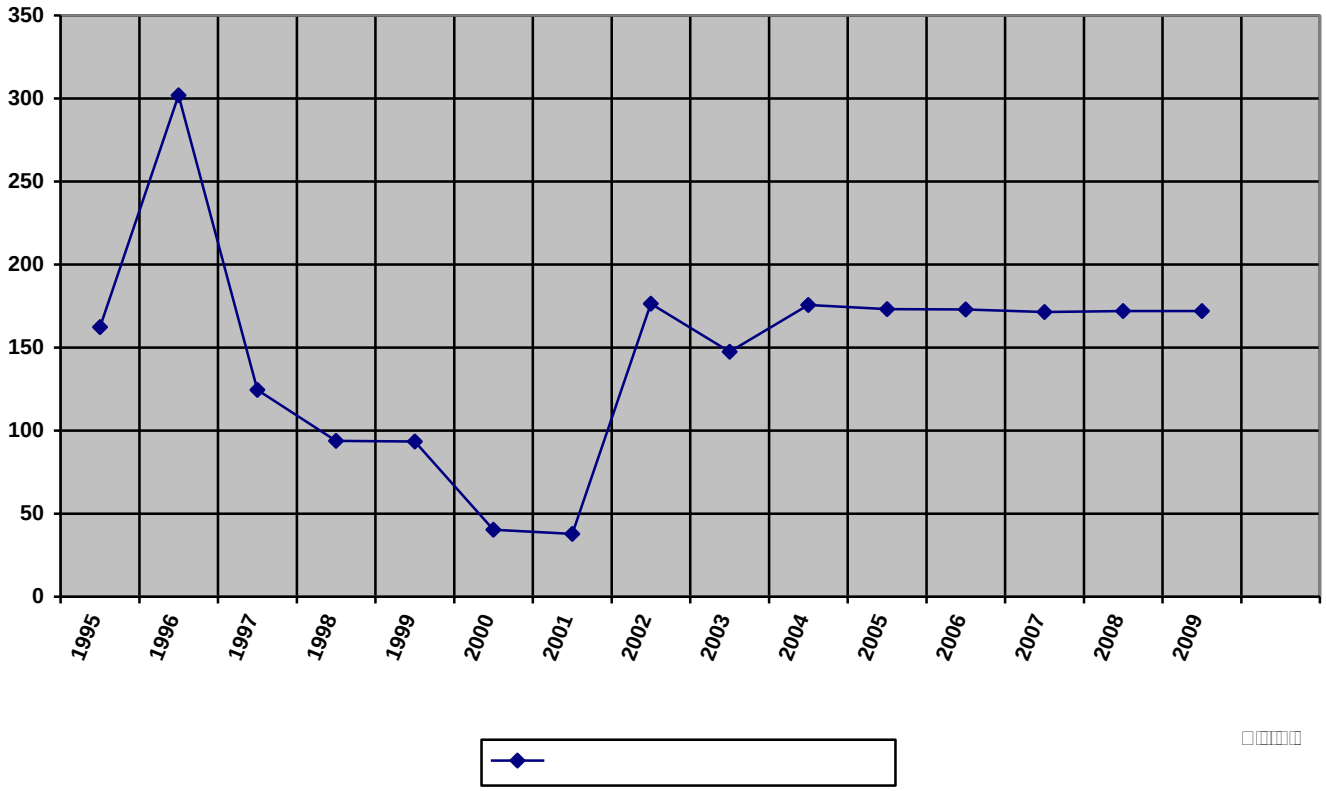
السنة	التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعات التحويلية	معدل نمو رأس مال الصناعات التحويلية
1995	162.4	-
1996	301.9	85.9
1997	124.5	(58.9)
1998	93.8	(24.7)
1999	93.5	(0.3)
2000	40.3	(56.9)
2001	37.9	(5.9)
2002	176.4	365.4
2003	147.4	(16.4)
2004	175.7	19.19
2005	173.1	(1.48)
2006	173.0	(0.05)
2007	171.5	(0.9)
2008	172.0	0.2
2009	172.1	0.05

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية" 1995- 2009.

- القيم الموجودة بين الأقواس هي قيم سالبة.

الشكل رقم (1- 3)

االتكوين الرأسمالي الثابت للصناعات التحويلية
للفترة
. 2009 -1995



من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1- 2)، والشكل (1- 3) يلاحظ أن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية بلغ (1871.4) مليون دينار ليبي بأسعار عام 1997 خلال الفترة (1995-2009)، فالتكوين الرأسمالي لقطاع الصناعات التحويلية لتلك الفترة كان متذبذباً بين ا لانخفاض وا لارتفاع، حيث وصل في سنة 1995 إلى (162.4) مليون دينار ليبي، ثم ارتفع إلى (301.9) مليون دينار ليبي خلال سنة 1996، وبعد هذه الزيادة أخ ذ في الانخفاض خلال السنوات الخمس ا لأخرى بعد 1996، أي خلال الفترة (1997- 2001)، حيث وصلت في سنة 1997 إلى ما قيمته (124.5) مليون دينار ليبي، و(37.9) مليون دينار ليبي في سنة 2001، وبعدها أخذ في الارتفاع في سنة 2002 بقيمة (176.4) مليون دينار ليبي، وفي سنة 2003 عاود الانخفاض إلى مستوي (147.4) مليون دينار ليبي، حتي وصل في نهاية سنة 2010 إلى (172.1) مليون دينار ليبي.

ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (1- 2) يتضح أن التكوين الرأسمالي الثابت للصناعات التحويلية الليبية شهد تذبذباً ما بين الانخفاض والارتفاع، ويمكن القول إن الفترة الممتدة من 1995-2002، كان التكوين الرأسمالي فيها أقل من النصف الثاني من فترة الدراسة، إذ بلغ نحو (1030.7) مليون دينار ليبي، في حين بلغ في النصف الثاني من فترة الدراسة 2003-2010 ما قيمته (1183.3) مليون دينار ليبي.

3- *تطور حجم العمالة في قطاع الصناعات التحويلية*:

إن للقوى العاملة في أي اقتصاد دوراً كبيراً ومهماً في نموه وتطوره ، أو في تخلفه، وعليه فإن زيادة مهارات المنتجين وقدراتهم الفنية هي مفتاح النجاح الاقتصادي في ظل تحديث الاقتصاد الوطني لما للعنصر البشري من دور في زيادة التكافل بين قطاعات الاقتصاد الوطني في أي بلد.

ويعد العنصر البشري هو الأساس في تحديد استراتيجيات التنمية، فمعدلات التنمية والتطور والنمو لرأس المال البشري هي التي تقاس بها رفاهية الدول ؛ بما تحققه من تحسين لمستو ى المعيشة للأفراد، وبما تضمنه من إشباع للحاجات على جميع المستويات. ومن أجل ذلك برزت أهمية التنمية البشرية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من دول العالم، وبذلك فتحت الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الباب أمام استيعاب أكبر عدد من القوى العاملة بشكل متزايد، بسبب توسع المشروعات الصناعية وتنوعها، والدخول في إقامة المجمعات الصناعية الضخمة، ونتيجة لتزايد حجم المشاريع في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني وأعداد ها، تم الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية بمختلف مستوياتها العلمية والفنية، رغم استخدام الأساليب التقنية المتقدمة من آلات ومعدات في العملية الإنتاجية، والجدول الآتي يبين حجم العمالة.

جدول (1- 3)

تطور حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية للفترة (1995 – 2009) "العدد بالآلاف"

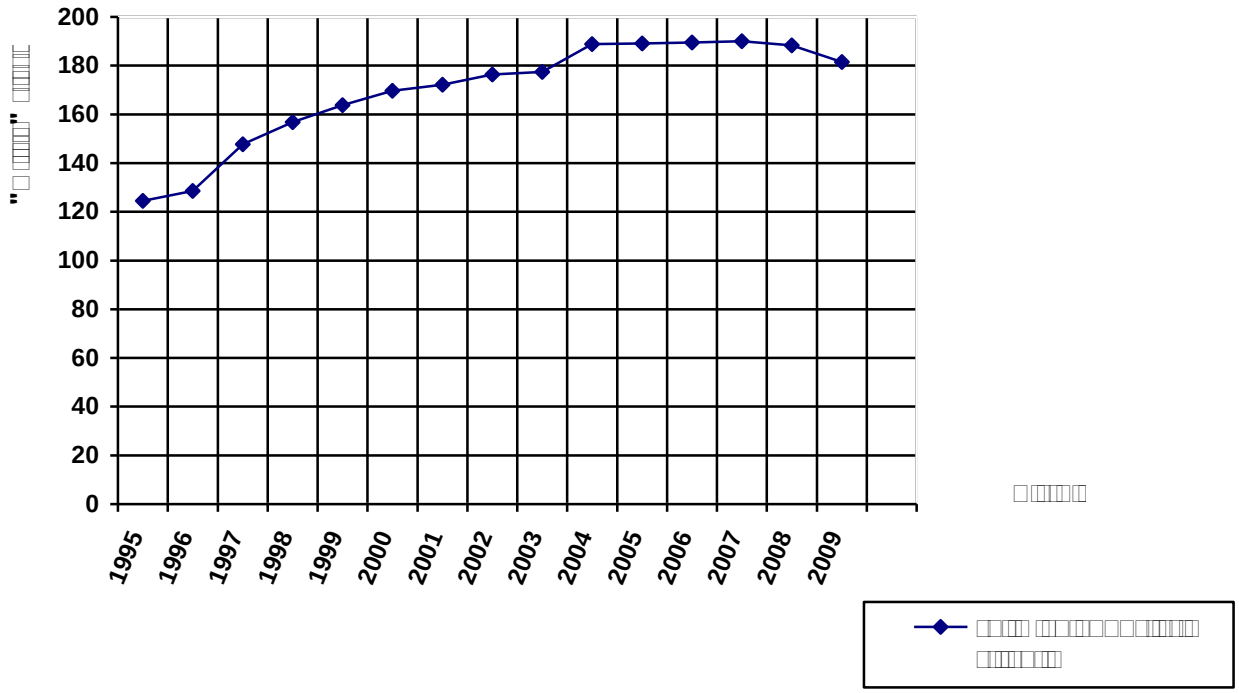
السنة	العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية إلى باقي القطاعات (%)
1995	124.5	10.5
1996	128.5	10.5
1997	147.8	11.8
1998	156.8	11.8
1999	163.7	11.8
2000	169.6	11.7
2001	172.1	12.1
2002	176.4	12.0
2003	177.4	11.9
2004	188.8	11.8
2005	189.1	11.3
2006	189.5	11.7
2007	190.0	11.6
2008	188.3	11.3
2009	183.1	10.9

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية" 1995 – 2000.
- مجلس التخطيط العام 2001 -2009.

الشكل رقم (1- 4)

العمالة في قطاع الصناعات التحويلية (1995-2009) .



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول.

يلاحظ الباحث من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (1-3)، والشكل رقم (1- 4)، ازدياد هيكل الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري على هذا القطاع.

كما يتضح من الجدول أن القوى العاملة خلال فترة الدراسة شهدت تطوراً من سنة إلى سنة (بالزيادة)، حيث تطورت من (124.5) ألف عامل سنة 1995 إلى (169.6) ألف عامل في سنة 2000، وإلى (190.6) ألف عامل سنة 2007، ولكن السنوات الثلاث الأخيرة الممتدة من 2007 إلى 2009 شهدت انخفاضاً م طرداً. وعموماً فإن فترة الدراسة شهدت زيادة ملحوظة في أعداد القوى العاملة خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للعاملين بالصناعات التحويلية إلى إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد الوطني، فقد بلغت في المتوسط (11.5%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الوطني.

فقد رجّح بعض ا لاقتصاديين أسباب انخفاض نسبة استخدام القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية إلى عدة أسباب مرتبط بعضها ببعض، فقد يرجع هذا ا لانخفاض إلى تدنّي مستو ى التشغيل

للوحدات الإنتاجية التي تعمل في المتوسط بأقل من 50% [1] من طاقتها المتاحة، ويرجع ا لانخفاض في بعض الأحيان إلى عدم تنفيذ الموازنة الاستيرادية الضرورية للتشغيل، سواء فيما يخص المواد الخام أو قطع الغيار أو المساعدات الفنية، كما أن عدم تنفيذ الموازنة التشغيلية قد يرجع إلى تدني الإيرادات من العملات الأجنبية التي تأتي من الصادرات النفطية، والذي يرجع أصلاً إلى انخفاض مستوى أسعار الصادرات النفطية، ولكن حجم العمالة قد يكون منخفضاً من منظور ما يجب أن تستوعبه الصناعة عندما تكون هناك صناعة متطورة، غير أنه قد يكون أكثر مما يجب بالنظر إلى واقع الصناعة الحالي، والذي يعاني تعطّلاً في بعض طاقته الإنتاجية (أي عدم القدرة على التشغيل الكامل)، وعدم ملا ءمة مناخ الاستثمار، أو عدم القدرة على الاستثمار.

[1] عمر مفتاح زرموح: دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 9،8.

الفصل الثاني

الصناعة التحويلية في ليبيا ودورها في التجارة الخارجية.

المبحث الأول:- تطور حجم التجارة الخارجية في الصناعات التحويلية.

المبحث الثاني:- أثر الصناعة التحويلية في بنية التجارة الخارجية.

المبحث الثالث:- حجم الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية.

مقدمة :

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فيعد من وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال تصريفها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وتحقيق قيمة مضافة للدخل القومي تساهم في زيادة متوسط دخل الفرد، كما أن التجارة الخارجية تحتل مكانة متميزة في تحديد أبعاد خطط التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم؛ وذلك للدور الذي تقوم به التجارة في عملية التنمية؛ فهي تساهم في زيادة الدخل القومي، حيث تمثل الصادرات عنصر إضافة مباشر للدخل القومي، أما الواردات فمع أنها تمثل تسرباً لجزء من الدخل إلى الخارج فهي تساهم أيضاً في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر؛ عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية، فإن قيام التجارة الخارجية في ليبيا والاستمرار في نمو معاملتها الدولية، وخصوصاً في مجال الصناعات التحويلية، يتطلب الإلمام بكل أبعادها ومتطلباتها، ومن ثم فقد خُصص هذا الفصل لدراسة الصناعة التحويلية في ليبيا ودورها في التجارة الخارجية، وقسم الفصل إلى مبحثين الأول منه تناول تطور حجم التجارة الخارجية في الصناعات التحويلية الليبية، في حين عُني الثاني بأثر الصناعة التحويلية في بنية التجارة الخارجية، وشمل الثالث حجم الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية الليبية.

المبحث الأول:– تطور حجم التجارة الخارجية في الصناعات التحويلية.

يعد قطاع التجارة الخارجية أحد أهم مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية، وأوسعها نطاقاً، وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الدولية، لما تتضمنه من تدفقات ضخمة من السلع والخدمات على النطاق الدولي، وينفرد هذا القطاع بمكانة متميزة في اقتصادات الدول النامية؛ لعوامل تتعلق بواقع التخلف والتبعية التي تعاني منها من جهة، وقدرته على المساهمة في تغيير الواقع في إطار عملية التنمية من جهة أخرى. إلا أن دور التجارة الخارجية بالعلاقة مع التنمية يخضع لجوهر السياسة الاقتصادية للدولة التي ترتبط بطبيعة التركيب الطبقي للسلطة السياسية فيها، وطبيعة ارتباطها بمصالح الاقتصاد العالي.

إن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات النامية أضعفت من قدرات الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية على توفير متطلبات المجتمع من السلع الاستثمارية والاستهلاكية. ويرتبط الاختلال الهيكلي بوجود قطاع متطور منتج لسلعة أو سلع محدودة من المواد الأولية (كما في حالة النفط) يشكل عماد الاقتصاد القومي في تحقيق الفائض اللازم لمواجهة النقص الحاصل في المجالات الأخرى، مقابل وجود فروع اقتصادية محلية تعاني التخلف الشديد (كما في حالة الزراعة والصناعة التحويلية)، ونظراً إلى عدم قدرة القطاعات المحلية على مواجهة متطلبات القطاع المتطور (تزويده بالمدخلات واستيعاب منتجاته)، فإن استمرار الماكينة الإنتاجية للاقتصاد القومي قد ارتبط بقدرة القطاع المذكور على تصريف منتجاته في الخارج، ومن ثم فإن هذا الوضع خلق علاقة ارتباطية غير متكافئة (علاقة تبعية) لدول العالم الثالث

بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والذي أدى إلى تباين شديد في مستويات الإنتاجية القطاعية على النطاق المحلي، وإلى تعميق الاختناقات المعوقة للتنمية [1]، فيمكن القول إن التجارة الخارجية تعد منفذاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلية، فقد أوضح كل من (آدم أسميت وجون ستيوارت مل) أن الإنتاج المحلي قد يكون كبيراً لا يستطيع السوق المحلي استيعابه، فعن طريق التجارة الدولية يستطيع الاقتصاد تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلي [2]، والذي يؤدي إلى خلق توازن خارجي ينعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات[3].

فأهمية التجارة الخارجية تكمن في خلق توازن بين العرض الإنتاجي غير المرن وبين الطلب شديد المرونة، مقابل دورها الطويل الأمد في المساهمة بتغيير الواقع وذلك بالتأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة في الإنتاجية، لمصلحة بقية القطاعات، خصوصاً السلعية منها، وتنوع هيكلها الإنتاجي. وبمعنى آخر فإن التجارة الخارجية ذات أهمية مزدوجة، فهي تعبر عن الواقع الحالي لطبيعة هيكل الإنتاج القومي ومدى ارتباطه بالخارج من جهة، كما أن بإمكانها المساهمة على نحو فعال في تغيير الواقع من جهة أخرى.

ومثل هذه الأهمية المزدوجة للتجارة الخارجية تدعو إلى ضبطها في إطار عملية التخطيط كجزء من تخطيط الاقتصاد القومي، وبما يؤدي إلى تحقيق أولويات التنمية المعبرة عن مصالح الأغلبية من الشرائح والفئات الاجتماعية.

فالتجارة الخارجية تنطلق مساهمتها في التنمية الاقتصادية من عدة مجالات، أهمها[4]:

– تمويل الواردات اللازمة لعملية التنمية من خلال حصيلة الصادرات.

– توفير الموارد الاستثمارية، إذ تشكل الحصيلة الإيجابية للتجارة الخارجية (مع الادخارات) مصدراً لتكوين رأس المال.

– المساهمة في تحقيق التحولات الهيكلية وتنويع الجهاز الإنتاجي ومعالجة نقاط الاختناق من خلال ترشيد سياسة الواردات.

وتعد التجارة الخارجية سلاحاً ذا حدين: فهي يمكن أن تكون أداة لتعميق الواقع الحالي، بما يعنيه من التخلف والتبعية، عندما توجه نحو استنزاف المزيد من الموارد القومية المتاحة، وتصديرها إلى الخارج قبل معالجتها (في شكلها الخام)، في الوقت الذي يتم توجيه المزيد من الإنفاق على الواردات الاستهلاكية،

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد : التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1984، ص28، 29.

[2] عطيه المهدي الفيتوري ، الاقتصاد الدولي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1988، ص19.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص 126.

[4] عبد الوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، مرجع سابق، ص 29، 30.

أو الأقل ضرورة للاقتصاد القومي، وعلى النقيض فهي تشكل أداة حاسمة في تغيير الواقع عندما توجه نحو ترشيد عوائد الصادرات لمصلحة توفير السلع الأكثر ضرورة لمتطلبات ومرحلة التنمية.

يلاحظ أن التجارة الخارجية قد زادت زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وقد كانت هذه الزيادة على نمو أسرع من زيادة الإنتاج العالمي، وعلى الرغم من التراجع في بعض الأحيان بسبب ما تتعرض له اقتصاديات العالم من تقلبات مختلفة فإن التجارة في الأمد الطويل، وبالذات صادرات العالم، تتجه إلى النمو السريع في حركتها، حيث أسهم التضخم العالمي، وخاصة الزيادات الكبيرة المتعاقبة في أسعار النفط، إسهاماً كبيراً في تلك الزيادة لقيمة صادرات العالم، كما أن رغبة الدول في الاعتماد على الذات تجعلها أكثر حرصاً على استخدام المادة الأولية بداخلها على أن تصدرها من خلال توفير المواد الأولية للاستخدام المحلي [1]، فمن خلال كمية ونوعية السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج يمكن معرفة الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة، ودرجة نموها وتطورها، خصوصاً إذا أمكن قياسها خلال فترات زمنية معينة، حيث يتبين مدى قدرة الاقتصاد في اعتماده على قطاعاته الاقتصادية لتكوين الناتج القومي، فمثلاً يبدو واضحاً اختلال الهياكل الاقتصادية في البلدان النفطية واعتمادها على قطاع اقتصادي واحد في التنمية الاقتصادية، لأن النفط الخام يشكل النسبة العظمى وأحياناً المطلقة في إجمالي صادراتها[2].

إن ميل الدول والحكومات لتقليص وارداتها قد يؤثر في معدلات صادراتها في بعض الأحيان؛ حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض صادراتها لتطبيق هذه السياسات، فعند مناقشة بعض المعاملات الاقتصادية الجارية بين الدول نجد أن أقطاراً عديدة تواجه مشكلة العجز في تجارتها، وقد كانت الارتفاعات المتعاقبة في أسعار النفط أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الحادة في العجز التجاري، وبخاصة لدى الأقطار النامية، فقد كانت الأقطار النامية تواجه مشكلة التقلبات الواسعة في أسعار صادراتها من السلع الأولية، أي المنتجات الزراعية والصناعية التي تؤلف جزءاً كبيراً من مجموع صادراتها، في الوقت الذي كانت فيه الزيادات الكبيرة المتعاقبة لأسعار النفط تساهم إسهاماً كبيراً في إحداث الزيادة الحادة في قيمة صادرات العالم، لذا فإن الاتفاقات السلعية بين الدول يمكن أن تساعد على استقرار الأسعار الخاصة ببعض تلك السلع الأولية، حيث اعتبرت فكرة الاتفاقات السلعية وسيلة تحمي سعر المنتجات الأولية، فالواردات تمول دائماً عن طريق الصادرات، إذ إن قدرة القطر على الاستيراد تتوقف بطبيعة الحال على إنجازه في مجال التصدير[3].

---

[1] فؤاد هاشم: التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص77.
[2] عقيل جاسم عبد الله: التخطيط الاقتصادي، مجدلاوي للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 1999، ص151.
[3] فؤاد هاشم: التجارة الخارجية والدخل القومي، مرجع سابق، ص 78.

العديد من السلع الاستهلاكية، وبالأخص تلك المنافسة للمنتجات الوطنية الناشئة، ومن جانب آخر منحت تسهيلات لاستيراد العديد من السلع، كالمعدات والمواد الأولية، وقطع الغيار، إضافة إلى الخبرات التقنية والعلمية الضرورية.

كما تبنت السياسة الخارجية هدف تشجيع الصادرات والبحث عن أسواق جديدة لسلع التصدير، وتواجه هذه السياسة صعوبات شتى، مثل ضعف الخبرة والإلمام بطرق ومهارات التصدير، ومشكلة القدرة على المنافسة من حيث السعر والجودة، وضعف البنية الأساسية اللازمة لمواكبة نشاط التصدير.

أولاً:– أهداف التجارة الخارجية في ليبيا واستراتيجياتها .

يأتي دور التجارة الخارجية مكملاً للتجارة الداخلية، إذ تقوم التجارة الخارجية بدور هام في الاقتصاد الليبي، فهي تعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي؛ لما تقوم به من توفير لاحتياجات الاقتصاد الوطني من السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها توفر منافذ في الأسواق العالمية لتصريف الإنتاج المعد للتصدير والإنتاج الزائد عن حاجة الاقتصاد المحلي، وفي ليبيا يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوراً كبيراً في حركة النشاط الاقتصادي؛ لتأثيره الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توفير السلع النهائية ومستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية، وقد أولت السياسات الاقتصادية أهمية خاصة لهذا القطاع، من خلال رسم وتحديد السياسات التجارية المناسبة التي تعمل على تطوير وتنويع نشاط التصدير بهدف تحسين شروط التبادل التجاري لمصلحة الاقتصاد الوطني، والتخلص التدريجي من هيمنة قطاع النفط على معظم الأنشطة الاقتصادية، وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع والخدمات، حيث واكبت أهداف التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي وضعت لتحقيقها التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وقد انعكست هذه التطورات في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تم تنفيذها ابتداءً بالخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973–1975، ثم خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976–1980، وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981–1985[1]، وقد جاءت أهداف التجارة الخارجية وسياساتها في الخطط المشار إليها على النحو الآتي:

[1] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مرجع سابق، ص356.

أ- الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975)[1]:

احتوت الخطة على برنامج استثماري تميز بالكثافة الاستثمارية العالية، وقد تطلب تنفيذ هذا البرنامج رسم سياسة لنمو الواردات بمعدل (51.6%) في أثناء الخطة، وبمعدل نمو سنوي مركب بنحو (14.9%)، وكذلك نمو الصادرات النفطية بمعدل (15.8%) خلال الخطة، وبمعدل سنوي مركب يصل إلى (5%)، وقد روعي في تحديد معدل نمو الصادرات النفطية ضمان الحد من إنتاج النفط الخام. وقد عكست الخطة أيضاً سياسة الإحلال الجزئي للإنتاج المحلي محل الواردات، على الأخص بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية ومواد البناء.

ب- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) [2]:

تتلخص أهداف سياسة التجارة الخارجية الواردة في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) في النقاط التالية:

1- تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الاستيراد، وإعادة تنظيم أجهزة الاستيراد بما يكفل تشجيع الشركات العامة في هذا المجال، والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفي لتوجيه نشاط التجارة، بحيث يقتصر الاستيراد والتوزيع على المنشآت الشعبية، ولتحقيق السيطرة الكاملة على قطاع التجارة الخارجية.

2- استخدام أدوات السياسة التجارية المناسبة والكفيلة بحماية الإنتاج المحلي، وتوجيه نشاط الاستيراد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

3- تطوير جهاز التصدير ونظامه، بما يكفل إيجاد منافذ لتصريف فائض الإنتاج الزراعي والصناعي المستهدف في الخطة في الأسواق الخارجية.

ج- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981- 1985)[3]:

أوضحت إستراتيجية التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا التي وردت بالخطة، أن الهدف هو بناء اقتصاد قوي له مقومات إنتاجية متنوعة، وعلى هذا الأساس رُسمت إستراتيجية التجارة الخارجية، التي تضمنت **النقاط التالية:**

1- ترشيد الواردات وتنظيمها بما يكفل توفير مستلزمات التحول من السلع الرأسمالية والمواد الخام بأفضل الشروط.

2- تنويع السلع الموجهة للتصدير، بحيث لا يقتصر على تصدير النفط الخام، والدخول في مجال تصدير المنتجات النفطية (منتجات تكرير النفط) ومنتجات الصناعات البتروكيماوية.

---

[1] الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975، ص42.
[2] الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحويل الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980، ص 69، 70.
[3] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص358.

3- الاتجاه إلى أسواق جديدة بهدف التقليل من الاعتماد على الأسواق التقليدية، وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة.

أما بعد عام 1985، إتباعها منذ أوائل عقد الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والمتمثلة في نظام الرقابة المباشرة على النقد الأجنبي وإتباع نظام الموازنات الاستيرادية بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي واستقرار سعر صرف العملة المحلية، كان لها أثر كبير في انخفاض حجم التبادل التجاري في الاقتصاد الوطني[1].

ثانياً:- تنظيم الصادرات والواردات الليبية.

من المعايير الأساسية التي تبين نجاح عملية التصنيع في أي منطقة أو بلد، مساهمة الصناعة التحويلية في حجم الصادرات وتنوعها. والواقع أن التجارة والتصنيع يؤثران ويقويان بعضهما بعضاً، فالنظام التجاري يهيئ المجال لتعميق تقسيم العمل وتوزيع الموارد الاقتصادية حسب التخصص الذي هو الأساس لتعظيم الإنتاج وزيادة الإنتاجية، ويتم نقل فوائد تقسيم العمل والتخصص المتمثل في زيادة الإنتاج عن طريق التجارة إلى الأطراف كافة، وهذا التوسع الاقتصادي لا يؤدي فقط إلى زيادة الإنتاج ونصيب الفرد منه باستمرار، وإنما صاحبت هذه العملية ظاهرة زيادة حصة السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية، كما تجدر الإشارة إلى اتجاه آخر يرافق عملية التنمية الاقتصادية، وهو زيادة حصة السلع الصناعية في مجموع الصادرات[2].

وبذلك فإن تنمية الصادرات والنهوض بها يسهم في عملية التنمية عن طريق تقديم الإضافات على مستوى الدخل القومي، ولكن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التصدير وتحول دون دخول المنتجات المحلية الأسواق العالمية **ومن أهمها مايلي:**

1- ارتفاع تكاليف المنتجات المحلية نتيجة لمجموعة الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية، والتي من بينها ضريبة الإنتاج، وضريبة النهر الصناعي العظيم، والأتاوة المفروضة على مستخرجات المحاجر الصناعية، وكذلك العدد الكبير من العمالة الزائدة بالمصانع، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وإلى عدم تمكن المنتجات المحلية من منافسة المنتجات العالمية المماثلة من حيث الأسعار.

2- إلزام الشركات بضرورة تقديم اعتماد مستندي بقيمة البضاعة المراد تصديرها إلى أحد المصارف بليبيا ، وهذا أمر فيه صعوبة على كثير من الشركات العالمية الراغبة في استيراد المنتجات الليبية.

3- تمسك سلطات الجمارك المحلية في نقاط العبور بضرورة تقديم الشركة الراغبة في تصدير منتجاتها ما يفيد بوجود فائض من المنتجات المراد تصديرها عن حاجة الشعبية (المدينة) الموجود بها المصنع.

---

[1] الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، قطاع الإحصاء والتعداد، التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993- 2004، ص1.

[2] فرهنك جلال : التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص49، 50.

4- حاجة عدد من المصانع إلى استثمارات إضافية لمواكبة عملية التصدير، تشمل تطوير خطوط الإنتاج، وتحديث معدات خطوط التعبئة ومعدات المناولة.

5- عدم وجود تجهيزات خاصة بالتصدير بالموانئ الليبية، مثل المخازن المبردة ومعدات المناولة، إلى غير ذلك من التجهيزات التي تتطلبها عملية التصدير[1].

وفي السنوات الأخيرة من العقد المنصرم جرت عملية تنظيم لكل من الصادرات والواردات:

-تنظيم التصدير:

1- شروط التسجيل للعمل في مجال التصدير:

ينظم القانون رقم (38) لسنة 1968 نشاط التصدير، وكذلك القانون رقم (21) لسنة 2001 بتقرير بعض الأحكام بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2004 واللوائح والقرارات التنفيذية له، خاصة قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (2) لسنة 2002 بشأن تنظيم التصدير والاستيراد المعدل بالقرار رقم (2) لسنة 2003.

وتخضع عمليات التصدير **للشروط الآتية:**

-أن يكون الشخص المصدر لغرض الاتجار ليبياً، ويحق للشركات والمشاريع المنشأة في إطار قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية تصدير إنتاجها دون أي قيود كما ذكر (وذلك طبقاً للمادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور).

-أن تكون الجهة المصدرة مؤسسة تأسيساً قانونياً.

-تتم ممارسة هذا النشاط من خلال الأدوات والهياكل القانونية **الآتية:**

- التاجر الفرد.
- التشاركيات التجارية.
- الشركات التجارية المساهمة.
- الشركات التجارية ذات المسؤولية المحددة.
- الحرفيون، ويتولون تصدير إنتاجهم المحلي.
- تشاركيات الأسر المنتجة: تتولى تصدير الإنتاج المحلي دون تخصص.
- الشركات والمؤسسات العامة الإنتاجية: لها الحق في تصدير إنتاجها.

-إرفاق شهادة منشأ صادرة عن الجهة المختصة، والجهات المخولة بإصدار شهادة المنشأ هي غرف التجارة والصناعة الليبية طبقاً للقانون رقم (4) لسنة 2004، بشأن غرف التجارة والصناعة، وتقوم

[1] اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، إعداد إدارة شؤون الإنتاج والتسويق، 2001، ص 6.

الشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بالتصديق على هذه الشهادات.

– أن يكون للسلعة المصدرة علامة تجارية مسجلة باستثناء بعض السلع الزراعية كالخضراوات والفواكه، والأسماك والحيوانات، وذلك طبقاً للقرار رقم (2) لسنة 2003 المشار إليه.

– أن يتم التصدير وفقاً لأساليب الدفع المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي.

2– التصنيف الجمركي، أنواع الرسوم، متوسط مرجح للرسوم:

تصنف البضائع المصدرة وفقاً للجداول الواردة بالنظام المنسق.

- **أنواع الرسوم المفروضة على التصدير:**

ألغيت الرسوم (ضرائب) على الصادرات بموجب القرار رقم 88 لسنة 2004.

- **متوسط مرجح الرسوم المفروضة على التصدير:**

لا توجد رسوم ضريبية أو جمركية على التصدير.

3– القيود الكمية المفروضة على التصدير شاملة الصادرات المحظورة، الحصص، ونظم الترخيص بالتصدير:

ليس هناك قيود كمية على التصدير، وليس هناك نظام للحصص، كما أن الصادرات معفاة من نظام التراخيص، وتنحصر السلع المحظور تصديرها في ثلاث سلع وهي: (خردة الحديد والنحاس، والألمنيوم، والفحم النباتي).

4– إجراءات التراخيص الخاصة بالتصدير:

السلع المصدرة معفاة من التراخيص.

5– إجراءات أخرى ، مثل اشتراط الحد الأدنى لأسعار التصدير، القيود الطوعية على الصادرات، ترتيبات التسويق:

– لا يوجد شرط الحد الأدنى للأسعار، ولكن يجب مراعاة الأسعار العالمية للسلع المصدرة، كما لا يوجد قيود طوعية على الصادرات ولا ترتيبات التسويق ولا أي قيود أو إجراءات أخرى.

6– تمويل الصادرات، وسياسات دعم الصادرات وترويجها:

تتمثل في عقد الاتفاقات التجارية والجمركية بشأن الترويج والإعفاء من الضرائب الجمركية.

7– شروط إدارة الصادرات:

لا توجد شروط محدودة لأداء الصادرات.

8– نظام رد رسوم التصدير أو رسوم الاستيراد:

ورد نظام رد الضرائب بالفصل السادس من قانون الجمارك رقم 67 لسنة 1972، ويعمل به حال توافر شروطه[1].

كما أن الصادرات من المنتجات الزراعية لا تشكل نسبة تذكر مقارنة بالواردات، فرغم صغر قيمة الصادرات من السلع الغذائية والحيوانية الحية، فقد رفعت جميع القيود الكمية على الصادرات، وتم إلغاء نظام تراخيص التصدير الذي كان معمولاً به في السابق، كما تم تقليص السلع المحظور تصديرها لتشتمل فقط على خردة الحديد، ومخلفات النحاس والألمنيوم، والفحم النباتي، وتخضع عمليات التصدير **للشروط التالية** [2]:

-أن يكون الشخص المصدر لغرض الاتجار ليبياً.

-إرفاق شهادة منشأ صادرة عن الجهة المختصة.

-المطابقة للمواصفات القياسية والشروط الفنية والصحية المعتمدة.

-أن يكون للسلعة المصدرة علامة تجارية مسجلة باستثناء بعض السلع الزراعية كالخضراوات والفواكه والأسماك والحيوانات.

-إقرار جمركي يبين قيمة السلعة المصدرة.

تنظيم الواردات:

تشرف اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة على نشاط الاستيراد والتصدير، وهي الجهة المخولة بوضع الاشتراطات اللازمة لنشاط الاستيراد، سواء لغرض التجارة أم للاستخدام الخاص، وذلك بناء على الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وفي هذا الخصوص نجد أن جل عمليات الاستيراد والتصدير تمارس للأغراض التجارية، وقد نظم القرار رقم (2) لسنة 2002 الصادر عن أمانة الاقتصاد عمليات الاستيراد والتصدير لغرض الاستخدام التجاري، كما شمل كذلك تنظيم الاستيراد والتصدير لغير الأغراض التجارية (للاستعمال الخاص وصحبة مسافر)[*].

وكذلك فإن الجهات المستوردة ملزمة بالقيد في سجل المستوردين بموجب المادة (3) من القرار رقم (2) لسنة 2002 المشار إليه، أما الجهات التي تقوم باستيراد سلع أو مستلزمات تشغيل لغرض الاستخدام الخاص فلا تلزم بالقيد في هذا السجل.

إن الأنشطة التجارية التي تشمل استيراد السلع وتصديرها وتوزيعها، من الأنشطة التي اقتصرت مزاولتها على الأشخاص الليبيين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، وذلك بموجب عدد من التشريعات

---

[1] مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الفريق الاستشاري (تنظيم التصدير)، 28 / 6 / 2005، ص 39، 40.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 50.

[*] المادة (8) من القرار رقم (2) لسنة 2002، بشأن تنظيم الاستيراد صحبة مسافر، والمواد 5، 6، 7، 8 من القرار نفسه، بتنظيم الاستيراد للاستخدام الخاص.

النافذة، فقد اشترطت المادة الأولى من القانون رقم 65 لسنة 1970 بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجار والشركات التجارية على كل شخص طبيعي يزاول التجارة بأي صفة كانت أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية، وقد أكدت ذلك اللائحةُ التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2001، هذا بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين فقد نص قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1970/5/2 على قصر مجال العمل في قطاع الأنشطة التجارية على الشركات التي يملك الليبيون رأسمالها بالكامل، وهي تجارة التجزئة وتجارة الجملة وتجارة الاستيراد والتصدير.

ويستثنى من ذلك منتجات المشاريع والشركات المؤسسة في إطار القانون رقم (5) لسنة 1997 بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ولائحته التنفيذية التي سمحت بتسويق إنتاجها وتصديره بدون قيود.

كما يسمح للمشاريع والشركات المؤسسة في إطار قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية رقم (5) لسنة 1997 باستيراد مستلزمات الإنتاج، والآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع معفاة من جميع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، (وذلك طبقاً للمادة 13 من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور).

وتخضع عمليات الاستيراد لغرض المتاجرة **للشروط التالية**[1]:

– أن يكون الشخص المستورد بغرض الاتجار ليبياً.

– أن تكون الجهة المستوردة مؤسسة تأسيساً قانونياً صحيحاً، ويكون غرضها الأساسي في سند إنشائها ممارسة نشاط الاستيراد. ووفقاً للقانون رقم (21) لسنة 2004 وتعديلاته فإن الأدوات المخولة بمزاولة نشاط الاستيراد **هي**:

- التاجر الفرد: ويقتصر استيراده على ما يقوم بتوزيعه بالتجزئة للمستهلك النهائي.
- التشاركيات (شركات عائلية تضامنية): حسب الفئات السلعية.
- الشركات المساهمة (قطاع أهلي): حسب الفئات السلعية.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: حسب الفئات السلعية.
- المؤسسات والشركات العامة: حسب تخصص كل منها.

– القيد في السجل التجاري، وسجل المستوردين.

– التخصص في فئة سلعية واحدة وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (52) لسنة 2004.

– أن يكون المستورد وكيلاً للشركة المصنعة للسلع التي يستوردها، وذلك بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (12) لسنة 2005.

[1] مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري، 28 / 6 / 2005، ص 31، 32.

- أن تكون السلعة المستوردة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.
- أن تكون السلعة المستوردة جديدة وجيدة.
- مراعاة متطلبات القوانين الصحية والبيئية والحجر الزراعي والبيطري.
- ألا تكون السلعة المستوردة من السلع المحظور استيرادها.
- ألا تكون السلعة المستوردة من السلع المحتكرة.
- أن يكون الاستيراد عن طريق الاعتمادات المستندية أو برسم التحصيل (مقابل مستندات).

وإضافة إلى ذلك يُسمح للشركات و التشاركيات الإنتاجية والخدمية باستيراد مستلزمات الإنتاج والتشغيل الخاصة بها، كما تسمح التشريعات للشركات المشتركة وشركات المقاولات وفروع الشركات الأجنبية باستيراد احتياجات المشاريع التي تنفذها عندما لا تتوافر هذه الاحتياجات في السوق المحلية بالمواصفات المطلوبة.

وفي إطار العلاقات مع الدول الأخرى في مجال التجارة الخارجية فإن جميع الدول مؤهلة لأن تكون شريكاً تجارياً مع ليبيا(*).

وأما بالنسبة للواردات الزراعية فتعد من أهم الأنشطة التجارية؛ إذ تستورد ليبيا أكثر من 50% من احتياجاتها من الغذاء، كما تستورد ليبيا مستلزمات الإنتاج الزراعي من أعلاف وأسمدة وبذور وقطع غيار وآليات زراعية بمختلف أنواعها، وفي الوقت الذي لا توجد فيه قيود كمية على الواردات من السلع الزراعية [1]، إلا أنها تخضع لقائمة التعريفات الجمركية المبينة في قانون الجمارك والتي تتراوح بين 0% و40%، كما تخضع بعض السلع الزراعية الموردة لضريبة استهلاك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 2003، بالإضافة إلى قرار اللجنة الشعبية رقم (315) لسنة 2003 القاضي بتحديد رسم إضافي على الواردات من السلع الجاهزة[2].

المبحث الثاني:– أثر الصناعة التحويلية في بنية التجارة الخارجية.

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير علي مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بالتطورات التي تحد ث في السوق العالمية للنفط، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الانكشاف التي يعانيها الاقتصاد الوطني تعود بالأساس إلى محدودية القدرة ا لإنتاجية للاقتصاد الليبي،

(*) تطبق ليبيا قانون المقاطعة العربية تجاه إسرائيل.

[1] مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري (تنظيم الواردات)، 28 / 6 / 2005، ص49، 50.

[2] اللجنة الشعبية العامة، قرار (97) لسنة 2003، وقرار (315) لسنة 2003.

بحيث انعكس ذلك على زيادة الواردات لسد العجز في ا لإنتاج المحلي من السلع والخدمات، و استحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات التي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية، أي إن الاقتصاد الوطني يعاني مشكلة عدم التنوع، وأصبح الاقتصاد الليبي يعرف من ضمن الاقتصاديات ذات الجانب الواحد، إذ يهيمن قطاع واحد على بقية القطاعات الأخرى، وعلى ذلك فكل خطط التنمية في ليبيا تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، والحد من الاستيراد ، وتشجيع المنتج المحلي ، والتوسع في التصدير غير النفطي، بالإضافة إلى السياسة التجارية والقيود الاقتصادية التي صدرت وتم تطبيقها للحد من الاعتماد على الاستيراد من جهة، والعدد الكبير من الصناعات المحلية الخفيفة وال ثقيلة من جهة أخرى ، فقد أخذت ليبيا قبل عقد السبعينيات بإتباع نهج يسعى إلى تحقيق كفاية في الإنتاج مقترنة بعدالة في التوزيع تكفل للمجتمع الرخاء مع الأمن والاستقرار، وكان هذا التوجه واضحاً صريحاً، إذ نص على أن: "تضع الدولة نظاماً للتخطيط القومي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويراعى في توجيه الاقتصاد الوطني التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية" ، وعليه، ومن خلال هذا المبحث سيتم توضيح الصناعات التحويلية التي تساهم في بنية التجارة الخارجية الليبية، كما ستوضح قيمة الصادرات والواردات الإجمالية والميزان التجاري خلال فترة الدراسة، واتجاهات والتركيب السلعي للتجارة الخارجية الليبية، وكذلك ميزان المدفوعات.

أولاً: قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة 1995-2009.

تشير البيانات الخاصة بالمبادلات التجارية الليبية مع العالم الخارجي إلى استمرار وتيرة النمو لإجمالي الصادرات خلال فترة موضوع الدراسة، فقد زادت قيمة الصادرات من 3.2 مليار دينار ليبي عام 1995 إلى 5.2 مليار دينار سنة 2000، بمعدل نمو سنوي مقداره 62.08%، وزادت قيمة الصادرات إلى 77.0 مليار دينار ليبي عام 2009، أي بمعدل نمو مقداره 13.8% عما كانت عليه في عام 2000، مما يدل على تطور قيمة الصادرات ؛ وذلك لعدة أسباب ، منها ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال الفترة، وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام والتي كان لها تأثير في زيادة حجم التجارة الخارجية الليبية . والجدول رقم (2-1) يبين قيمة الصادرات ونسبة التغير السنوي من 1995-2009.

أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت قيمتها بدرجات متفاوتة ، فقد وصلت في عام 1995 إلى ما قيمته 1.7 مليار دينار، وأخذت قيمة الواردات بالتذب ذب خلال السنوات الممتدة من 1996 إلى 2000، ومن ثم أخذت قيمة الواردات في الارتفاع من عام 2000 إلى 2009، فقد وصلت قيمة الواردات في عام 2000 إلى ما قيمته 1.9 مليار دينار ، أي بمعدل زيادة عما كانت عليه في عام 1995 مقداره 10.58%، وأما عن السنوات الممتدة من 2000 إلى 2009 فقد شهدت ارتفاعاً متذبذباً، فقد ارتفعت في سنة 2001 لتصل إلى 2.7 مليار دينار، وزادت خلال السنوات 2002،

2003، 2004 على التوالي بمقدار 5.5، 5.6، 8.2 مليار دينار، ثم أخذت في الانخفاض بمعدل تغير سنوي سالب (3.65-)%، أي انخفضت من 8.2 مليار دينار سنة 2004 إلى 7.9 مليار دينار سنة 2005، كما انخفضت الواردات في عام 2006 عما كانت عليه في 2005 بمعدل (0.23-)%، أي انخفضت من 7.95 مليار دينار إلى 7.93 مليار دينار وهو معدل انخفاض طفيف ، وعاود هذا المعدل الارتفاع من جديد في عام 2007 ليصل إلى 8.5 مليار دينار أي بمعدل تغير سنوي عن سنة 2006 مقداره 7.14%، ووصل في عام 2009 إلى ما مقداره 26.4 مليار دينار، وعموماً فإن قيمة الواردات خلال فترة الدراسة الممتدة من 1995- 2009 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ؛ وذلك لعدة أسباب ، مثل ارتفاع إيرادات النفط ، ورفع الحظر الذي كان مفروض عل ى ليبيا، إضافة إلى انفتاح ليبيا على العالم الخارجي.

وأما عن الميزان التجاري فيتضح من الجدول رقم (2-1) أن الميزان التجاري خلال الفترة 1995- 2009 حقق فائضاً ولم يعانِ عجز اً خلال الفترة ، إلا أنه كان متذبذباً خلال النصف الأول من فترة الدراسة الممتد ة من 1995-2000، وبعدها أخذ في الزيادة خلال السنوات الممتدة من 2000 إلى 2009، حيث وصل هذا الفائض في عام 1995 إلى 1.5 مليار دينار، وانخفض في سنة 1997 إلى 1.3 مليار دينار، بمعدل انخفاض عما كان عليه في سنة 1995 (11.82- %) ثم انخفض الفائض ليصل إلى أدنى معدل له ؛ 170 مليون دينار ، أي بمعدل قدره (87.1- %) سنة 1998، وبعد ذلك ارتفع إلى 1.7 مليار دينار عام 1999، وإلى 3.3 مليار دينار عام 2000، أي بمعدل زيادة 88.8%، ثم عاود الانخفاض في سنة 2001 ليصل إلى 2.7 مليار دينار عما كان عليه في عام 2000، أي بمعدل انخفاض (17.4- %)، وبعدها استمر هذا الميزان بالتذبذب انخفاضاً وزيادة إلى سنة 2009 ليصل إلى 50.5 مليار دينار.

جدول رقم (2-1)

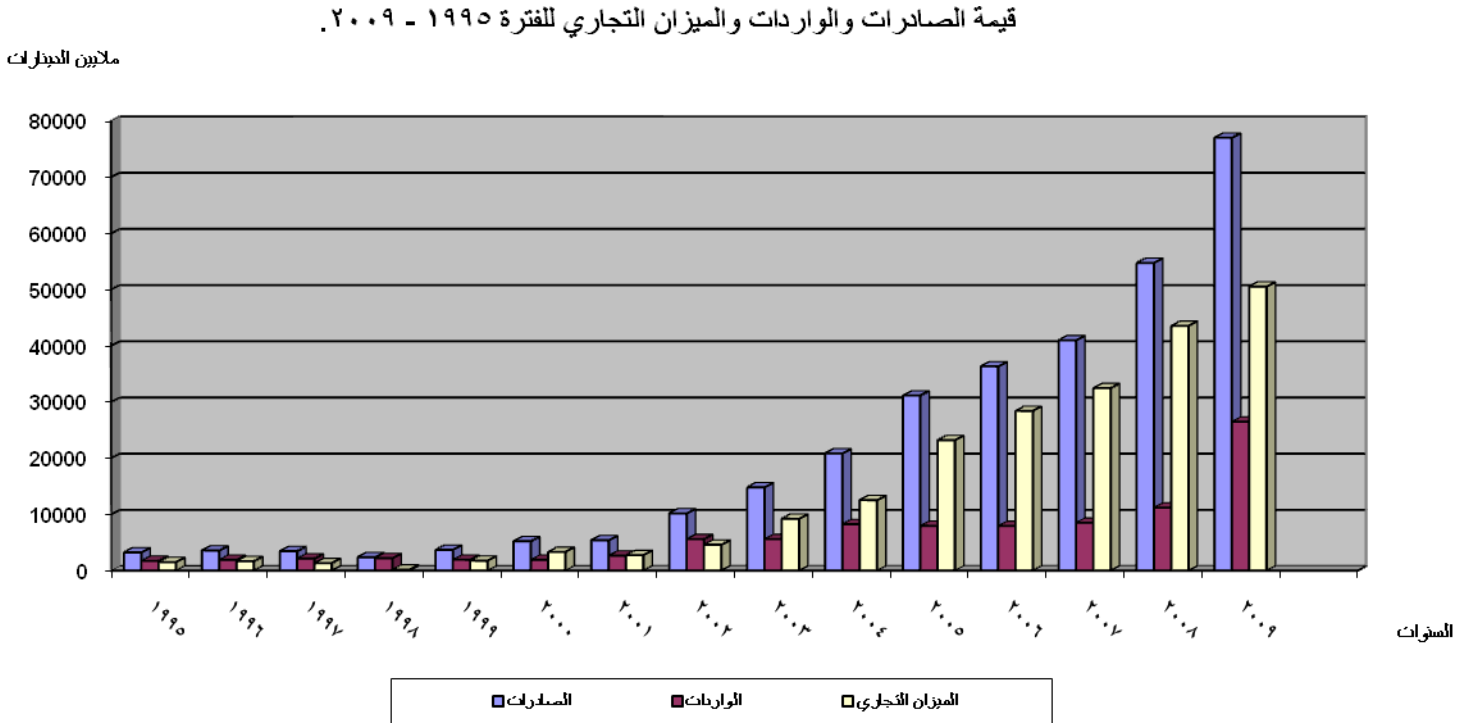
قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري ونسبة التغير السنوي للفترة 1995–2009.

القيمة بملايين الدينارات

السنة	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري	
	القيمة	نسبة التغير السنوي	القيمة	نسبة التغير السنوي	القيمة	نسبة التغير السنوي
1995	3222.1	0.03	1728.5	16.17	1493.6	(8.3)
1996	3578.7	11.7	1914.8	10.77	1663.9	11.4
1997	3455.6	(3.44)	2138.6	11.68	1317.0	(20.9)
1998	2374.1	(31.29)	2203.8	3.04	170.3	(87.1)
1999	3682.2	0.55	1928.6	(12.48)	1753.6	929.7
2000	5221.5	41.80	1911.4	(0.89)	3310.1	88.8
2001	5394.0	3.30	2660.4	39.18	2733.6	(17.4)
2002	10177.0	88.67	5585.7	1.09	4591.3	68
2003	14806.6	45.49	5597.9	0.21	9208.7	100.6
2004	20848.3	40.80	8255.2	47.46	12593.1	36.8
2005	31148.0	49.40	7953.5	(3.65)	23194.5	84.2
2006	36336.3	16.65	7934.7	(0.23)	28401.6	22.4
2007	40972.1	12.8	8501.4	7.1	32470.7	14.3
2008	54732.4	33.6	11195.2	31.7	43537.2	34.1
2009	77021.6	40.7	26483.6	136.6	50538.0	16.1

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي البيانات الواردة من:

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (إحصائيات التجارة الخارجية الليبية).
- النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).
- الميزان التجاري = الصادرات – الواردات.



الشكل رقم (2–1)

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (2- 1).

ثانياً: اتجاهات التجارة الخارجية الليبية

1– تطور قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها:

يلاحظ من الجدول رقم (2– 2) المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، الأهمية النسبية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت صادرات ليبيا لتلك الدول في المتوسط 81.7% من إجمالي الصادرات للفترة موضوع الدراسة، ويعود السبب في الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد ا لأوروبي، إلى اعتماد اقتصاديات هذه الدول على النفط الخام، للمحافظة على استمرارية معدلات نموها الاقتصادي، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة ال ثانية من حيث الأهمية للصادرات الوطنية للفترة موضوع الدراسة، إذ بلغت الصادرات الليبية لتلك الدول في المتوسط 7.2%، وذلك يعود إلى التطور الملحوظ لهذه الدول ، وطلبها المتزايد على النفط الخام، في حين لم تشكل الصادرات الليبية للدول العربية إلا ما نسبته 5.0% في المتوسط فقط من إجمالي الصادرات الوطنية للفترة موضوع الدراسة، ويرجع انخفاض حجم التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي بصفة عامة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية لأغلب هذه الدول ، وتشابه منتجاتها، وأما الصادرات الليبية لدول

شمال ووسط وجنوب أمريكا فقد وصلت إلى 2.9% من إجمالي الصادرات الليبية، وأما عن صادرات ليبيا إلى الدول الأوروبية الأخرى فقد وصلت في المتوسط إلى 2.7% من إجمالي الصادرات، وفيما يتعلق بالدول الإفريقية فإن الصادرات الليبية لتلك الدول لا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ، حيث وصلت في المتوسط إلى ما قيمته 0.2% من إجمالي الصادرات الليبية، وبلغت صادرات ليبيا إلى مجموعة بلدان أخرى مثل أستراليا ونيوزيلندا وغيرها ما نسبته في المتوسط 0.006% من إجمالي الصادرات الليبية. والجدول رقم (2-2) يوضح قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها خلال الفترة 1995-2009.

جدول رقم (2– 2)

تطور قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها خلال الفترة 1995– 2009.

القيمة بآلاف الدنانير

مجموع البلدان	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	199978	6.2	173834	4.9	230507	6.7	175226	7.4	217381	5.9	280038	5.4
الدول الإفريقية	6379	0.1	4445	0.12	3856	0.1	11462	0.5	40435	1.1	0	0
الاتحاد الأوروبي	2615714	81.2	2853965	79.7	2500363	72.3	1943729	81.8	3068447	83.3	4456083	85.31
بلدان أوربية أخرى	143861	4.5	308638	8.6	447828	13	63444	2.7	90695	2.5	51938	1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	27259	0.8	9384	0.3	19481	0.6	13402	0.6	10719	0.3	11302	0.2
بلدان آسيوية	228910	7.1	228484	6.4	253539	7.3	166814	7.0	254505	6.9	422112	8.1
بلدان أخرى	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	3222101	100.0	3578750	100.0	3455740	100.0	2374277	100.0	3612182	100.0	5221473	100.0

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة من:

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (إحصائيات التجارة الخارجية).
- النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).

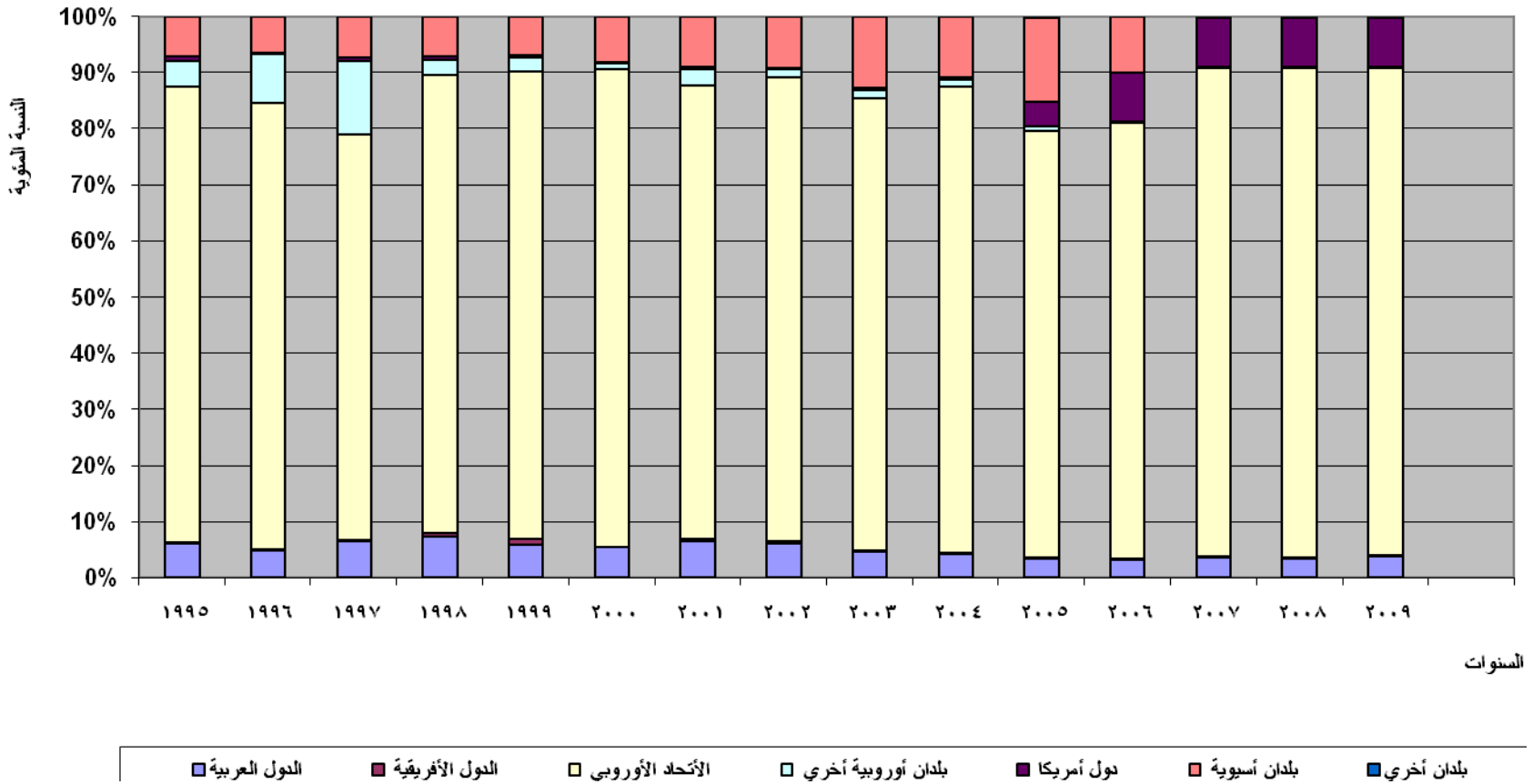
مجموع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

البلدان	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	356682	6.6	633775	6.2	677716	4.6	888299	4.3	1123113	3.6	1233784	3.4	1344213	3.7
الدول الإفريقية	13934	0.3	37184	0.4	25359	0.2	29135	0.1	32936	0.1	32936	0.1	41817	0.1
الاتحاد الأوروبي	4363502	80.9	8401288	82.6	11951309	80.7	17321030	83.1	23671304	76	28220019	77.6	31521984	87.12
بلدان أوربية أخرى	158830	2.9	156373	1.5	222479	1.5	277413	1.3	238183	0.8	65931	0.2	66519	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	17240	0.3	23248	0.2	58552	0.4	97331	0.5	1363445	4.4	3190949	8.8	3181157	8.8
بلدان آسيوية	483777	9	925140	9.1	1871221	12.6	2235103	10.7	4710166	15.04	3592635	9.9	26257	0.1
بلدان أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	19345	0.06	0	0	0	0
المجموع	5393969	100.0	10177008	100.0	14806636	100.0	20848311	100.0	31147994	100.0	36336254	100.0	40972123	100.0

مجموع البلدان	2008	2009

	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	1331421	3.6	1332543	3.9
الدول الإفريقية	40912	0.1	43609	0.1
الاتحاد الأوروبي	32118762	87.1	32397081	87.1
بلدان أوربية أخرى	70187	0.2	70090	0.2
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	3254765	8.8	3301295	8.9
بلدان آسيوية	30861	0.1	29751	0.1
بلدان أخرى	0	0	12023	0.03
المجموع	54732.4	100.0	77021.6	100.0

تطور قيمة الصادرات والتوزيع النسبي لها خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٩.



الشكل رقم (2 – 2)

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (2- 2).

2- تطور قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها:

تعد مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجماهيرية، وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه المجموعة في المتوسط 53.1% من إجمالي الواردات الليبية، رغم ارتفاع هذه النسبة وانخفاض ها من سنة إلى أخرى، حيث بلغت في عام 2008 ما نسبته 44.2% من إجمالي الواردات ، وهي أدنى نسبة خلال فترة الدراسة، إلا أنها حققت ارتفاع اً في السنوات 2001،1998، بمقدار 61.1%، 57.2% على التوالي، وتعود الأهمية النسبية الكبيرة للواردات الوطنية من دول الاتحاد الأوروبي إلى القرب الجغرافي من ناحية وإلى حاجة السوق المحلي إلى المنتجات الأوروبية خاصة من ا لآلات والمعدات وبعض السلع الغذائية التي اعتمد المستهلك الوطني على اقتنائها من ناحية أخرى، أما مجموعة البلدان الآسيوية فهي تحتل الترتيب الثاني من حيث أهميتها النسبية من إجمالي الواردات الوطنية، إذ شكلت 22.37% في المتوسط خلال فترة الدراسة من إجمالي الواردات الليبية، وقد لوحظ ارتفاع هذه النسبة في بداية الفترة 2008 حيث وصلت إلى 36.9% من إجمالي الواردات، إلا أنها انخفضت في عام 2001 لتصل إلى 15.7% من إجمالي الواردات، لتصل إلى أدنى نسبة لها خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمجموعة البلدان العربية، فقد بلغت الأهمية النسبية 9.4% في المتوسط من إجمالي الواردات الوطنية خلال فترة الدراسة، إلا أن الواردات الوطنية من ا لأقطار العربية م ا زالت ضئيلة ولم تصل بعد إلى المستوى المطلوب. والنسب الواردة في الجدول رقم (2-3) تبين ذلك.

أما الواردات الليبية من الأقطار الإفريقية فهي لم تصل إلى المستوى المطلوب حتى في ظل التوجهات والعلاقات الطيبة مع تلك الدول ؛ فقد وصلت في المتوسط خلال فترة الدراسة إلى ما نسبته 0.33% من إجمالي الواردات الليبية.

أما الواردات الوطنية من دول شمال ووسط وجنوب أمريكا فكانت في المتوسط 6.6% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة. أما واردات ليبيا من البلدان الأوروبية الأخرى فقد وصلت في المتوسط إلى ما نسبته 7.09% من إجمالي الواردات . وأما واردات ليبيا من البلدان الأخرى مثل أستراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدول الأخرى فقد وصلت مساهمة الواردات من تلك الدول خلال فترة الدراسة إلى ما نسبته 1.3% في المتوسط من إجمالي الواردات، فهي شهدت تذبذباً بالارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة ، فقد وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة 1997 حيث شكلت ما نسبته 10.7% من إجمالي الواردات تلك السنة، وأما أقل مستوى وصلت إليه الواردات من تلك الدول فقد شكل ما نسبته 0.2% في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة على التوالي (2008، 2009). والجدول التالي رقم (2-3) يبين ذلك.

جدول رقم (2- 3)

تطور قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها خلال الفترة 1995 . 2009.

القيمة بآلاف الدنانير

مجموع البلدان	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	151329	8.8	160633	8.4	215597	10.08	197300	8.9	199918	10.4	221868	11.6
الدول الإفريقية	10604	0.6	1969	0.1	1885	0.08	7363	0.3	7066	0.4	12165	0.6
الاتحاد الأوروبي	925663	53.5	1037517	54.2	112740	52.59	1261406	57.2	1069866	55.5	1042061	54.5
بلدان أوربية أخرى	180280	10.42	193864	10.12	196479	9.18	129817	5.9	139779	7.2	110499	5.8
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	94044	5.44	132002	6.8	127716	5.97	147517	6.7	95518	4.9	138071	7.2
بلدان آسيوية	358022	20.71	379964	19.84	435203	20.34	376013	17.1	400086	20.7	375613	19.6
بلدان أخرى	8556	0.5	8893	0.4	37014	10.7	84368	3.8	16355	0.8	11137	0.6
المجموع	1728498	100.0	1914842	100.0	2138634	100.0	2203784	100.0	1928588	100.0	1911414	.0100

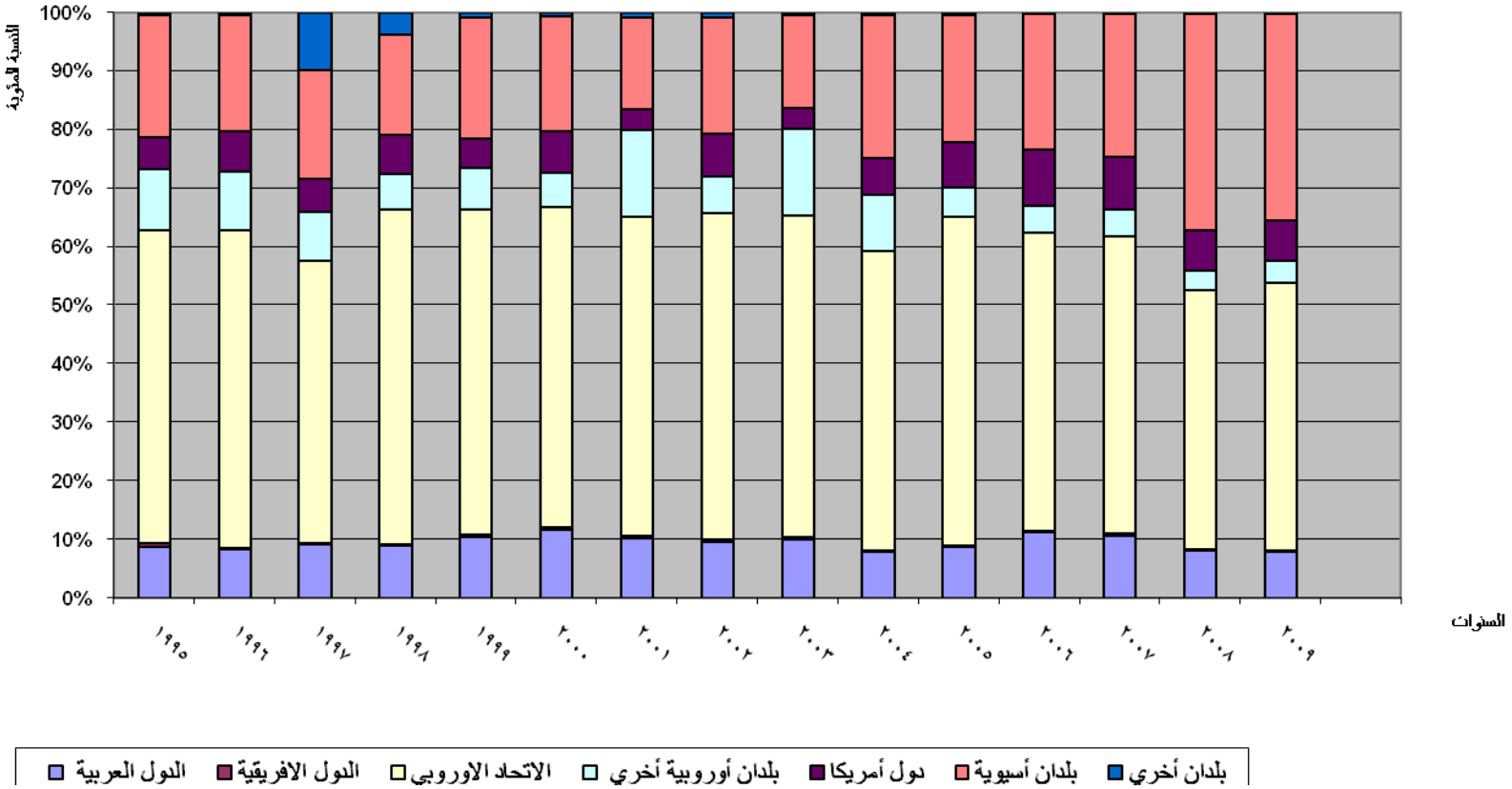
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة من:

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (إحصائيات التجارة الخارجية).
- النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).

مجموع البلدان	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	271187	10.19	543989	9.7	567057	10.12	651223	7.9	689159	8.7	898275	11.3	913066	10.7
الدول الإفريقية	22774	0.9	19857	0.4	23816	0.4	20581	0.2	23581	0.3	7543	0.1	22531	0.3
الاتحاد الأوروبي	1625557	61.1	3109953	55.6	3060646	54.7	4230173	51.2	4458154	56.1	4053329	51.1	4312073	50.7
بلدان أوربية أخرى	145069	5.5	352414	6.3	839215	14.9	799511	9.7	402703	5.1	370076	4.6	394591	4.6
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	154686	5.8	403757	7.2	194470	3.5	513241	6.2	619212	7.7	754044	9.5	762021	9
بلدان آسيوية	419284	15.7	1116029	19.9	891222	15.9	2011252	24.4	1726194	21.7	1831477	23.1	7322294	24.4
بلدان أخرى	21854	0.8	44678	0.8	21415	0.4	29230	0.4	34538	0.4	19978	0.3	22589	0.3
المجموع	2660411	100.0	5585682	100.0	5597886	100.0	8255211	100.0	7953541	100.0	7934722	100.0	8501423	100.0

مجموع البلدان	2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	921823	8.1	923319	8.1
الدول الإفريقية	22910	0.2	19570	0.1
الاتحاد الأوروبي	5032180	44.2	5198044	45.7
بلدان أوربية أخرى	400124	3.5	409384	3.6
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	772490	6.8	781092	6.9
بلدان آسيوية	4198760	36.9	4011568	35.3
بلدان أخرى	25643	0.2	24135	0.2
المجموع	11195214	100.0	26483654	100.0

تطور قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٩



الشكل (2 – 3)

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (2- 3)

ثالثاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية الليبية

1- تطور قيمة الصادرات السلعية:

استحوذ النفط الخام والمنتجات النفطية على جل الصادرات الليبية خلال الفترة 1995-2009، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك الصادرات ما نسبته في المتوسط 95.5% من إجمالي الصادرات، فقد وصلت نسبة الصادرات من مواد الوقود المعدنية والمحر وقات والمواد المتصلة بها إلى 97.8% في عام 2009، وهي أعلى مساهمة من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، فقد شهد النصف الثاني من فترة الدراسة تطوراً ملحوظاً لهذا القسم من السلع ؛ إذ وصل في هذا النصف الممتد من 2003 إلى 2009 ما نسبته 96.5% من إجمالي الصادرات الليبية، أكثر مما كان عليه في النصف الأول الممتد من 1995-2002، حيث وصل إلى ما نسبته 94.8% من إجمالي الصادرات.

السبب في هذا التطور يعود إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات النفطية الليبية، إضافة إلى زيادة وتيرة النمو في الدول المستوردة لهذه السلعة من ليبيا. فيما جاءت صادرات المواد الكيماوية في المرتبة الثانية من حيت أهميتها النسبية، إذ بلغت في المتوسط خلال هذه الفترة 3.9% من إجمالي الصادرات الوطنية ، فيما لم تشكل صادرات ليبيا من المواد الغذائية والمصنوعات الأخرى ك الآلات ومعدات النقل إلا نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر، مما يشير إلى عدم تنوع الصادرات في الاقتصاد الوطني نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وعدم حرية انتقال عوامل الإنتاج . والجدول رقم (2-4) يبين تطور قيمة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2– 4) التركيب السلعي للصادرات الليبية للفترة 1995– 2009. مليون دينار

السنوات / أقسام السلع	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانية حية	12.26	0.3	5.5	0.2	9.1	0.3	12.5	0.3	12.5	0.4	6.1	.10
مشروبات وتبغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	–
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	10.14	0.3	2.9	0.1	2.8	0.1	4.5	0.2	7.0	0.2	1.7	0.0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	2974.6	92.3	3433.3	95.9	3275.2	94.8	2198.7	92.7	3488.9	94.8	4992.2	95.6
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موادكيماوية	136	4.2	91.6	2.6	112.6	3.2	100.0	4.2	154.9	8.0	136.6	7.2
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	86.8	2.6	43.9	1.2	54.5	1.6	54.6	2.3	71.0	1.9	30.6	0.6
آلات ومعدات نقل	0.9	0.02	0.1	0.0	1.3	0.0	2.9	0.1	0.6	0.0	-	-
مصنوعات مختلفة	1.4	0.04	1.5	0.0	0.1	0.0	0.9	0.0	0.7	0.0	0.4	0.0
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	3222.1	100.0	3578.8	100.0	3455.6	100.0	2374.1	100.0	3682.2	100.0	5221.7	100.0

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة من:

- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).

السنوات / أقسام السلع	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانية حية	0.4	0.0	6.1	0.1	3.0	0.0	3.2	0.0	2.3	0.0	1.0	0.0	0.1	0.0
مشروبات وتبغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	1.8	0.1	1.2	0.0	0.3	0.0	1.5	0.0	3.5	0.0	2.5	0.0	1.4	0.0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	5192.2	95.3	9824.0	96.5	14047.4	94.9	20085.6	96.3	30312.2	97.3	34891.2	96.0	39589.1	96.6
زيوت وشحوم حيوانية و نباتية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مواد كيماوية	171.9	6.5	211.0	2.1	616.7	4.2	675.9	3.2	825.2	2.7	1224.0	3.4	1173.3	2.9
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	74.1	1.4	134.6	1.3	139.2	0.9	73.2	0.4	2.3	0.0	215.3	0.6	198.3	0.5
آلات ومعدات نقل	-	-	0.02	0.0	-	-	8.9	0.1	2.5	0.0	0.3	0.0	0.1	0.0
مصنوعات مختلفة	1.2	0.0	0.03	0.0	-	-	-	-	-	-	2.0	0.0	9.8	0.0
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	5393.9	100.0	10177.0	100.0	14806.6	100.0	20848.3	100.0	31148	100.0	36336.3	100.0	40972.1	100.0

السنوات / أقسام السلع	2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانية حية	0.4	0.0	6.1	0.0
مشروبات وتبغ	-	-	-	-
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	1.8	0.0	1.2	0.0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	52938.4	96.7	75344.4	97.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	-	-	-
مواد كيماوية	1716.2	3.1	1535.25	1.9
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	74.1	0.1	134.6	0.3
آلات ومعدات نقل	-	-	0.02	0.0
مصنوعات مختلفة	1.2	0.0	0.03	0.0
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	-	-
المجموع	54732.4	100.0	77021.6	100.0

2- تطور قيمة الواردات السلعية:

تمثل آلات النقل ومعداتهالبند الرئيسي لواردات الاقتصاد الوطني طوال فترة الدراسة، لتبلغ أهميتها في المتوسط 43.2% من إجمالي الواردات الوطنية، حيث ارتفعت هذه الأهمية بمعدلات نمو متباينة بلغت عام 1995 ما نسبته 31.7% من إجمالي الواردات الوطنية، و 1998 وصلت إلى 33.3%، و2002 إلى 43%، ووصلت في عامي 2006، 2007 إلى ما نسبته 49.3% و45.6% على التوالي من إجمالي الواردات الوطنية، ويأتي بند المواد المصنعة على أساس المواد التي صنعت منها في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية، حيث شكل في المتوسط ما نسبته 18.40% من إجمالي الواردات، ويعزى الارتفاع في الواردات الوطنية من الآلات ومعدات النقل والمواد المصنعة على أساس المواد التي صنعت منها، إلى سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الإنتاج المحلي والعمل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع والخدمات، حيث وصلت سنة 1996 نسبة المساهمة في الواردات إلى 22.6% من إجمالي الصادرات لتلك السنة، وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وأما أقل نسبة مساهمة لهذا البند خلال فترة الدراسة فهي في عامي 2008، 2009، إذ وصلت إلى 12.5% و9.7% من إجمالي الواردات الوطنية، فيما احتل بند المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية ، إذ شكل نحو 16.25% في المتوسط من إجمالي الو اردات الوطنية، فقد بلغت هذه النسبة عام 2009 أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة، حيث وصلت إلى 22.7% من إجمالي الواردات، وأما أقل نسبة مساهمة لهذا البند فقد وصلت إلى ما نسبته 12.7% للأعوام 2006 و2009، مما يعكس ضعف معدلات الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي عن توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها من جهة، وزيادة معدلات الطلب المحلي على السلع المستوردة من جهة أخرى ، مما يؤدي إلى ضغوطات على ميزان المدفوعات، إلا أن ما حال دون ذلك هو الزيادة المستمرة في أسعار النفط، ويأتي بند مصنوعات مختلفة في الترتيب الرابع من حيث الأهمية، فقد وصلت الواردات الوطنية من هذه المصنوعات إلى ما نسبته في المتوسط 9.6% من إجمالي الواردات الوطنية الليبية، حيث وصلت في عام 2001 إلى أعلى نسبة مساهمة لها في إجمالي الو اردات الليبية لهذا العام ، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى 13.6%، وأما أقل نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة لهذه المصنوعات ففي عام 2006 لتصل إلى 6.6% من إجمالي الواردات لهذا العام . ويأتي بعدها من حيث الأهمية الواردات من المواد الكيماوية ، حيث وصلت في المتوسط إلى ما نسبته 7.1% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، حيث وصلت إلى أعلى مساهمة لهذا البند في الواردات 9.3% عام 2007، و أقل مساهمة 4%، وذلك في عام 2004. وبالنسبة للسلع المصنعة على أساس النوع ف إن مساهمتها كانت ضئيلة في الواردات الوطنية، فقد بلغت ما نسبته 2.5% من إجمالي الواردات الليبية خلال فترة الدراسة . وأما المواد الخام غير الصالحة للأكل فقد بلغت قيمة الواردات منها ما نسبته 1.98% من إجمالي الواردات خلال

فترة الدراسة . وأما الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية فقد بلغت الواردات منها خلال فترة الدراسة ما نسبته 1.94% من إجمالي الواردات . وأما البنود الأخرى مثل المشروبات والتبغ فكانت في المتوسط 0.5% من إجمالي الواردات . والجدول رقم (2-5) يوضح قيمة الواردات السلعية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1995- 2009.

جدول رقم (2– 5)

التركيب السلعي للواردات الليبية خلال 1995 – 2009. **مليون دينار**

السنوات / أقسام السلع	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانية حية	389.9	22.7	340.6	17.8	428.0	20.0	478.5	21.7	283.4	14.7	384.7	.120
مشروبات وتبغ	3.5	0.2	6.5	0.3	15.8	0.7	46.9	2.1	19.7	1.0	6.2	0.3
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	45.10	2.6	33.7	1.8	28.4	1.3	44.4	2.0	46.1	2.4	48.8	2.6
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	14.07	0.8	7.7	0.4	5.2	0.3	5.5	0.3	9.2	0.5	4.8	0.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	42.2	2.4	35.5	1.9	38.4	1.8	64.3	2.9	57.7	3.0	71.2	3.7
مواد كيماوية	139.5	8.1	145.8	7.6	159.1	7.5	162.2	7.4	154.9	8.0	136.6	7.2
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	372.2	21.5	433.0	22.6	430.6	20.1	456.1	20.7	419.2	21.7	309.6	16.2
آلات ومعدات نقل	548.3	31.7	686.2	35.8	769.5	36.0	732.9	33.3	740.4	38.4	784.2	41.0
مصنوعات مختلفة	166.3	9.6	216.3	11.3	251.8	11.8	208.0	9.4	198.0	10.3	165.3	8.6
سلع غير مصنفة على أساس النوع	6.9	0.4	9.5	0.5	11.1	0.5	5.0	0.2	-	-	-	-
المجموع	1728.4	100.0	1914.8	100.0	2138.6	100.0	2203.8	100.0	1928.6	100.0	1911.4	100.0

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة من:

- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).

السنوات / أقسام السلع	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
موادغذائية وحيوانية حية	456.0	17.1	839.9	15.0	749.0	13.4	1159.8	14.1	1177.4	14.8	1008.8	12.7	1215.5	14.3
مشروبات وتبغ	9.5	0.4	21.9	0.4	8.6	0.1	15.1	0.2	30.2	0.4	55.0	0.7	37.4	0.4
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	57.6	2.2	119.4	2.1	77.2	1.4	118.1	1.4	145.8	1.8	201.9	2.6	184.6	2.2
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	4.0	0.1	71.6	1.3	38.2	0.7	56.4	0.7	30.0	0.4	69.1	0.9	92.7	1.1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	50.4	1.9	52.9	0.9	176.0	3.1	156.5	1.9	111.6	1.4	184.8	2.3	69.6	0.8
مواد كيماوية	171.9	6.5	472.3	8.5	294.1	5.3	334.4	4.0	458.1	5.8	550.5	6.9	788.4	9.3
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	423.5	15.9	1104.1	19.8	1169.7	20.9	1646.7	19.9	1650.0	20.7	1430.4	18.0	1348.4	15.9
آلات ومعدات نقل	1126.4	42.3	2401.7	43.0	2685.7	48.0	3960.3	48.0	3787.0	47.6	3910.0	49.3	3878.4	45.6
مصنوعات مختلفة	361.1	13.6	499.7	8.9	399.4	7.1	807.9	9.8	563.1	7.1	524.2	6.6	886.4	10.4
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	2.2	0.0	-	-	-	-	0.3	0.0	-	-	-	-
المجموع	2660.4	100.0	5585.7	100.0	5597.9	100.0	8255.2	100.0	7953.5	100.0	7934.7	100.0	8501.4	100.0

السنوات / أقسام السلع	2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانية حية	1456.0	12.8	6324.3	12.7
مشروبات وتبغ	45.5	0.4	44.9	0.3
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	206.6	1.8	1651.4	1.0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	97.0	0.8	119.6	0.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	73.4	0.6	250.9	0.6
مواد كيماوية	890.9	7.8	2990.3	7.6
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	1423.5	12.5	3478.1	9.7
آلات ومعدات نقل	5994.2	52.9	8709.7	56.3
مصنوعات مختلفة	1095.1	9.6	2912.2	10.5
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	2.2	0.0
المجموع	11195.2	100.0	26483.6	100.0

رابعاً: التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا

أظهر حجم التبادل التجاري (صادرات وواردات) بين ليبيا والعالم الخارجي نمواً متبايناً خلال الفترة موضوع الدراسة، حيث وصل في نهاية الفترة 2009 إلى 103505.2 مليار دينار مقابل 4950.6 مليار دينار خلال عام 1995، ويعود السبب في نمو حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني أساساً إلى نمو الصادرات التي نمت بنسبة 22.9% خلال الفترة موضوع الدراسة؛ نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، في حين بلغت نسبة نمو الواردات 14.35% للفترة نفسها، فالبيانات المتاحة في الجدول رقم (2-6) توضح حجم التجارة الخارجية الليبية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا للفترة 1995-2009.

ويلاحظ تذبذب حجم التبادل التجاري من سنة إلى أخرى خلال الفترة موضوع الدراسة، حيث ارتفع ليصل إلى 103505.2 مليار دينار خلال العام 2009، مقابل 4950.6 مليار دينار لعام 1995، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته 19.90%؛ وذلك نتيجة زيادة حصيلة قيمة الصادرات التي نمت بنسبة 22.9% الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، في حين أظهر حجم التبادل التجاري خلال العام 1998 انخفاضاً بلغ 4.5 مليار دينار مسجلاً بذلك أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة؛ بسبب الانخفاض الملحوظ في قيمة الصادرات التي بلغت أدنى قيمة لها 2.3 مليار دينار لسنة 1998، وذلك بسبب تدهور أسعار النفط في بداية التسعينيات ، إذ تشكل قيمة الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي حصيلة الصادرات لتصل إلى نحو 95% من إجمالي الصادرات، كما أن السياسات التجارية المقيدة التي تم إتباعها منذ أوائل الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينيات والمتمثلة في نظام الرقابة المباشرة على النقد الأجنبي بهدف تحقيق استقرار في سعر الصرف للعملة المحلية كان لها أثر كبير في انخفاض حجم التبادل التجاري في الاقتصاد الوطني، فيما حقق حجم التبادل التجاري خلال عام 2009 ارتفاعاً كبيراً، ويعود السبب في هذا الارتفاع في معظمه إلى نمو الصادرات خلال العام نفسه نتيجة للتحسن الملحوظ في أسعار النفط الدولية.

جدول رقم (2–6)

التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2009).

بالمليون دينار

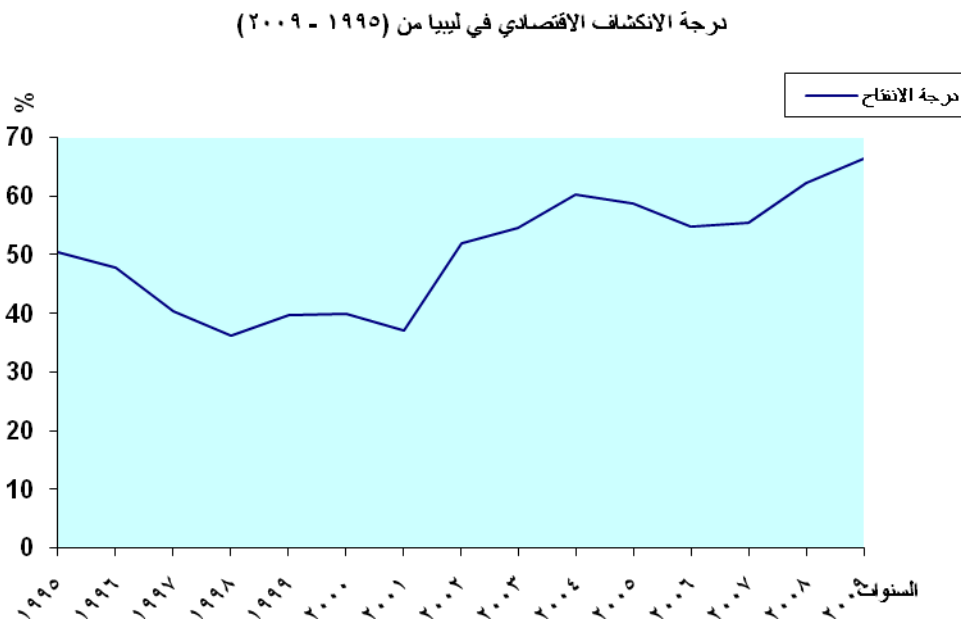
السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي %
1995	3222.1	1724.8	4950.6	9794.1	50.5
1996	3578.8	1914.8	5493.6	11445.2	47.9
1997	3455.6	2138.6	5594.2	13800.5	40.5
1998	2374.1	2203.7	4577.9	12610.6	36.3
1999	3682.2	1928.6	5610.8	14075.7	39.8
2000	5221.5	1911.4	7132.9	17775.7	40.1
2001	5393.9	2660.4	8053.5	21618.6	37.2
2002	10177.0	5585.7	15762.7	30330.5	51.9
2003	14806.6	5597.9	20404.4	37360.7	54.6
2004	20848.3	8255.2	29103.5	48105.3	60.4
2005	31148.0	7953.5	39101.5	66450.7	58.8
2006	36336.3	7934.7	44271.0	80729.9	54.8
2007	40972.1	8501.4	49473.5	89260.3	55.4
2008	54732.4	11195.2	65927.6	105728.3	62.3
2009	77021.6	26483.6	103505.2	155748.3	66.4

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة من:
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.
- النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي "أعداد مختلفة".

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وللوقوف على مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني يتم استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعرف (بمؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي)، فكل ارتفاع في هذه النسبة يؤدي إلى زيادة درجة ارتباط معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في حركة التجارة الخارجية، وزيادة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات في الأسواق الدولية ، وهو ما يعرف بالتبعية الاقتصادية.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2-6) والشكل رقم (2- 4) إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني درجة انكشاف عالية تجاه العالم الخارجي، وذلك من خلال ارتفاع وتباين نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة، إذ بلغت أدنى نسبة ؛ نحو 36.3% عام 1998، في حين بلغت أعلى نسبة ؛ 66.4% في عام 2009، وترجع هذه التغيرات في نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي إلى التقلبات في أسواق النفط الدولية، إضافة إلى سياسة الحماية التي تم إتباعها في الاقتصاد الوطني المتمثلة في فرض قيود كمية وإدارية على التجارة الخارجية.



الشكل رقم (2- 4)

المصدر : من إعداد الباحث استناداً ألى البيانات الواردة في الجدول

وتجدر الإشارة إلى أن درجة الانكشاف التي يعانيها الاقتصاد الوطني تعود بالأساس إلى محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي، بحيث انعكس ذلك في زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات واستحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات التي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية، ويع د صدور بعض التشريعات (*) إيجابياً على حركة التجارة الخارجية الليبية، خاصة ما يتعلق منها بدور القطاع الأهلي في هذا الخصوص.

المبحث الثالث:– حجم الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية.

(*) التشريعات أهمها:
١. القانون رقم (4) لسنة1997 بشأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع.
٢. القانون رقم (5) لسنة1997 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.
٣. القانون رقم (9) لسنة2000 بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة.
٤. قانون الوكلات التجارية رقم (6) لسنة2004.
٥. اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة2001 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقرار تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها.

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد القومي في أي دولة من دول العالم إلى أن تكون هناك سياسة أو سياسات للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسات استثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار، فضلاً عن أن تبني سياسة كفءٍ للاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى، مثل زيادة الدخل القومي ، ومستوى التوظف، والمساهمة في إحداث التوازن الخارجي، وغيرها من الأهداف، وبما يتطلبه ذلك من وجود معايير لتقييم الاستثمار على المستوى القومي ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

ويلاحظ أن كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها تتوقف على ما يطلق عليه (مناخ الاستثمار)، الذي ينطوي على المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، ومن ناحية أخرى ومن خلال النظر إلى سياسات الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن المبادئ والقواعد العامة والتوجهات والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية داخل الاقتصاد القومي ؛ من حيث حجم الاستثمار ، وأولويات الاستثمار ، وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية، ونمط هذا الاستثمار ومصادر تمويله ، فإن كل هذه الجوانب تكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار، وبناءً على ذلك فإن المبحث يتناول الاستثمار الصناعي التحويلي في الاقتصاد الليبي.

أولاً:– الاستثمار في القطاع الصناعي.

يرتبط مستقبل الصناعة بالعديد من العوامل ؛ كالسياسة الاقتصادية المتبعة، وتو افر رؤوس الأموال، والعثور على مكامن جديدة واقتصادية للموارد ، وقدرة السوق المحلية، وتو افر السوق الخارجية لاستيعاب المنتجات، ومدى التطور التقني ، وتوافر المهارات، وغير ذلك . إن الاتجاه نحو التصنيع ظاهرة شاملة في عموم الأقطار والدول، توضحها أهداف الخطط الاقتصادية والمخصصات المقررة في القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومدى تأثيرها في تغير نسبة إسهام القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي[1].

ولما كان التصنيع هو الاستخدام المتزايد للتقنية المتطورة في عمليات الإنتاج، فهو قادر على تحقيق التغيرات النوعية والمتكاملة في الاقتصاد الوطني، فاستخدام الآلات يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، ليس في الصناعة فحسب بل في القطاعات الأخرى، ومن ثم فإن التصنيع يحقق زيادة تراكمية في قدرات المجتمع على الإنتاج، كما أن استخدام التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية رأس

[1] عباس علي التميمي: النمو الصناعي في الوطن العربي، مطابع جامعة الموصل، 1985، ص222.

المال بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية العمل ، ويعزى ارتفاع إنتاجية العمل الذي **يرافق عملية التصنيع في اقتصاد بلد نام إلى العوامل التالية**[1] :

1- إن الإنتاجية في قطاع الصناعة - بصورة عامة - أعلى منها في قطاع الزراعة، لذلك فإن مجرد نمو مساهمة قطاع الصناعة في تحقيق الناتج السلعي يؤدي إلى ارتفاع متوسط الناتج الفردي (إنتاجية العامل).

2- إن الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ترتفع لدى تطور هذا القطاع ونموه

3- إن استعمال تقنية حديثة في قطاع الصناعة، ورفع درجة المهارة والتنظيم والإدارة فيه، لا بد أن يتبع كل ذلك انتقال التحسين في التقنية والمهارة والتنظيم والإدارة إلى قطاع الزراعة ، مما يؤدي في النهاية إلى رفع الإنتاجية في هذا القطاع.

ويعد القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، ويشكل هذا القطاع جزءاً مهماً من البناء الاقتصادي . ويتميز النشاط الصناعي في ليبيا بوجود **قطاعين صناعيين**[2] :

الأول: الصناعات الأساسية كبيرة الحجم التي تسيطر عليها الدولة، وتتمثل في الصناعات البتروكيماوية والغاز، حيث تعتمد هذه الصناعات على النفط والغاز ، كما تعتمد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجاتها.

الثاني: قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل منتجاتها في الصناعات الغذائية، وصناعات الخشب، والمنتجات الورقية، وغيرها من الصناعات، فهو مملوك للقطاع العام في الماضي، والآن في طريق ه إلى الخصخصة، ويسهم في إنتاج السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات أو تأخذ طريقها إلى التصدير إلى الخارج، وتتمثل فرص الاستثمار الصناعي في ليبيا أساساً في صناعات البتروكيماويات، وصناعة البلاستيك وصناعة الألمونيوم وصناعات المواد الغذائية والصناعات الهندسية وغيرها.

- الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:

بدأ القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي يتقدم وبحذر واضح في خوض غمار الاستثمار، وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي عادة ما يجد فيها مجالاً مناسباً للعمل، مثل خدمات المال والتأمين والنقل والتجارة والعقارات، ولكن نظراً لطول فترة هيمنة القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية، ما زالت مساهمة القطاع الخاص متدنية، وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص تبين استحواذ القطاع العام على مجمل الاستثمارات، والاستثمارات القليلة للقطاع الخاص، ولكن لمشاركة القطاع الخاص في عملية الاستثمار أهمية كبيرة، فعلى الرغم من استمرار بعض القيود التي تعيق انطلاق

[1] علي الأسدي: مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار، يونس، ط1، 1990، ص16-18.

[2] عبد الحكيم بشير المنصوري، زهرة منصور التكماك : محفزات الاستثمار الأجنبي ومقوماته، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية، 29 / 4 / 2006، ص 376 – 377.

القطاع الخاص، إلا أنه يقوم بدور بارز في استيعاب جزء مهم من قوة العمل، نظراً للزيادة الواضحة في عدد المشروعات، وبالذات بعد انفتاح ليبيا على العالم الخارجي ، وبعد رفع الحظر المفروض عليها، ومن ثم سيتم توضيح الاستثمار في القطاع العام والعوامل المحددة له كالآتي:

1- الاستثمار في القطاع العام والعوامل المحددة له

ثمة العديد من العوامل التي أدت إلى انخفاض معدلات الاستثمار في القطاع العام، وسنتطرق إليها بإيجاز، وتتركز أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

أ- وفرة الموارد المالية:

تتميز معظم الدول النامية بندرة الموارد المالية، ولكن ليبيا وبعض الدول المصدرة للنفط تتميز بتوافر هذا العنصر من عناصر الإنتاج، إذ تشكل الصادرات النفطية الليبية في المتوسط خلال فترة الدراسة ما نسبته 96% من إجمالي الصادرات الليبية، وهذه الوفرة في العنصر المالي تعد أهم عامل محدد للإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الإنتاجية، لذلك فإن عنصر رأس المال لا يشكل أي عائق في سبيل إقامة تنمية اقتصادية [1]، فهذا العنصر يعد من العوامل التي من شأنها تطوير القطاع الصناعي ؛ وذلك لتوافر الإيرادات الضخمة من النقد الأجنبي.

ب- درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي:

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، حيث يعد اقتصاداً صغيراً نسبياً منفتحاً على الخارج، ويعتمد في دخله على مورد ناضب وهو النفط ، ويفتقر إلى العمالة الماهرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري . فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة الماضية، والتي تجاوزت 40 مليار دينار، خلال الأعوام (2000 - 2005)، وكانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية بهدف خلق قاعدة إنتاجية، تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، إلا أنه من خلال ملاحظة ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات تبين القصور في تحقيق مستهدفات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي والميزانيات التنموية المتعاقبة المتعلقة بتنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي [2]، فعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2-6) يتضح لنا درجة الانكشاف الاقتصادي التي يعانيها الاقتصاد الليبي، والتي تجعله عرضة للتقلبات الخارجية، مما يؤثر في مسار العملية التنموية.

---

[1] محمد عمر الفرجاني: محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، رسالة غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2002، ص79 – 80.

[2] عبد الله امحمد شامية: السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، صحيفة ليبيا اليوم "يومية مستقلة"، 27 / 6 / 2007، ص1.

ج- الميزانية العامة للدولة:

لقد تبنت الدولة منذ منتصف السبعينيات سياسات تقوم على دعم مستويات المعيشة في المجتمع، وقد شكلت هذه السياسات أعباء باهظة وضغوطاً متزايدة على الموازنة العامة للدولة، مثل سياسة التوظيف في القطاع العام، وسياسة الدعم بمختلف أنواعه [1]، فكل هذه العوامل كانت بسبب سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعلى قطاع الصناعة بشكل خاص، فالدور الهامشي للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصناعة في تلك الفترة لم يقدم المساهمة المطلوبة في تمويل ميزانية الدولة خلال فرض الضرائب وغيرها من الرسوم، وهذا الأمر استمر حتى في عقد التسعينيات ، وهي فترة فرض حظر على ليبيا. ومع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت ليبيا انفتاحاً كبيراً على العالم مع بداية رفع الحظر المفروض عليها، فوضعت الخطة الخماسية (2002 - 2006).

د- سياسة سعر الصرف:

إن غياب سياسة فعالة لسعر الصرف يمثل أحد العوامل الفاعلة في تراجع الأداء الاقتصادي، ففي ظل الظروف الحالية للاقتصاد الليبي، يصعب تحديد سعر الصرف الملائم للدينار الليبي، ويوصي صندوق النقد الدولي بأن تنظر السلطات في مدى إمكانية الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة يمنحها فرصة أكبر للتصرف والحركة استجابة للتغيرات الحادة في أسعار النفط ، كما يسمح لها بحماية الاقتصاد [2]، فلسعر الصرف تأثير مباشر في التجارة الخارجية، والاستثمارات المحلية والأجنبية، فاستقرار سعر الصرف يدعم ثقة المستثمرين للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

هـ- التضخم في الاقتصاد الليبي:

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وإن حدوث التضخم يرجع إلى عدة أسباب؛ فمنها الخلل أو عدم التوازن في سوق السلع ، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة أسعار أحد مكونات التكاليف أو أكثر من مكون [3]، كما أن لتضخم الجهاز الحكومي وزيادة التوظيف في الخدمات العامة أثر مهم في التأثير في الاستثمار. مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي عمدت الدولة إلى تأميم المنشآت والشركات الخاصة وسيطرت على النشاط الاقتصادي، من خلال تأميم التجارة وقصر التبادل التجاري على الدولة، كما قامت بإنشاء مجموعة من المشاريع والشركات العامة، وذلك بما يتماشى مع الفكر الاشتراكي في حينه ، واستمر ذلك الوضع حتى منتصف الثمانيات حين بدأت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل تدريجياً، والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي بخطاً

[1] محمد عمر الفرجاني: محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص81.
[2] استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، صندوق النقد الدولي، 2005.
[3] محمد عمر الفرجاني: محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 82.

مترددة، ومع نهاية التسعينيات انطلقت الدولة نحو اقتصاد السوق والخصخصة وتنمية القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومع ذلك ظل القطاع العام يهيمن على الاقتصاد وبشكل كبير.

ففي عام 2005 كانت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي القطاع العام 3701.4 مليون دينار، بنسبة 77% مقابل 1105.6 مليون دينار للقطاع الخاص ، أي بنسبة 23% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، كما بلغ حجم النفقات الفعلية للميزانية التسييرية للسنوات 2003-2004، مبلغ 3577.7 و 4144.7 مليون دينار على التوالي، وهو ما يفوق نفقات التنمية ل لسنوات نفسها، ومن ناحية أخرى تع د الدولة أكبر موظف في سوق العمل، ويعكس ذلك حجم المرتبات في الميزانية التسييرية، وعند النظر لتوزيع القوى العاملة على النشاطات الاقتصادية المختلفة نجد أن قطاع الخدمات استحوذ على النصيب الأوفر من حجم الاستخدام في القوى العاملة، بنسبة 50.7% في عام 2005، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.3%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم بنسبة 12.2%، فيما شكلت باقي القطاعات نسبة متواضعة تراوحت ما بين 2.9% للتشييد والبناء و6.5% للخدمات الأخرى[1].

2- الاستثمار في القطاع الخاص والعوامل المحددة له:

وصل التنظيم الاقتصادي في ليبيا حتى منتصف الثمانينيات إلى درجة عالية من تدخل الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستثمار، وشمل التدخل إصدار مجموعة واسعة من القوانين والقرارات والقيود التي قننت التسعيرة والحماية والسياسات التجارية والمالية والنقدية عموماً، وحتى ذلك الحين تقلص دور القطاع الخاص بشكل عام إلى أدنى مستوياته في النشاطات كافة، وخلال الثمانين يات وما بعدها عجزت الوحدات الإنتاجية العامة (أي المنشآت العامة)، ولاسيما الصناعة منها، عن إنتاج ما يكفي من الفائض لاسترجاع رأس المال المنفق على إنشائها ، أو لكسب العملة الصعبة اللازمة لتنويع مصادر الدخل، واتجهت معظم هذه الصناعات نحو الاستيراد للتعويض، وكانت تحظى بنوع من حماية الكم التي كانت عبر موازنات الاستيراد، وبشكل عام كانت مكاسب هذه المؤسسات الصناعية متدنية جداً ، بالإضافة إلى الخسائر التي توالت على العديد منها، وقد دفع هذا الوضع الموازنة العامة إلى تحمل عبء تقديم المساعدة للكثير من المؤسسات العامة التي ظلت تتكبد الخسائر، وهذا الأمر كان ناتج اً عن مجموعة من العوامل التي منها ندرة اليد العاملة المدربة، وصعوبة تغيير أسعار المنتوجات النهائية بسبب تحكم أمانة الاقتصاد بمستوى الأسعار، وتدني مستويات الأداء الإداري وتأثيره في أداء العملية الإنتاجية.

ويبدو واضحاً أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلات المؤسسات العامة إلا من خلال تطبيق إجراءات جذرية على نطاق واسع يشمل النظام الأساسي لهذه المؤسسات أو الظروف الخارجية المحيطة بها،

[1] عمر إبراهيم العفاسي وآخرون، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسة العامة في ليبيا، جامعة قار، يونس، للفترة 11-13/ يونيو/ 2007، ص10.

وعلاوة على ذلك أصبح من الواضح أنه يستحيل على كل المؤسسات مواصلة العمل في ظل احتكار الدولة أو إدارتها، ومن هنا اتجه الرأي إلى تمليك بعض المؤسسات الصناعية في مجالات النسيج والأغذية ومواد البناء والكيماويات والمواد المعدنية وغيرها، ***ومن أبرز محددات الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصادي الليبي:***

1- هوية النظام الاقتصادي واستقرار السياسات:

من المعلوم أن الدولة التي تتصف نظمها الاقتصادية وسياستها بعدم الاستقرار، تكون أكثر عرضة من غيرها لعزوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، سواء أكانت محلية أ م أجنبية ، عن الإسهام في التنمية، كما تميل اتجاهاتها الاستثمارية إلى التركيز على الأنشطة التي تدر عائداً سريعاً ، وغالباً ما يكون الاتجاه -كما هو الحال في ليبيا حالياً - إلى التجارة والخدمات وبعض الصناعات الخفيفة تفادي اً للمخاطر الناجمة عن الاستثمار طويل الأجل والناتجة عن التقلبات الاقتصادية [1]. ويتضح من تطور النظم الاقتصادية في ليبيا منذ السبعينيات ظاهرة عدم استقرارية النظام الاقتصادي لفترة زمنية مقبولة، والتغير الذي يطرأ عليه من فترة لأخرى، ففي الفترة الممتدة من (1977 -2000)، تعرضت مختلف المستويات الإدارية والتنفيذية للعديد من حالات الدمج والفصل، مما جعل من الصعب اتباع سياسات وبرامج واضحة ومستقرة لدى القطاع الخاص، حيث تعددت خلال هذه الفترة القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم النشاط الاقتصادي، كما أن انفتاح الاقتصاد الليبي إلى العالم الخارجي ، وتحديداً في مجال التجارة الخارجية، ودخول بعض السلع الأجنبية ذات الجودة العالية، شكل صعوبة على القطاع الخاص في منافسة هذه السلع.

2- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

تعزى ظاهرة تباطؤ أداء القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي إلى هيكل الملكية السائدة في هذا القطاع، فضلاً عن المناخ الاستثماري، فعلى الرغم من التحولات المهمة التي طرأت على النظام الاقتصادي في ليبيا منذ تقرير بعض الأحكام التي تشجع التحول نحو الإنتاج، فإن القطاع العام ما زال مهيمناً على النشاط الاقتصادي، حيث استأثر القطاع العام بعدد كبير من إجمالي الاستثمارات الصناعية[2]، ولكن يجري الآن العمل على الاهتمام بالقطاع الخاص بشكل أوسع.

3- الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية:

[1] محمد عمر الفرجاني ، محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص93 – 94.
[2] صبحي قنوص وآخرون، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ليبيا ثلاثون عاماً، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، مرجع سابق، ص429.

في ضوء تعاظم الدور الذي يقع على عاتق قطاعات الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الصناعية، ومن ثم المساهمة بالدور الرئيسي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، فإن القطاعات قد واجهت العديد من الصعوبات التي وقفت حجر عثرة في سبيل الوصول إلى تحقيق الطاقة الاستيعابية للاستثمار في ضوء استراتيجيات التصنيع المتبعة [1]، وتؤكد الدراسات التي اهتمت بتحليل واقع الاستثمارات الخاصة في الدول النامية أن مستوى الأداء الاقتصادي يعد من المحددات الأساسية للاستثمار . وتشير نتائج هذه الدراسات إلى تأثير حجم الاستثمار الخاص بسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يزداد معدل الاستثمارات الخاصة منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع متوسط دخل الفرد ومعدلات نمو الدخل القومي، وزيادة الاستثمارات العامة الموجهة لمشروعات البنية الأساسية، في حين تتجه الاستثمارات الخاصة إلى الانكماش مع تصاعد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وأعباء المديونية الخارجية[2].

ويلاحظ من خلال التجربة الليبية أن المؤشرات المالية والاقتصادية تبرز في مجموعها تدني معدلات الأداء، فقطاع الصناعات التحويلية، بما فيها القطاع العام، لم يتمكن من التطور بالكيفية المستهدفة، بل جعلت منه عبئاً يثقل الخزانة العامة بدعمها المستمر له، والقطاع المالي أيضاً لا يزال متخلفاً، فهو يفتقر إلى المؤسسات المتطورة التي تقدم الدعم المالي، وقد أصبحت الآن عنصراً أساسياً لا غنى عنه في تعبئة المدخرات القومية وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الخاص.

4- السياسات الاقتصادية التي تؤثر في مناخ الاستثمار الصناعي:

يقصد بتوفير الظروف والأوضاع الاقتصادية المناسبة لتشجيع الاستثمار مدى توفر عوامل أو عناصر تحضير وسبل تشجيع تلك المشاركة أو المساهمة، ويمكن إنجاز أهمها في الآتي[3]:

- مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية العامة للاستثمار وتحفيزه.
- مدى توافر الاستقرار الاقتصادي بوجه عام ، وخاصة ما يتعلق باستقرار سعر الصرف ، والمستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة الحقيقية ومستوى التوظيف.
- مدى توافر البنى الأساسية والهيكلية وعناصر الإنتاج في القطاع المستهدف.
- حرية تحويل الأرباح وأصل رأس المال المستثمر إلى الخارج عند انقضاء مدة المشروع بالنسبة للاستثمار الأجنبي.

---

[1] خالد مصطفى قاسم ، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص183.

[2] محمد عمر الفرجاني ، محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص94.

[3] سالم الفرجاني ، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالجماهيرية "ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط "، جامعة التحدي، سرت، 29- 30 - الطير -2003.

- مدى توافر الهياكل المؤسسية المالية اللازمة مثل (المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، وشركات الاستثمار، وغير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية).
- وجود سوق منظم لتداول الأوراق المالية ومدى تمتعه بالسيولة الكافية.
- مدى تو افر السوق الداخلية و اتساعها، ومدى إمكانية التصدير للخارج بالنسبة للمشروعات المنتجة.
- الشفافية والوضوح في نشر البيانات والمعلومات التي يحتاجها المستثمر.
- وجود نظام ضريبي كفء وعادل.

5- تشريعات الاستثمار الصناعي الخاص وتنظيماته:

يعد تشجيع تنمية القطاع الخاص، ولاسيما دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عاملاً أساسياً في تحقيق هدف تنوع الاقتصاد الذي يتطلب جهوداً مطولة ومتواصلة، ووصولاً إلى هذه الغاية ينبغي إعطاء أولوية لتقوية إستراتيجية الخصخصة التي تطبقها الحكومة، وإلغاء كل أشكال الاحتكار المتبقية وغيرها من العقبات أمام المنافسة الاقتصادية، وجذب الاستثمار الأجنبي، كما ينبغي تعزيز عملية الخصخصة بإجراءات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال (*)، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا في جميع القطاعات[1].

وإذا تفحصنا في التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي في ليبيا فإنه بالإمكان تقسيمها إلى **ثلاث مراحل رئيسية**[2]:

المرحلة الأولى: اتسمت هذه المرحلة بالتوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وتقرير بعض الأحكام التي تنظم التجارة . كما صدرت قوانين خاصة بتأمين شركات التأمين والمصارف العاملة في ليبيا بحيث تتحدد مساهمة الليبيين فيها.

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بتدخل القطاع العام وظهور الشركات والمنش آت العامة والمملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بما فيها قطاع الصناعة.

المرحلة الثالثة: تميزت هذه الفترة بصدور القانون رقم (9) لسنة 1985، وقد كانت بداية مرحلة التحول نحو الإنتاج وتشجيع ممارسة الأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي ومزاولة الأعمال الإنتاجية الصناعية وصدور القانون رقم (9) لسنة 1992، الذي فتح المجال أكثر أمام القطاع الأهلي الخاص، وتلا ذلك قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993 بشأن تمليك المنشآت العامة.

(*) يتضمن تشجيع إصلاحات القطاع المالي، وتحسين البنية التحتية التي ينقصها الكثير من التطوير وتحديث وتطوير شبكات النقل والاتصالات.

[1] توصيات حول استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، صندوق النقد الدولي، 2005.

[2] صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- ليبيا ثلاثون عاماً، مرجع سابق، ص430.

وسيتم الإشارة في الملاحق إلى القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، والمعدل بالقانون رقم (7) لسنة 2003 (*).

ثانياً:- المخصصات الممنوحة من مصرف التنمية لدعم الصناعات.

قدم مصرف التنمية دعم اً للصناعات التحويلية، وكان هذا الدعم على هيئة قروض وسلف . والجدول الآتي (2-7) يبين حجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الصناعات، والذي يظهر تطور هذا الدعم من سنة إلى أخرى إلا في بعض الحالات أو الفترات ، فقد شهد هذا الدعم تذبذباً ملحوظاً، فالقروض المقدمة من قبل مصرف التنمية كانت موزعة على الصناعات الرئيسية والتي شملت (المواد الغذائية، ومواد البناء، والصناعات الكيماوية واللدائن، وصناعة المعادن، والمنسوجات، والأثاث، إضافة إلى خدمات صناعية أخرى)، وكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى، فقد وصلت في بداية فترة الدراسة عام 1995 إلى ما مجموعه 1.49 مليون دينار، في حين ارتفعت لتصل إلى 8 ملايين دينار ليبي عام 1996، وانخفضت عام 1998 لتصل إلى 2.5 مليون دينار، فبلغت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة عام 2005 لتصل إلى 254.4 مليون دينار، وأما أقل قيمة فوصلت إلى 1.44 مليون دينار ليبي عام 1993، ولكن على المستوى العام خلال فترة الدراسة فقد كان هذا الدعم متزايد اً. والجدول الآتي يبين ذلك:

السنة	القروض الممنوحة من مصرف التنمية
1995	
1996	
1997	
1998	
1999	
2000	
2001	
2002	
2003	
2004	
2005	
2006	
2007	
2008	
2009	

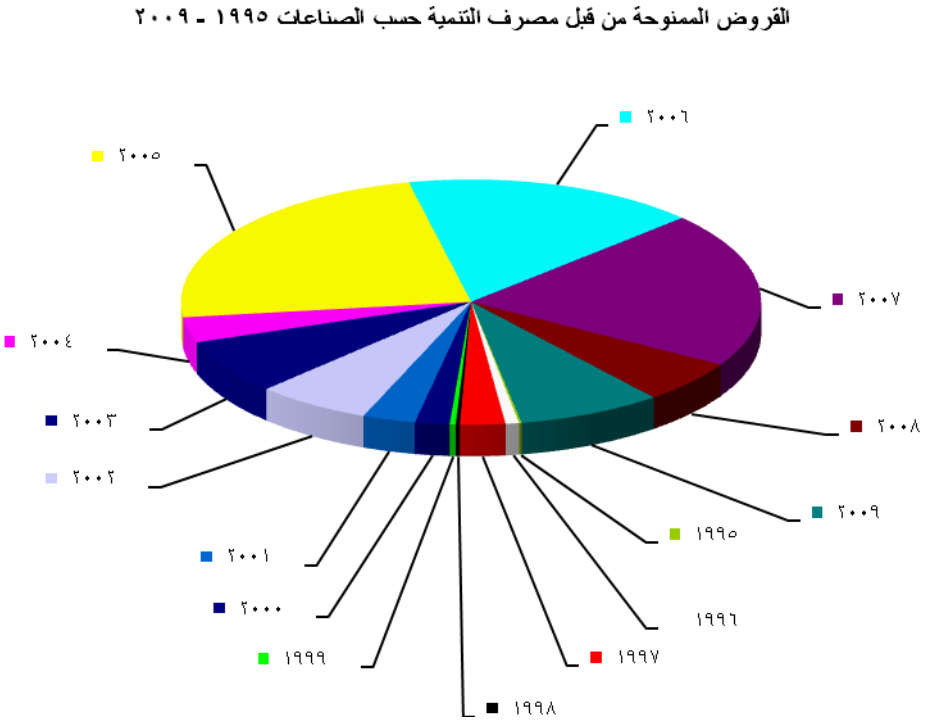
شرة مصرف ليبيا المركزي 2009

(*) انظر الملاحق.

المواد الغذائية	مواد البناء	الصناعات الكيماوية والدائن	صناعة المعادن	صناعة المنسوجات	صناعة الأثاث	خدمات صناعية	أخرى	المجموع
50	301.1	-	-	350.4	-	501	288	1490.5
65.9	248.4	82.1	521.7	1314.2	-	5780.7	27.9	8040.9
5066.7	2766.9	4801.7	5607.9	4546.2	762.9	2618.7	910.7	27081.7
322.4	112.5	-	288.1	854.9	-	953.6	0.1	2531.6
1069.4	304.7	378.4	394.6	461	5.0	882.3	88	3583.4
4150.7	2445.5	5008	4024	344.2	814.4	2526.3	1408.7	20721.8
4794.8	2053.3	6693.7	1862.2	1271.4	730.5	5456.6	8841.7	31704.2
7368.6	5113.8	18763.3	10023.7	228.7	270.1	17116.1	10282.3	69166.6
16729	10865	13695.8	10053.2	844.7	1130.1	16707.6	7800.3	77825.7
11154.5	6543.1	4059	2185.5	233.9	306.7	7147.3	4392.8	36022.8
10778.3	18604.1	8569	3240.9	173.9	8377.6	196685.7	7978.5	254408
25701.6	59518.9	14823.4	6837.2	2480	2493.4	12976.3	52645.5	177476.3
29178.2	129949.2	7843.4	5969.9	490	0	6858.3	41650.9	221939.9
4710.6	40820.3	358.2	290.9	607.1	808.6	1356.4	12016.4	60968.5
6033.0	65793.0	1218.3	1289.4	0.0	1402.2	5260.7	5788.1	86784.7

يوضح الشكل رقم (2-5) مقدار ما يقدمه مصرف التنمية من قروض لغرض دعم الصناعات الليبية، فيتضح من خلال الشكل أن المنح والقروض شهدت تطوراً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2000 إلى نهاية فترة الدراسة، أما الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2000 فكان الدعم المقدم لهذه

الصناعات ضعيفاً جداً ، وذلك لعدة أسباب ، من أهمها الحظر الذي كان مفروضاً على ليبيا . والشكل الآتي يوضح ذلك:



الشكل رقم (2 – 5)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول.

ثالثاً:- مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002 – 2006).

-خطة قطاع الهيئة العامة للتصحيح

عبرت خطط التحول السابقة عن جملة من الاستراتيجيات والأهداف، والتي استندت إلى التصنيع المعوض عن الاستيراد، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وإنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة مثل مجمع الحديد والصلب، ومجمع أبي كماش الكيماوي، والمصانع البتروكيماوية، ومصانع الأسمنت ومواد البناء ، ومصانع الشاحنات والحافلات والجرارات، كما تبنت الاستراتيجيات السابقة العديد من الأهداف العامة ؛ مثل تحقيق التنمية المكانية، وتوفير فرص العمل، وخلق رافد جديد للدخل القومي ، بالإضافة إلى الاهتمام بالدراسات والتدريب الصناعي، ويع د قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات التي يمكن أن تكون مصادر بديلة عن النفط لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتحسين أداء القطاع لتحقيق هذا الدور.

1- الاستثمار في المشروعات الصناعية لخطط التنمية السابقة[1]:

- خلال الفترة (1970-1972) لم تكن هناك خطة اقتصادية، بل كانت هناك برامج سنوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اهتمت هذه البرامج بالصناعات الصغرى، وبلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة (109.1) مليون دينار ليبي.
- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973-1975) كانت البداية الفعلية للتخطيط، وقد أعطت هذه الخطة أهمية لبناء قاعدة صناعية ، وبلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الصناعات التحويلية في هذه الخطة (269.5) مليون دينار ليبي.
- كان توجه خطة التحول الاقتصادي (1976-1980) هو الاستمرار في التوسع في مختلف الصناعات التي نفذت في الخطة الثلاثية السابقة، كما أنها أعطت أهمية خاصة للمشروعات الصناعية الإستراتيجية، مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والحديد والصلب، وقد بلغ ما أنفق على الصناعات التحويلية في هذه الخطة (1276.7) مليون دينار ليبي.
- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985) أعطت أولوية للصناعات الإستراتيجية والصناعات الحديثة والكهربائية وصناعات الأسمنت ومواد البناء، وقد بلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الصناعات التحويلية لهذه الخطة (1602.7) مليون دينار ليبي.

[1] اللجنة الشعبية العامة للصناعة، تقرير متابعة إعداد إدارة الشركات والإنتاج، 1988، ص4.

- الفترة (1986-1990) اتسمت بعدم وجود خطة معتمدة، ومع ذلك فقد تم استكمال المشاريع الصناعية التي بدئ في تنفيذها خلال فترة التنمية الصناعية السابقة، وقد بلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (849.5) مليون دينار ليبي.

ونتيجة للإنفاق الاستثماري الذي تم عل ى قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (1970-1997) بلغ عدد المشروعات الصناعية التي تم تنفيذها (388) مشروعاً صناعياً في مختلف فروع الصناعات التحويلية، وموزعة على مختلف المناطق.

2- تقويم الاستراتيجيات والسياسات السابقة:

لاشك في أن النجاح في التنمية الصناعية لا يقاس فقط بما تم إنفاقه وتنفيذه من مشروعات صناعية، وإنما بما تم تحقيقه من أهداف فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي ، بل الدخول في مجال التصدير، والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وبناء عناصر وطنية مدربة، وغيرها من الأهداف التي نستعرضها فيما يلي:

أ- الاكتفاء الذاتي: لقد نجح القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الصناعية، مثل الأسمنت وملح الطعام، والبوتاسيم، واللدائن، وحديد التسلح، وغيرها من السلع الأخرى، كما تم تحقيق اكتفاء ذاتي جزئي بنسب في مختلف السلع الصناعية الأخرى[1].

ب- الإنتاج الصناعي: ارتفعت قيمة المنتجات الصناعية من (80.4) مليون دينار ليبي عام 1975، إلى (210.4) مليون دينار ليبي في عام 1985، ثم إلى (350) مليون دينار عام 1985، وإلى (386.9) مليون دينار عام 1990، حتى وصلت إلى (848.9) مليون دينار في عام 1997، ومن ثم ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (1.8%) عام 1975، لتصل إلى (6.1%) عام 1997.

ج- القوى المنتجة بالقطاع: ارتفعت أعداد القوى المنتجة الوطنية في القطاع من (32.9) ألف منتج عام 1975، لتصل إلى ما يقارب (147.8) ألف منتج عام 1997، وقد بلغت مساهمة القوى المنتجة إلى إجمالي القوى المستخدمة في الاقتصاد الوطن (11.8%) 1997، بعد أن كانت (10.5%) عام 1995.

د- معدل الأداء: حقق القطاع خلال السنوات (1995-1997) معدلات أداء متوسطة ، وذلك بمقارنة الإنتاج المحقق بالطاقات التصميمية المنفذة، يتضح ذلك من عرض المؤشرات الآتية:

- متوسط معدل أداء الصناعات الهندسية والكهربائية 35.3%.
- متوسط معدل أداء الصناعات المعدنية 56.0%.

[1] صبي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية-ليبيا ثلاثون عاماً، مرجع سابق، ص319.

- متوسط معدل أداء صناعة الغزل والنسيج 37.0%.
- متوسط معدل أداء الصناعات الغذائية 35.7%.
- متوسط معدل أداء صناعة الأسمنت ومواد البناء 36.6%.

أما بشأن إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية فيلاحظ خلال الفترة (1975-1985) أن إنتاجية العمل قد تزايدت من (244.38) دينار ليبي لتصل إلى (4666.7) دينار ليبي، ثم انخفضت لتصل إلى (4266.7) دينار في عام 1997.

هـ- الصادرات: بدأت صادرات القطاع بشكل متواضع منذ عام 1982، حيث تم تصدير ما قيمته (756) ألف دينار، وارتفعت لتصل إلى (67.8) مليون دينار في عام 1997[1].

3- الأهداف العامة لسياسة التصنيع المستقبلية:

في إطار السياسات والاستراتيجيات الجديدة التي يتوقع أن ينتجها الاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة، واعتماداً على ضرورة انتهاج جملة من السياسات والوسائل الجديدة التي من شأ نها تفعيل دور قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، ومن خلال حصر وتقييم السياسات السابقة ونتائج أعمال التقييم التي أجريت على مشروعات القطاع، فإنه يمكن تلخيص أهم أهداف المرحلة القادمة في الآتي[2]:

أ- تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية ممكنة للطاقات الإنتاجية القائمة، ورفع معدلات تشغيلها من (42%، حالياً إلى 70%) في نهاية الخطة.

ب- إضافة طاقات إنتاجية بقيمة تصل إلى (1305) ملايين دينار، ليصبح إجمالي الطاقات المتاحة في نهاية الفترة (3446) مليون دينار.

ج- العمل على رفع قيمة الإنتاج الصناعي المحقق ليصل إلى (2772) مليون دينار مع نهاية سنوات الخطة.

د- رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (5.5%) عام 2000، لتصل إلى (9.2%) عام 2006.

هـ- رفع معدل صادرات القطاع من (91.8) مليون دينار عام 1999، لتصل إلى نحو (215) مليون دينار عام 2006، وقد وصلت في عام 2006 فعلاً إلى (219).

و- تستهدف الخطة خلق (17635) فرصة عمل جديدة.

4- وسائل تحقيق الأهداف العامة:

[1] اللجنة الشعبية العامة، شؤون الخدمات، الجزء الثالث "القطاعات"، ص39.
[2] خطة الهيئة العامة للتصنيع، اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة.

لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني الداعية إلى إحداث تغير جذري في هياكل التمويل والإدارة، والحد من هيمنة القطاع العام على وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة القصوى من الإنجازات القائمة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ سياسات ووسائل جديدة لتنفيذ الأهداف المستقبلية للقطاع **يمكن إبراز بعضها في الآتي**[1]:

أ- القطاع الأهلي:

تعتمد خطة القطاع على تفعيل دور القطاع الأهلي في عملية التنمية، وذلك من خلال تقليص الدور الإنتاجي للقطاع العام، بحيث يقتصر على الصناعات ذات الأهمية الوطنية والاستثمارية الضخمة، التي لا يستطيع القطاع الأهلي مباشرتها ، مع تحديد عمل كل من القطاعين، بحيث لا يظهر تعارض في أدائهما ، وهذا يتطلب مراجعة التشريعات والسياسات والإجراءات والقيود الإدارية القائمة، وتحديد منشآت القطاع العام التي يمكن تمليكها للقطاع الأهلي.

ب- أسلوب التمويل:

تعتمد الخطة على تحديد مصادر تمويل وفقاً **للتقسيم الآتي:**

- مشروعات صغيرة ومتوسطة يتم تمويلها من خلال مساهمة القطاع الأهلي والتشاركيات والشركات الوطنية المساهمة.
- مشروعات ضرورية وجديدة يتم تمويلها من الشركات العامة.
- مساهمة الشركات الأجنبية والاقتراض من مؤسسات تمويل خارجية لبعض المشروعات.
- مساهمة الخزانة العامة في تمويل مشاريع البنية الأساسية اللازمة لبعض المشروعات.

ج- إعادة هيكلة الشركات القائمة:

وهذا يتطلب العمل على إعادة تأهيل الشركات الصناعية القائمة، وإجراءات الصيانة اللازمة، خاصة تلك التي يؤدي تشغيلها إلى تحقيق وفورات في النقد الأجنبي، بما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى إضافة طاقات إضافية في النشاط ذاته ودراسة أوضاع المشروعات الصناعية القائمة؛ وذلك لتحديد الآتي:

- مصانع ومشروعات يمكن تشغيلها اقتصادياً.
- مصانع ومشروعات لا يمكن تشغيلها اقتصادياً ومن ثم يتم تخريدها وتصفيتها.
- مصانع ومشروعات تحتاج إلى إعادة تأهيلها، و من ثم يمكن تشغيلها بشكل اقتصادي ، وهذه يتم تمليكها أو استمرارها من شركات القطاع.
- مشروعات ومصانع يمكن عرضها للتشغيل المشترك.

5- مشروعات التنمية (2002 – 2006)[2].

---

[1] اللجنة الشعبية العامة، شؤون الخدمات، الجزء الثالث "القطاعات"، مرجع سابق، ص40.

[2] خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002 - 2006)، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة "الهيئة العامة للتصنيع".

تضمن خطة قطاع الصناعة والمعادن أهم مؤشرات الخطة ومشروعاته، وتحديد مصادر تمويل استثماراتها ، ونسبة مساهمة هذه المصادر في التمويل، بالإضافة إلى جداول المشروعات المستهدفة.

أ– مؤشرات الخطة:

١. تم تقسيم المشروعات الصناعية بحسب جهات التنفيذ على **النحو الآتي**:

– مشروعات تطويرية تستهدف رفع الطاقات القائمة وتحديث تقنياتها.

– مشروعات جديدة تنفذ من خلال شركات القطاع لارتباطها بمشروعات قائمة حالياً.

– مشروعات تنفذ بالمشاركة الأجنبية، وهي مشروعات ذات تكلفة استثمارية عالية أو تقنيات معقدة.

– مشروعات الإحلال والتطوير، وذلك للمحافظة على الأصول القائمة.

٢. عدد مشروعات التنمية الصناعية المستهدفة للخطة (2002–2006)، تصل إلى (124) مشروعاً صناعياً تمثل (927) فرصة صناعية، بالإضافة إلى برامج الإحلال والتطوير وبرامج البحوث الدراسات.

٣. استثمارات الخطة تقدر بمبلغ (1648155000) دينار، وذلك بدون مشروعات الحديد والصلب، ويوضح الجدول الآتي رقم (2–8) توزيع هذه الاستثمارات على بنود الخطة.

جدول رقم (2–8) توزيع هذه الاستثمارات على بنود خطة مشروعات التنمية (2002 – 2006).

ت	البند	القيمة بالمليون دينار	الأهمية النسبة %
1	المشروعات التطويرية	59.200	4
2	المشروعات الجديدة العامة	405.900	25
3	مشروعات بالمشاركة الأجنبية	708.900	43
4	مشروعات القطاع الأهلي	189.155	11
5	برامج الإحلال والتطوير	190.000	11
6	برامج البحوث والدراسات	25.000	2
7	مرافق البنية الأساسية والإسكان الصناعي	70.000	4
	الإجمالي	1648.155	%100

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع.

ب– خصائص المشروعات المقترحة:

تتمثل أهم خصائص مشروعات الخطة في الآتي:

– تنفيذ مشروعات ذات استثمارات عالية عن طريق المشاركة الأجنبية، وتقوم على مواد خام محلية.

– مشروعات تقوم على مخرجات المجمعات الصناعية القائمة مثل مجمع الحديد والصلب، ومجمع أبي كماش الكيماوي ومجمع رأس لاتوف.

– تنفيذ مشروعات صناعية مغذية للمشروعات القائمة، مثل تصنيع المكونات وقطع الغيار للشاحنات والحافلات وخطوط الإنتاج.

– التوسع في الصناعات التي تلبي احتياجات أساسية للمواطنين بحسب ما يتو افر لهذه الصناعات من موارد ومقومات مع مراعاة الجدوى الاقتصاديةِ والفنية.

ج– مصادر تمويل الخطة:

يعتمد القطاع في تمويل استثماراته على مصادر تمويل تعتمد بشكل رئيسي على مصادر من خارج الميزانية، ويقتصر دور الخزانة العامة على تغطية الاحتياجات الضرورية للبنية الأساسية، وخدمات المرافق اللازمة لهذه المشروعات، بالإضافة إلى برامج الدراسات والتدريب والإسكان الصناعي.

ويوضح الجدول الآتي رقم (2–9) مشروعات الخطة الأساسية موزعة على مصادر التمويل

بالمليون دينار

المشروعات	ذاتي	قروض	شريك أجنبي	خزانه	إجمالي
المشروعات التطويرية	59.200	–	–	–	59.200
مشروعات جديدة	405.900	–	–	–	405.900
مشروعات القطاع الأهلي	75.662	113.493	–	–	189.155
مشروعات المشاركة الأجنبية	232.715	99.735	332.450	44	708.900
برامج الإحلال	190.000	–	–	–	190.000
برامج البحوث والدراسات	–	–	–	25	25.000
مرافق البنية التقنية والإسكان الصناعي	–	–	–	70	70.000
الإجمالي	**963.477** **%58**	**213.228** **%13**	**332.450** **%20**	**139** **%9**	**16480155** **%100**

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع.

ومن خلال الجدول السابق يمكن توضيح تمويل الخزانة العامة في النقاط الآتية:

1– تستهدف خطة القطاع تنفيذ ما قيمته 44 مليون دينار من قيمة مشروعات المشاركة الأجنبية لتغطية المرافق الأساسية والخدمية بهذه المشروعات، حيث إنها تتصف بالضخامة والإستراتيجية.

2- تستهدف خطة القطاع توجيه ما قيمته 25 مليون دينار لتغطية برامج البحوث الصناعية والتخريط الجيولوجي للاتفاق على المعادن وتوريد بعض الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى ا لإنفاق على بعض البرامج اللازمة لذلك، بالإضافة إلى الإنفاق على بعض برامج التدريب الخاصة.

3- تعبئة ما قيمته 70 مليون دينار لتغطية نفقات برنامج الإسكان الصناعي لمتطلبات البنية الأساسية لهذا البرنامج، بالإضافة إلى توفير بنية أساسية مناسبة لبعض المشروعات التي يقترح تنفيذها في بعض المناطق النائية، والتي لا تتو افر فيها أي مقومات للبنية التحتية مثل المواصلات، والاتصالات، والكهرباء وغيرها..

د- مشروعات الحديد والصلب:

بلغ الإجمالي العام لمتطلبات المشاريع والبرامج من النقد المحلي (27.7) مليون دينار، وقرابة (301) مليون دولار، كما هو موضح بالجدول رقم (2- 10) أدناه ، أما فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد المالية لتشغيل المصانع خلال سنوات الخطة فهي موضحة بالجدول رقم (2-11).

جدول رقم (2-10) برامج ومقترحات الخطة الخماسية الممتدة لسنة 2006

القيمة بالآلاف

	البيان	التكلفة التقديرية	
		نقد محلي (دينار)	نقد أجنبي (دولار)
	مقترحات زيادة الطاقة الإنتاجية	22.000	237.000
	مقترحات تحسين الأداء	3.900	45.000
	مقترحات تحسين الجودة وتنويع المنتجات	1.800	18.930
	الإجمالي العام	27.700	300.930

المصدر: اللجنة الشعبية العامة، شؤون الخدمات.

جدول رقم (2-11) الاحتياجات من النقد المخصصة لتشغيل المصانع

القيمة بالآلاف

السنة	نقد محلي (دينار)	نقد أجنبي (دولار)
2002	147.000	187.000

2003	147.000	187.000
2004	184.000	241.000
2005	184.000	241.000
2006	195.000	242.000
الإجمالي	**857.000**	**1098.00**

المصدر: اللجنة الشعبية العامة، شؤون الخدمات.

- **متطلبات التشغيل المشترك للمصانع القائمة:**

سيتم عرض المصانع على الشركات الأجنبية بهدف المشاركة ، ومن بين المصانع التي سيتم عرضها ما يلي[1]:

- مصنع الصلب.
- مصنع درفلة القطاعات.
- مصنع الدرفلة على الساخن.
- خطي الجلفنة والطلاء.

- **مصادر التمويل**

تعتمد الشركة الليبية للحديد والصلب في تنفيذ مشروعات الخطة على مصادرها الذاتية في حالة عدم إمكانية الحصول على القروض اللازمة، مع ضرورة تخصيص موازنات كافية في حالة استمرار بقاء هذا النظام، ويمكن توضيح مصادر التحويل في **الآتي**[2]:

النقد المحلي ← بالكامل من إيرادات الشركة.

الصادرات ← يمكن تخصيص جزء منها لتمويل الخطة.

القروض بالنقد الأجنبي ← في حالة توفير ضمانات كافية لهذه لقروض.

شراء النقد الأجنبي من المصارف المحلية ← في حالة إلغاء نظام الموازنات.

تخفيض موازنات ← في حالة استمرار العمل بهذا النظام.

[1] اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والصناعة، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي.

[2] مشروع خطة التحول الاقتصادي (2002-2006) ، البحوث والدراسات ، اللجنة الشعبية العامة .

الفصل الثالث / القدرة التنافسية للصناعات التحويلية ومتطلبات تحسينها في التجارة الخارجية الليبية.

المبحث الأول:– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في التجارة الخارجية الليبية.

المبحث الثاني:– متطلبات تحسين القدرة التنافسية.

مقدمة :

إن علم الاقتصاد من العلوم التي تعتمد في تحليلها على البيانات الكمية والنوعية والإحصاءات المختلفة؛ لغرض قياس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، وإرساء دلائل كمية نمطية معنوية لمحددات السلوك الاقتصادي ومدى تأثره وتفاعله بالبيئة المحيطة به . ويتم قياس النشاط الاقتصادي عبر تجميعٍ ورصدٍ لتطورات أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وكذلك حجم التدفقات والمبادلات التي تتم في الأسواق، ويتم تجميع هذه القيم بالأسعار الجارية أو الثابتة حسب عدة معايير تصنيف، أصبحت أغلبها دولية متعارفٌعليها. أما النشاطات غير السوقية فإنه يتم قياسها إما بتكلفة إنتاجها أو بافتراض سعر لها مثل الكلفة أو سعر الظل، ومع الانفتاح والتحرير الاقتصاديين ، وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني (الأسواق الداخلية)، أو على المستوى الدولي (الأسواق الخارجية) ، تبين تلك الأدبيات أن مناقشة المنافسة الدولية ترتكز على **مسألتين أساسيتين**[1] :

- تتعلق الأولى بالمفهوم ، من حيث معنى المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.
- تتعلق الثانية بمؤشرات المنافسة الدولية.

المبحث الأول:– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في التجارة الخارجية الليبية.

في ظل مفهوم الدولة الليبرالي، كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى (الأمن، القضاء، الجيش، الدبلوماسية)، أما سائر الوظائف الأخرى فقد كانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحظور على الدولة التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المنافسة أساساً منافسة محلية، وكان يترك للأسواق المحلية تحديد الإجابات ع ن التساؤلات لأي نظام اقتصادي و هي تتمثل في: ماذا؟ وكيف؟ ولمن تنتج؟ في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات الثلاثة، في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يرتكز على **ثلاثة محاور هي**[2] :

---

[1] بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 75، لسنة 2008، السنة الرابعة، ص2.

[2] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 83، لسنة 2009، السنة الثامنة، ص2-3.

- التحرير الاقتصادي، مثل إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.
- إصلاح القطاع العام، وذلك من خلال تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة الوطنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصصها أو إعادة هيكلها.
- سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

ومن ثم سيتم إيضاح مجموعة من المفاهيم في هذا المبحث، والتي منها مفهوم التنافسية، أنواع المنافسة، مؤشرات قياس تنافسية الصناعات التحويلية، والقدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية.

أولاً:– مفهوم التنافسية.

أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، وأصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات ، ولها سياسات واستراتيجيات، وتقدم عنها تقارير لكبار المسؤولين ، وليس لرجال الأعمال فقط، حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تع د هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد. ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو ، أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العالمي.

استند هذا الاهتمام بمناخ التنافس إلى التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه، في التنظير الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي، فقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي حول محددات القدرة التنافسية ، فهناك التطورات في نظريات النمو والتجارة الجديدتين، إضافة إلى التغيرات على نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وبروز نظرية إدارة الجودة الكاملة، والتنافس في ذلك عوضاً عن المنافسة في السعر، كما استند الاهتمام إلى التطورات على المستوى العلمي والتكنولوجي وتقاصر المسافة بين العلم والتقانة أو بين الاختراع وتطبيقه، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة، وفي كل فروعها ، بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين والإدارة[1].

إن السبب وراء نجاح العديد من الشركات والدول يعود إلى النظام الاقتصادي المؤسسي لهذه الدول، الذي يتمتع بمواصفات تمنح الشركات مزايا تنافسية في مضامير معينة، أما المنافسة الحقيقية والعولمة والابتكار السريع والانتشار الواسع النطاق للمعلوماتية، فهي عناصر تساعد الدول على اكتساب أسواق جديدة والتقدم بسهولة، وينشأ هذا النوع من التقدم من نظرية (الميزة النسبية)، وبموجبها ينبغي أن

[1] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، لسنة 2003، السنة الثانية، ص3.

تركز مؤسسات كل دولة على بعض أجزاء الاقتصاد من أجل تحقيق أقصى المكاسب، وتشكل الموارد الطبيعية بعض هذه الأجزاء، فيما تُكون الدولة بعضها الآخر من أجل ترسيخ الميزة التنافسية.

وبالنسبة لمفهوم المنافسة فليس هناك من مفهوم متفق عليه بشأنه ، الأمر الذي يعني أن تغيير المنافسة يوحي بمعانٍ كثيرة للعديد من المهتمين به، فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التقنية أو معدل النمو والإنتاجية أو ميزان التجارة الخارجية، وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة[1] .

إن مفهوم التنافسية مفهوم دائم التغير، ولذلك لا يمكن تعريفه من وجهة نظر جامدة، وقد شهد مفهوم التنافسية تغيراً ملحوظاً مؤخراً ، وخاصة في ظل التغيرات المتلاحقة في العلاقات التجارية العالمية، والتغير المماثل في أسس التنظيمات الصناعية العالمية، ومع ذلك فإنه يوجد اتجاه لتعميم بعض التعريفات العملية لمفهوم التنافسية على المستوى الكلي والقطاعي وكذلك على مستوى المنشأة[2] .

إن مفهوم المنافسة الدولية، إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى ، هو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة، **وللكفاءة أبعاد أهمها**[3]:

- كفاءة تخصيص الموارد: وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي إن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو ما يقرب منها.
- كفاءة الحجم: وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلاً، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.
- الكفاءة الحركية: وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير.
- الكفاءة المرتكزة على التنافس والتنظيم: وتستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة، وكذلك الظروف التنظيمية داخلها للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

إذا كان من المقبول أن الشركات يمكن أن تطور تنافسيتها، فإن الاختيار الحقيقي للتنافسية العالمية هو الإنجاز في الأسواق العالمية، و إن التنافسية مثلها مثل التجارة ترتفع في العمل في بنية دولية مفتوحة، وقد فتحت أعداد متزايدة من البلدان والقطاعات حدودها أمام المنافسة الدولية، ومع ذلك لا تزال التنافسية غير معرفة بشكل واضح ودقيق؛ إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يتركز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط للاقتصاد والمجتمع، وقد تبنى فريق مشروع التنافسية في المعهد

[1] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص4.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ،2008، ص152.
[3] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص 5.

العربي للتخطيط ، خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الاقتصاديات العربية، مفهوماً واضحاً للتنافسية يركز أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية (تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى)[١].

ووضع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعد الاقتصاد تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد، فعلى المستوى الأول (الشركات) فإن مضمون المنافسة هو رابحون وخاسرون، وعلى المستوى ا لآخر (الاقتصاد) فإن نجاح دولة في السوق العالمية لايعني بالضرورة فشل دول أخرى، فنمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات، وتعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية المنافسة الدولية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين"[٢].

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها : "الدرجة التي يمكن وفقها ، وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ على توسيع الدخل المحلي"[٣].

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية عام 1995 ، عرف التنافسية بالنسبة للدول بأنها " خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق الدولية " [٤] .

ثانياً :–أنواع التنافسية.

- تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر الصرف [٥]، فعند الإشارة إلى سعر الصرف يعني سعر وحدة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية[٦].
- التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل التقانية وغير السعرية.

---

[١] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص4.
[٢] رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص5.
[٣] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص5.
[4] World Economic forum . The world Conptitiveness Report Switzerland IMD International Lausanne 15th 1995 . p8.
[٥] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها ، المرجع السابق نفسه، ص7.
[٦] عطية المهدي الفيتوري: الاقتصاد الدولي، اللجنة الشعبية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، 2003، ص116.

- التنافسية النوعية : وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، والأكثر ملا ءمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.
- التنافسية التقانية : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة[1].

ثالثاً:– مؤشرات قياس تنافسية الصناعات التحويلية.

إن على الدول النامية زيادة أنشطتها التكنولوجية إذا ما أرادت الالتحا ق بالدول المتقدمة ، فهي مصدر الميزة التنافسية في الصناعة التي تعتبر من ضروريات العولمة والمنافسة الدولية ، كما أنها تعمل على تحسين كفاءة الإنتاج وأرتفاع مستويات الجودة [2]، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن التنافسية هي قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين، قياساً بقدرة الاقتصاد على خلق الثروات، من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم قدرات الابتكار، وقد قامت المؤسسات الدولية باستحداث العديد من المؤشرات التي تقيس تنافسية الصناعات التحويلية **وهي كالتالي**:

1– الربحية:

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشر التنافسية، إذا كان المشروع يعظم أرباحه ، أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق، ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسياً في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع ، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية، ومن ثم فإن ربحية المشروع الذي يريد البقاء في السوق تمتد إلى فترة من الزمن، فالمنافع المستقبلية للمشروع تعتمد على إنتاجيته النسبية وتكلفة عوامل إنتاجه ، وكذلك الجاذبية النسبية لمنتجاته على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقه الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي يحصل عليها[3].

فالمشروع الصناعي قد يكون مربحاً للمستثمر الفرد وذلك نتيجة لإعفائه من الرسوم الجمركية، أو الضرائب على الأرباح ، أو حصوله على دعم كبير للمواد الأولية والوقود المستخدم، ومن ثم يمكن حساب ربحية المشروع. ويتضمن التقييم **ما يأتي**[4]:

- تحليل الربحية التجارية أو الخاصة (أي الربح الصافي الذي تحققه المشاريع الصناعية).
- تحليل الربحية الاقتصادية أو القومية (أي المنافع التي يجنيها المجتمع من وراء هذه المشاريع).

---

[1] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص7.

[2] Fagerberg Jan (Technology and Competitiveness) OXFORD Review of Economic Policy . p . 196

[3] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها ، المرجع السابق، ص11.

[4] محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 255.

2- تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً ع لى التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3- الإنتاجية الكلية للعوامل:

إن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساو ئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفـازات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع، إذ من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقانية وانخفاض التكاليف، أو إلى تحقيق وفورات الحجم[١].

فقد اختلفت الرؤى حول مفاهيم الإنتاجية وقياسها ، فهناك من ينظر إليها بأنها إنتاجية العمل ، أي العلاقة بين كمية الإنتاج والعمل المستخدم في إنتاجه [٢]، ومنهم من يرى أنها تشمل عنصري العمل ورأس المال [٣]، فمشكلة الطاقة الإنتاجية العاطلة تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في إنتاجها، بسبب صعوبات التسويق ، وهو ما يؤكد الترابط بين مشكلة التسويق ومشكلة استخدام الطاقة الإنتاجية القصوى، وهذا الوضع يمكن رده إلى أسبابه التي يأتي في مقدمتها ضعف الكفاءة، وسوء تخصيص الموارد المتاحة في القطاع الصناعي، علاوة على التوريد غير المنتظم لقطاع الغيار والسلع الوسيطة، ونقص القوى العاملة المدربة، وسوء تكيف العرض مع التفضيلات العامة والطلب، بيد أن أهم هذه الأسباب مجتمعة هو اصطدام الطاقة الإنتاجية القصوى أو الحجم الأمثل للصناعة بضيق نطاق السوق المحلية التي قامت هذه الصناعات في إطارها، إذ ينبغي للقيام بعمليات تصنيع ذات حجم ينتج بكفاءة، أن يمتلك القطر أو الدولة سوقاً واسعاً يكفي لتبرير قيام الصناعة بالحجم السائد في الأقطار الصناعية [٤] ، فمبدأ الكفاءة يرتكز على قدرة المنتجين لاستغلال ما هو متوفر لديهم من إمكانيات فنية وتقنية واقتصادية ، لرفع الجودة الصناعية واستمرارية العمل ، فالعلاقة بين عدد المنتجين ونسبة الإنتاج المقبول تستند على كفاءة

---

[١] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص 11، 12.

[٢] فائق محمد ، تقييم أثر التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية الأردنية ، رسالة دكتوراة جامعة دمشق ، 2009، ص 99.

[3] Mansfield Edwin – Microeconomics McLeod Limited . 1982. P147.

[٤] محمد إبراهيم منصور، خيار التصنيع العربي في ظل النفط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص103، 104.

المنتجين في الموقع الصناعي ، وهو ما يتفق مع مفهوم الكفاءة (*) الداخلية التي أشار إليها الاقتصادي المعروف " هارفي " (**) [1].

4- الحصة في السوق:

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحاً ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيًّاعلى المستوى الدولي ، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب تأثيرات الأسواق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع بتكاليف المنافسين الدوليين، لأنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة قياساً بتكاليف منافسيه، كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية ، مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذاً المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج، وعندما تكون المنتجات التي يقدمها ربما أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي يقدمها أقل جاذبية ضعفت حصته من السوق ذات التوازن. ويفترض أن يتم تحليل التنافسية على مستوى المشروع ومستوى الصناعة أو القطاع، ومستوى الاقتصاد الوطني ، وحتى على مستوى التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويجب التمييز بين الأهداف والمؤشرات، فإذا كان هدف المشروع يتمركز في تعظيم القيمة الحالية للربح، وكان واقع حصول المشروع على حصة أكبر من السوق يمكن أن يؤشر على أن المشروع في طريقه للوصول إلى هدفه، فإن هذه الحصة ليست مرغوبة بحد ذاتها، وإن ارتباط حصة السوق مع الربحية الأكبر هو أكثر صحة على مستوى المشروع منه لفرع النشاط أو البلد ككل [2]، ويمكن أن نرى مشروعاً يحقق أرباحاً أكثر من المعتاد بسبب حصته الكبيرة في السوق، لكن ذلك لا ينطبق على فرع النشاط، كما أن المشروع أفضل قدرة من البلد في استخدام موارد إضافية بغية توسيع حصته في السوق أو المحافظة عليها، وتنطبق أغلبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ إن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط، على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعد تنافسياً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة، كما يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع، وأهم المؤشرات المستخدمة، مؤشرات التكاليف والإنتاجية والميزة النسبية.

(*) الكفاءة : هي النسبة بين الطاقة الناتجة والطاقة الداخلة (المعطاة).

(**) هارفي لابنستاين ، جامعة هارفارد الأمريكية .

[1] Harvey Leibenstein Inside The Firm : The inefficiencies of Hierarchy Harvard University Press Cambridge Massachusetts USA 1987

[2] محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص12، 14.

رابعاً:– القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية.

على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا، فهي تمتلك اقتصاداً من أقل الاقتصاديات تنوعاً في المنطقة العربية وبين البلدان المنتجة للنفط، ففي أوائل السبعين يات اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة، وفرض قيود اً صارمة على التجارة الخارجية ، وشاعت فيه قيود الأسعار ، وكثرت أشكال الدعم ، وغاب القطاع الخاص بشكل شبه كامل، وأدى تدخل الحكومة الخانق في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي ، وتدني مستويات المعيشة، وهشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي، وزيادة تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية (*)، وكان ضعف المؤسسات من المعوقات الأخرى أمام التنمية، وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف الثمانينيات مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينيات نتيجة للعقوبات الدولية، وبعد تجميد عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا في سنة 1999، عملت ليبيا على تنفيذ تدابير للإصلاح والانفتاح الاقتصادي، ولكن التقدم نحو إقامة اقتصاد السوق كان بطيئاً ومتقطعاً، وتحتاج ليبيا إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر لتلبية احتياجاتها التي تشهد زيادة متسارعة، وهو ما يتطلب استثمارات قوية في رأس المال المادي والبشري، وكفاءة في استخدام الموارد القومية، ويتعذر تحقيق ذلك إلا من خلال إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تتوافق مع متطلبات السوق من أجل تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال ، وتشجيع تنويع الاقتصاد. وقد أحرز في الفترة الأخيرة تقدم ملموس نحو إصلاح النظام التجاري وتبسيط قواعد التجارة، وعلى سبيل التحديد ينبغي إلغاء كل ما تبقى من أشكال احتكار الدولة للاستيراد (*)، كما أن تنويع الاقتصاد هو التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا، لأنه ينطوي على جهود متواصلة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج غير النفطي وتوسيع قاعدة التصدير وخلق فرص العمل اللازمة لسد احتياجات القوى العاملة التي تشهد زيادة سريعة مستمرة، وينبغي أن تركز سياسات توسيع قاعدة الإنتاج على مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة التنويع الاقتصادي والمساهمة في خلق مصادر بديلة للدخل، ولأن ليبيا لا تملك ميزة تنافسية في النشاط الصناعي كبير الحجم، يتعين أن يكون تركيزها الأكبر في جهود الإصلاح على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعة التحويلية بالتحديد، مما يعطيها ميزة القدرة على المنافسة، إضافة إلى المساهمة التي يعطيها القطاع الصناعي التحويلي للناتج المحلي الإجمالي [1]؛ فقد بلغت مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات في

(*) أنشأت السلطات الليبية صندوق الاحتياطي النفطي في عام 1995، لتحقيق الأهداف التالية:
- تخفيف أثر تقلبات أسعار النفط متوسطة الأجل على النفقات الحكومية.
- حماية الميزانية من الضغوط السياسية الدافعة إلى الإنفاق عند زيادة إيرادات النفط.

(*) بما في ذلك احتكار استيراد الذهب، والتبغ، والأدوية، واللقحات البيطرية.

[1] صندوق النقد الدولي، توصياته حول استراتيجيات متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، 2005.

المتوسط 5% خلال فترة الدراسة، إضافة إلى أن الصادرات غير النفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية، لاعتمادها على عناصر إنتاج مستوردة ذات تكلفة عالية وهو ما يفقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى عدم مرونة الصادرات الوطنية [1]، أي لا يمكن التحكم فيها وزيادتها لأنها تخضع لظروف أسواق النفط الدولية وتغيراته ا، وكذلك عدم مرونة الواردات ، أي إنها لا تتأثر بتغيرات الأسعار في الأسواق الخارجية والمحلية نتيجة العجز الذي يعانيه سوق السلع والخدمات من المنتجات المحلية.

1- القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية الليبية

يلاحظ من أهداف خطط التنمية التي نفذت خلال الفترة 1970-1985، أن السياسة الاقتصادية الليبية تبنت كلاً من سياستي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وحيث أن الصادرات الليبية النفطية ومشتقاتها تشكل ما يقارب 96% من إجمالي الصادرات، وذلك بسبب عدم تنفيذ خطة التنمية 1981-1985، والتي كانت تستهدف إقامة صناعات تصديرية، وذلك بسبب الكساد العالمي وتدهور أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، وترتب على ذلك انخفاض قيمة المشاريع التي وقعت عقودها من 11.827 بليون دولار أمريكي، سنة 1981، إلى 1.374 بليون دولار أمريكي سنة 1982. كما أن الاعتماد على النفط منذ الستين سنة من القرن الماضي، أدى إلى انقطاع السوق الليبية في مجال تصدير السلع الأخرى غير النفطية، قد ترتب عليها غياب جملة من المعارف والإمكانيات والمهارات اللازمة للتصدير، وغياب التشريعات التصديرية الملائمة واختفاء فاعلية الموجود منها، وفقدان الصلة بالأسواق العالمية، وعدم مواكبة التطورات الدولية في شروط التصدير، إلى غير ذلك، فالتصدير لا يتم بمجرد وجود سلعة أو خدمة فائضة عن الحاجة المحلية، وإنما يتطلب جملة الإمكانيات القادرة على توفير السلعة المناسبة بالأسعار المناسبة في الأوقات المناسبة من وجهة نظر المستورد الأجنبي [2]، إضافة إلى أن الكثير من السلع التي يتم تصديرها يعاني السوق المحلي نقصاً واضحاً فيها، وإن متوسط سعر الوحدة الواحدة من السلع المصدرة يعد متدنياً جداً مقارنة بالسعر الذي تباع به في السوق المحلي [3]، ومن ثم فإن الصادرات عبارة عن صفقات تجارية بحتة، الغرض منها هو الحصول على ربح سريع دون أي اعتبار لتكاليف إنتاجها أو تسعيرها، والسبب في ذلك يعود إلى وجود سوق سوداء للصرف الأجنبي يستفيد منه المصدرون، وفي المقابل يتم استيراد سلع مماثلة أو بديلة للسوق المحلي وبأسعار تفوق سعر تصديرها.

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004، قطاع الإحصاء والتعداد.

[2] محمد خليل فياض: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي "تقييم التجربة الليبية 1970-1996"، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، السنة الربعة، العدد 13، لسنة 2003، ص103.

[3] عبد الله شامية: الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1991، ص135.

إن تنمية الصادرات عملية ضرورية للاقتصاد الليبي، إذ تُمكنه من زيادة معدلات نموه الاقتصادي، واستخدام أفضل للموارد الاقتصادية، وتحقيق أهداف في مجال زيادة الطاقة الإنتاجية ، وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية، إن زيادة الصادرات الليبية وتنوع ها أمر في غاية الأهمية لتنمية مصادر الدخل القومي وتنويعها ، إلا أن هذا الاتجاه مرتبط بتطوير الهياكل الإنتاجية التي تمكننا من تحقيق ذلك، ومدى قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية، الأمر الذي يستدعي تهيئة الصادرات الليبية لما بعد انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية(*)، وذلك لأن الصادرات الليبية تعاني مجموعة صعوبات أهمها[1]:

- ارتفاع تكلفة الصادرات الليبية.
- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للصادرات الليبية.
- المنافسة الأجنبية للسلع المحلية في الأسواق المحلية.
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.

فالمتتبع لإحصائيات التجارة الدولية من حيث اتجاهاتها وهيكلها السلعي وتوزيعها الجغرافي ، يلاحظ أن النظام الدولي للتخصص وتقسيم العمل القائم على البناء النظري لنظرية التجارة الدولية، قد أدى بالدول النامية إلى التخصص في إنتاج المنتجات الأولية وتصدير ها، مقابل تخصص الدول الصناعية في إنتاج السلع المصنعة وتصدير ها، وذلك بدعوى تخصص كل دولة في إنتاج ما تمتلك أكف أ الإمكانيات لإنتاجه ، وتصديرها تحقيقاً لمبدأ الرشادة الاقتصادية، والارتفاع بمستوى الإنتاجية، ومستوى الرفاهية الاقتصادية على النطاق العالمي، وبتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصدير ها، مقابل تخصص الدول الصناعية المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة وتصدير ها[2]، وفي ظل اعتبارات متعددة تشكل في مجملها محددات العرض والطلب لكلا النوعين من السلع في السوق العالمي، وما أدت إليه من تدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي للدول النامية، وتذبذب ع ائدات صادراتها، فـإن جل المنافع والمكاسب المترتبة على التجارة الدولية قد آلت إلى الدول الصناعية المتقدمة، في حين لم تجنِ الدول النامية إلا الفقر والتخلف الاقتصادي، واستمرار اعتمادها على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة.

2- تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية العربية ومقارنتها ببعض الدول.

ظهر في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تقيس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق الخارجية، والتي ذكر أهمها، ونقدم هنا أحدث المؤشرات التي طورتها بعض المؤسسات الدولية في مجال التنافسية، ومن أبسط المؤشرات لقياس تنافسية صادرات دولة معينة، احتساب نسبة الصادرات

(*) أخذت ليبيا عضواً مراقباً في عام 2004.

[1] عيسى حمد الفارسي: تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي "الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتجارة، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان (3،4)، 2005، ص13.

[2] علي رمضان الماقوري: الصادرات الليبية "الواقع وسبل التطوير"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، السنة الثالثة، العدد الخامس، لسنة 2006، ص62، 63.

السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، أي كلما ازدادت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، دل ذلك على تنافسية الصادرات . وفي الدول العربية فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 36.2% في عام 2002 إلى 54.2% عام 2007[1]، وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض المناطق الأخرى، غير أن هذا المؤشر لا يعكس مكونات الصادرات السلعية، إذ قد تكون معظم هذه الصادرات من السلع الخام ، الأمر الذي يعني أن الصناعات التحويلية إما أنها غير هامة في هذه الدول، أو أنها غير تنافسية في الأسواق العالمية، وبناءً على ذلك فقد يكون من المناسب أخذ مؤشر آخر يتناسب مع وضع الدول العربية ، وهو حصة الصادرات غير النفطية في الصادرات العربية، وقد تراوحت هذه الحصة بين 32.4% عام 2002، وما نسبته 24.6% عام 2007، وتعد هذه الحصة متدنية مقارنة بالحصص السائدة في العديد من المناطق، بالإضافة إلى تراجعها بشكل كبير خلال الأعوام القليلة الماضية، ويدل هذا المؤشر على انخفاض تنافسية الصادرات العربية وتراجع ها ، غير أن هذا المؤشر لا يعكس التنافسية بشكل صحيح، حيث من الممكن أن يطغى الارتفاع في إجمالي الصادرات جراء ارتفاع الصادرات النفطية على قيمة المؤشر حتى في حالة حدوث ارتفاع ملحوظ في الصادرات غير النفطية، ويقيس مؤشر آخر حصة الدول العربية كمجموعة في واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين، وقد ارتفعت هذه الحصة في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان خلال الفترة 2003 – 2006، بعد أن شهدت تراجعاً خلال الفترة 2000-2002، وعلى الرغم من ذلك فإن حصص الدول العربية في هذه الأسواق، باستثناء اليابان ، تبقى متدنية ويغلب عليها الصادرات النفطية [2]، وفي ضوء ذلك فإن قياس تنافسية الصادرات بصورة أدق يتطلب أخ ذ مؤشرات تقيس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، ولذلك فقد تم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرين هما (مؤشر تنوع السلع التصديرية) و(مؤشر تركز السلع التصديرية)، فعلى صعيد مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس درجة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية (*) في إجمالي صادرات دولة معينة عن الحصة المقابلة على الصعيد العالمي، أي عن حصة الصادرات الوطنية في الصادرات العالمية، يدل الانحراف القليل على وجود درجة أكبر من التنوع، ولذلك فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على تنوع أكبر في الصادرات . ويلاحظ أن هذا المؤشر انخفض في العديد من الدول العربية في عام 2006 مقارنة بـ 1995، أي إنها سجلت زيادة في تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. والجدول رقم (3-1) يبين ذلك.

جدول رقم (3– 1) تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية العربية ومقارنتها ببعض الدول.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008، ص151.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008، ص152، 153.
(*) مصنفة على أساس ثلاثة أرقام من تصنيف التجارة الدولي. "انظر الملحق رقم 1".

الدولة	1995			2000			2006		
	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد سلع الفئة الثالثة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
الأردن	221	0.635	0.214	201	0.523	0.110	203	0.601	0.145
الإمارات	258	0.692	0.558	250	0.716	0.575	253	0.584	0.451
البحرين	138	0.768	0.481	128	0.778	0.532	139	0.819	0.787
تونس	193	0.675	0.216	190	0.666	0.209	209	0.615	0.187
الجزائر	99	0.817	0.530	101	0.851	0.519	108	0.804	0.606
جزر القمر	45	0.624	0.769	46	0.605	0.881	51	0.673	0.475
جيبوتي	177	0.522	0.130	163	0.508	0.120	196	0.690	0.191
السعودية	220	0.860	0.736	221	0.842	0.796	237	0.784	0.755
السودان	19	0.566	0.351	63	0.781	0.612	57	0.752	0.872
سورية	131	0.698	0.539	84	0.518	0.679	186	0.699	0.340
العراق	30	0.719	0.733	50	0.821	0.986	168	0.804	0.924
عمان	189	0.709	0.766	221	0.732	0.793	118	0.655	0.749
قطر	102	0.835	0.641	130	0.824	0.564	231	0.797	0.562
الكويت	135	0.835	0.940	155	0.843	0.635	239	0.834	0.666
لبنان	180	0.596	0.102	172	0.665	0.127	154	0.640	0.120
ليبيا	29	0.523	0.768	36	0.571	0.743	188	0.784	0.799
مصر	164	0.666	0.247	231	0.684	0.317	196	0.686	0.356
المغرب	169	0.749	0.179	178	0.699	0.181	199	0.683	0.159
موريتانيا	31	0.700	0.500	3	0.510	0.737	5	0.506	0.740
اليمن	70	0.761	0.891	83	0.788	0.896	124	0.776	0.852
اليابان	253	0.381	0.124	255	0.382	0.136	246	0.396	0.147
الولايات المتحدة	257	0.284	0.075	258	0.266	0.091	257	0.275	0.076
ماليزيا	257	0.514	0.180	257	0.502	0.219	254	0.459	0.186
سنغافورة	249	0.503	0.218	256	0.474	0.275	274	0.495	0.271

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، إحصاءات التجارة الخارجية ،2008 ف ، ص152.

3- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الليبية في ظل السياسات النقدية.

كان لسياسات مصرف ليبيا المركزي في التحكم بمعدلات الصرف، الأثر الواضح في تخلف الصناعات التحويلية الليبية، وذلك لأن ليبيا شهدت أحياناً معدلات صرف متعددة، فسعر صرف الدولار على سبيل المثال يساوي نحو 450 درهماً لبعض العمليات، ونحو 2.25 دينار لعمليات أخرى ، وقد نشرت اللجنة الشعبية العامة قائمة بالسلع والبضائع لكل سعر صرف، واعتمدت أسعار صرف متعددة لتلبية أهداف عدة (*)، ولكن سلبيات أسعار الصرف المتعددة تفوق إيجابياته ولا سيما على المديين المتوسط والطويل ونذكر منها:

- تسبب أسعار الصرف المتعددة تشويهاً كبيراً للحوافز الاقتصادية.
- تفرض تكاليف على الاقتصاد عن طريق إساءة تخصيص موارد الإنتاج والاستهلاك.
- إن محاولات تمويل السلع الأساسية من خلال أنظمة أسعار الصرف عوضاً عن تمويلات موازنة أكثر شفافية تميل إلى التعتيم على التكاليف المستمرة ، وفرض تشويهات على مواقع أخرى من الاقتصاد في الوقت نفسه، وعادة ما تتم موازنة المكاسب المضافة إلى الموازنة من خلال أسعار الصرف المتعددة، كما أن خسارة المصرف المركزي والضرائب الضمنية المفروضة على نشاطات صرف القطاع الخاص، توازن عادة المكسب الذي تحصل عليه الموازنة من خلال أسعار الصرف المتعددة.
- لا شك أن العلاقة بين الإنفاق العام والدين العام المحلي يجب أن تكون طردية، إذ إنه كلما زاد الإنفاق مع بقاء إيرادات الدولة على حالها، ازداد العجز الذي تموله بالدين العام المحلي، كما أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام المحلي وقيمة الصادرات في الميزان التجاري، وخاصة أن نسبة كبيرة من الدين العام قد تراكمت بسبب عدم تسديد بعض الاعتمادات المفتوحة من قبل المصرف المركزي، ويتوقف سدادها أو تخفيض الزيادة في الدين العام بزيادة حصيلة قيمة الصادرات[١٣٠].
- توجه أسعار الصرف المتعددة السوق، ولاسيما عندما تكون القيود الكمية على الاستيراد سارية المفعول، يدفع السعر المرتفع نسبياً في السوق الموازي بعض الأشخاص إلى بيع العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من المصارف المركزية أو المصارف الأخرى.

(*) أهداف تعدد أسعار الصرف:
- تعزيز أرباح تصدير السلع والخدمات.
- إعاقة بعض عمليات الاستيراد والخدمات التي يقوم بها القطاع الخاص.
- قيام الحكومة بشراء عملة أجنبية لغرض الاستيراد.
- تمويل استيراد بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

[١٣٠] نوري عبد السلام بريون: الدين العام في ليبيا "نشأته وتطوره وآثاره على الاقتصاد الوطني"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000، ص86.

- يؤدي فرق أسعار الصرف إلى تشجيع المنتجات المحلية المدعومة والسلع المستوردة الرخيصة على عبور الحدود بطريقة غير شرعية (تهريباً) باتجاه الدول المجاورة بغية الاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف، ويؤدي ذلك إلى خسارة الموارد الوطنية.

المبحث الثاني:– متطلبات تحسين القدرة التنافسية.

تكمن أهمية المنافسة في عالم الاقتصاد اليوم في كونه يضع المنتجين في أجواء المنافسة، ومن شأن ذلك أن يحثهم على الاستجابة لرغبتهم في زيادة المكاسب إلى أقصى حد، كما يحثهم على الاستجابة لاحتياجات المستهلك بأرخص الأسعار، فلو لم يسارعوا إلى القيام بذلك لسبقهم غيرهم، فوفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية تتطلب المنافسة عدداً كبيراً من الباعة، إذ إن عدداً صغيراً من المنتجين قد يتحدون فيما بينهم، ما قد يؤدي إلى إحداث تنافر بين الحجم الفعلي للتوظف وحجم السوق، ففي الحالات التي يكون فيها حجم التوظف كبيراً جداً، قد يعجز السوق عن تحمل أكثر من منتج واحد فاعل، فالأسواق المحلية العربية إما أن تكون صغيرة جداً أو منقسمة بحيث تبرر وجود أكثر من مصنع لتوفير السلع، ولهذا يمكن القول إن عدداً كبيراً من المصانع في الدول العربية يعد في الواقع احتكارياً بسبب السوق المحدود، فقد وضعت بعض النظريات الخاصة بالأسواق المستجيبة للمنافسة، والتي تؤكد أن التهديد بالمنافسة عامل هام، كما أن الخوف من هجوم فجائي أو حملة فجائية "على طريق أضرب وأهرب" ، يقوم بها منافس جديد قد يخلق الجو المناسب الضروري لتشجيع استجابة التكاليف المختلفة.

لقد أثبت مفهوم "المنافسة المحتملة" أنه ذو شعبية كبيرة لدى مناصري الخصخصة لكونه يوفر الأساسات التي تخول بقاء المؤسسة التجارية احتكارية، دون الحاجة إلى قوانين صارمة، شريطة أن تكون مداخيل المنافسة حرة ، على الرغم من عدم مناقشة هذه الفكرة في العالم العربي، من الممكن أن ينجذب المجتمع إلى شعار مماثل في حال كان معتاداً على أساليب السوق في التعامل، إذ لطالما كان أسلوب الهجوم الفجائي "أضرب وأهرب" ميزة من مزايا التعامل التجاري على مر العصور، ولا يزال حتى اليوم، مع ذلك لا تزال المشكلة التي يعرضها شعار الأسواق المستجيبة للمنافسة قائماً إذا ما كانت الصناعة متميزة باله در في التكاليف، إذ يعني ذلك أن تكلفة بعض العمليات لا يمكن إخراجها عن حدود الاستخدام، ولذلك قد تحول التكلفة المهدورة الهائلة دون وصول المنافسين، فإن أي شخص يتراجع يعفى من التكاليف.

إن اندماج الدول النامية بالسوق العالمي في ظل العولمة ، وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير القدرة التنافسية في مختلف المجالات، الأمر الذي يعد أداة جيدة لرفع قدرة الدول العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي [١٣١]،

[١٣١] رياضي بن جليلي: سياسات تطوير القدرة التنافسية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعني بقايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والقانون، 2009، السنة الثامنة، ص 14.

كما تمثل زيادة القدرة التنافسية هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى، وهو رفع مستوى الرفاه للمجتمع وإحداث التنمية المستدامة.

إن أبسط وأكثر الوسائل العملية لتطوير المنافسة وتوفير "الخوف" المتمثل في دخول البضاعة المنافسة وفقاً لما تمليه السياسة التنافسية، تقوم على أساس إلغاء القيود على الواردات، وهي وسيلة تشكل خطوة سهلة من الناحية الإدارية ، ويمكن أن تؤمن تحققاً أكيداً يبعدها عن تهديد الاحتكارات المحلية، ومن الطبيعي أن تنبثق بعض المشاكل نتيجة لهذه السياسة، إذ إن إلغاء القيود التي تحول دون دخول الواردات قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، تستطيع السياسة أن تتغلب عليه بتكيفها، ما قد يؤدي إلى ظهور مشاكل أخرى، وتدعم كل المناقشات حول الصناعات الإستراتيجية حاجاتها إلى الحماية، بالإضافة إلى ذلك وفي إطار تطوير نظرية الأسواق التي هي عرضه للمنافسة، فقد كُتب الكثير عن المشاكل المتعلقة بالمنافسين الجدد الذين يتبعون سياسة اصطياد الفرص "أضرب وأهرب"، وعليه فإن تحسين بيئة الأعمال يمثل جزءاً لا يتجزأ من تحرير التجارة لتحفيز القطاع الخاص على زيادة الأنشطة التي تولد فرص العمل في الاقتصاد الوطني، ويتطلب الأداء الأفضل للتجارة لا مجرد تحرير التجارة التقليدي وحسب، بل كذلك تطوير الأطر التنظيمية لوضع القواعد المناسبة لمعالجة حالات إخفاق السوق، واتخاذ الإجراءات المساندة للمنافسة التي ترمي إلى تعزيز دخول شركات جديدة وخروج الشركات العاجزة عن تغطية مصروفاتها، كما يتعين على بيئة الأعمال وهيكلها البنيوي أن تسمح للشركات الوطنية بالوصول إلى مدخلات أعمال ذات جودة وبأسعار عالمية، وهناك حاجة أشد في الدول العربية سواء منها التي وقعت على اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة، أو تلك التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمصاحبة الجهود التي تبذلها في تحرير أسواقها المحلية للمنافسة الدولية، وبناء الأطر التنظيمية اللازمة للمنافسة في السوق وتعزيزها. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية مثل السعودية 2005 [١٣٢]، وليبيا التي هي في طريقها إلى الانضمام، قد قامت بفتح العديد من قطاعاتها للمنافسة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، وصاحب هذا الانفتاح إدخال الإصلاحات المطلوبة لوضع الأطر التنظيمية للمنافسة.

إن تنويع اقتصاديات الدول العربية وصادراتها عن طريق الاتجاه إلى الصناعات التحويلية ، ليس فقط بالاعتماد على الميزة النسبية على أساس كثافة الموارد الطبيعية مثل المواد الأولية والقرب من الأسواق الرئيسية، وإنما أيضاً بمواكبة التقنيات الجديدة ، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي لتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة ، والتشجيع على الابتكار والإبداع، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما في ذلك إعادة النظر في هيكلية ومخرجات التعليم وطرق تأهيل العاملين في الصناعة، وأيضاً الاتجاه إلى

[١٣٢] جمال زروق ، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، الندوة السنوية الـ 17 بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، خلال 19-20/ نوفمبر/ 2006.

تصنيع مواد وسيطة ونهائية، ومنتجات صناعية ديناميكية مثل الأدوية والإلكترونيات وغيرها. ومن الأهمية بمكان مواكبة عملية تطوير الإنتاج الصناعي، وتحرير بيئة الأعمال ، والاهتمام بها بتذليل الحواجز الإدارية التي تعيق عمل الشركات والتسويق والتبادل التجاري ، بما في ذلك إزالة الحماية الجمركية أمام استيراد مستلزمات الإنتاج وتحرير الخدمات الأساسية كالنقل لتوفير السرعة المطلوبة لتلبية الطلب في الأسواق العالمية، وكذلك لدعم الصناعات العربية للمنافسة في تلك الأسواق[١٣٣].

وعليه، فإن تحديث الصناعة للقدرة على المنافسة يتبلور في مجموعة من النقاط[١٣٤]:

1- رفع مستوى المهارات التكنولوجية إلى المستوى العالمي.

2- تحسين مستوى أداء العاملين.

3- تعظيم فرص الاستثمار الصناعي داخل القطر.

4- تقوية منظمات الأعمال والغرف الصناعية كأنظمة ومستوى الخدمات.

5- زيادة الصادرات الصناعية.

6- تطوير مناخ الإنتاج وتحسينه بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية.

7- المساعدة على تطوير السياسات التنظيمية التي تحكم الصناعة.

8- تعظيم إتاحة المعلومات عن الأسواق للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً:- تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي.

بالرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة مما انعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن ذلك لا يدل على حقيقة الأمر، إذ يتطلب النظر إلى **عدة أمور من أهمها:**

- مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية.
- معدل الإنتاجية في القطاعات غير النفطية.
- مستوى المعيشة الحقيقي.

فبالرغم من الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وفي قيمة العملة الوطنية، إلا أن الاقتصاد الليبي يعاني تدنيَ الإنتاجية وضعفها في القطاعات غير النفطية، إذ وصلت إلى معدلات متدنية وضعيفة جداً ، وبالأخص في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، وبالذات في القطاعين الصناعي والزراعي، فالإنتاجية متدنية بكل المقاييس في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط والغاز، ومن ثم ضعف بل

[١٣٣] التقرير الاقتصادي الموحد 2007، صندوق النقد العربي القطاع الصناعي، ص 88.

[١٣٤] خالد محمد رمضان راشد، فاعلية الصناعة ودوره في تنمية الصادرات، رسالة غير منشورة ، الدراسات العليا / طرابلس 200 ، ص117.118.

انعدام المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في تلك القطاعات . ويتضح ذلك من خلال الإشارة **إلى عدة جوانب، منها**[١٣٥]:

1- المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ؛ فهي لا تزال محدودة بالرغم من صدور القانون رقم " 5" لسنة 1997، والقانون رقم " 7" لسنة 2003 بشأن الاستثمارات الأجنبية، وما يقدمه من حوافز وتسهيلات، وتشير بعض الإحصائيات إلى دخول بعض رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن 80% من هذه الأموال في القطاع النفطي، وما زال الأمر يحتاج إلى تمهيد الأرضية الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وتوفير المزيد من الضمانات لإضفاء الثقة والشفافية في السياسات وفي المناخ القانوني والإداري العام.

2- المقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، لا تزال محدودة جداً بالرغم من دخول العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض الدول العربية والمتوسطية حيز التنفيذ، فالمنتجات الوطنية ما زالت غير قادرة على الدخول في الأسواق الأجنبية، فالأمر في بدايته ويتطلب الكثير من الجهد فيما يتعلق بالمواصفات والمعايير الدولية اللازمة للحضور في السوق الدولي.

3- قوة المركز المالي للدولة ، ونشير في هذا الصدد إلى أن المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي تعززت من خلال تعزيز الوضع المالي، حيث تمكنت ليبيا من زيادة حجم الاحتياجات من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 54 مليار دينار حتى نهاية 2005 بعد أن كانت نحو مليارين عام 1995[١٣٦].

وأما بالنسبة لسياسات المنافسة فإن ليبيا تطبق سياسات الأسواق التنافسية في جميع السلع ما عدا بعض السلع الأساسية ، مثل السلع التموينية ، بالإضافة إلى البنزين والغاز والكهرباء، حيث ألغيت القوانين والتشريعات التي كانت تقصر استيراد الكثير من السلع وتوزيعها على جهات معينة، وأبقت على السلع باستثناء بعض منها متروكة للقطاع الخاص[١٣٧].

كما سجل الاقتصاد الليبي خلال الفترة موضوع البحث العديد من التطورات التي تحمل في طياتها بوادر نهضة اقتصادية شاملة، وقد تميزت هذه التطورات بنمو اقتصادي قوي، وفوائض مالية محلية وخارجية ملحوظة، وتوسع في الاستثمارات الخارجية، وترافقت هذه التطورات مع عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأتها ليبيا سابقاً والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد سوقي منفتح ، وخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخاصة المحلية والدولية.

---

[١٣٥] عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، مجلة ليبيا اليوم "يومية مستقلة"، 2007/06/27، ص5-6.

[١٣٦] نشرة مصرف ليبيا المركزي، 2006.

[١٣٧] مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لجنة التنسيق العليا، الفريق الاستشاري، ص12- 13.

ثانياً :– ومن أهم الإجراءات المعتمدة في الإصلاح الاقتصادي عام 2006 والتي يتوقع منها تحسين التنافسية في الاقتصاد الليبي[١٣٨]:

1- تخفيض الحد الأدنى من رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي المطلوب ، من 50 مليون دولار إلى 1.5 مليون دولار.

2- إزالة احتكار الدولة فيما يتعلق بالاستيراد عن السلع كافة، وحصرها في قطاع المنتجات النفطية والأسلحة والصناعات التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال ، مثل الحديد والصلب وا لأسمنت. غير أن السياسة الاقتصادية الحالية حررت أسعار أغلب هذه الصناعات وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (318) الصادر في 2003(*)، كما أن بعض شركات القطاع العام معروضة في الوقت الحاضر للاستثمار الأجنبي كلياً أو بالمشاركة [١٣٩]، ولقد وضعت خطة زمنية لتوسيع ملكية الكثير من هذه الصناعات عن طريق بيع أسهمها للجمهور، بما في ذلك العامل ون فيه، وقد أسست لذلك الهيئة العامة للتمليك.

3- دمج 21 مصرفًمناطقياً ، ووضع خطة تنموية لهيكلة المصارف الحكومية.

4- تفعيل الجهود لتقوية الرقابة على المصارف وتحديث نظام الدفع.

5- إقامة مكتب كبير لدافعي الضرائب.

6- تخفيض الضريبة الاستهلاكية لتتراوح ما بين 15% و25%، وإعفاء بعض السلع الوسيطة من ضريبة الاستهلاك، وإعفاء بعض السلع الرأسمالية والوسيطة من ضريبة 4% على خدمة الواردات.

7- فتح 51 مكتباً عبر البلاد لمنح تراخيص للأعمال.

8- تخفيض التعريفة على استهلاك الكهرباء على الصعيد المحلي.

9- إصدار مرسوم يطلب من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع غير النفطي، أن يتم تنفيذها من خلال مشاريع مشتركة مع نسبة ليبية في رأسمالية المشروع لا تقل عن 35%.

كما خصصت موازنة عام 2007 مبالغ كبيرة وإضافية في مجالات البنى التحتية، التعليم، الصحة، تنمية الثروة البشرية، زيادة في قطاع الهيدروكربون من أجل تحفيز إنتاجية هذه القطاعات، إضافة إلى سعيها المتواصل للحد من البطالة، وإيجاد الوظائف للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الليبية . وقامت الحكومة الليبية بوضع قوانين جديدة و اتخذت إجراءات عديدة خلال الفترة 2004 -2006 لتسهيل المعاملات على الاستثمار ، فتم إعطاء مهلة 30 يوم اً كحد أقصى للموافقة على طلبات الاستثمار المقدمة، بالإضافة إلى إزالة المعوقات أمام التجارة الخارجية وتخفيض لائحة الاستيراد المحظورة من 31 سلعة إلى 17 سلعة، كما أنها أصدرت قانوناً جديداً للتعريفة يلحظ معدلين فقط، 10% على التبغ والسجائر،

---

[١٣٨] مذكرة انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري، 2005/6/28، ص41.

(*) وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون رقم (13) لسنة 1989.

[١٣٩] التقرير الاقتصادي العربي 2008.

وصفر بالمئة على مجمل السلع والبضائع الأخرى المستوردة، فيما زيدت الضريبة على الإنتاج والاستهلاك لتتراوح ما بين 25–50% على السلع المستوردة، و 2% على السلع المنتجة محلياً [١٤٠]، كذلك أنشأت الحكومة صندوقاً استثمارياً لإدارة جزء من الإيرادات النفطية العائدة إليها، وفي المجال المالي والمصارف اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً للمصارف يؤكد استقلالية البنك المركزي ويعطيه صلاحيات شاملة ، ولاسيما فيما يتعلق بالترخيص والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل في ليبيا.

كما ينبغي أن تركز سياسات توسيع قاعدة الإنتاج على المحاور الآتية[١٤١]:

- إصلاح قانون ملكية الأراضي.
- مواصلة الجهود لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، بما في ذلك إصلاح قانون العمل.
- إصلاح النظام القضائي وتقويته من أجل تبسيط وتسريع إجراءات فض المنازعات، وتعزيز ثقة القطاع الخاص في المؤسسات القانونية الليبية.

[١٤٠] التقرير الاقتصادي العربي 2008، ليبيا، ص 358-359.
[١٤١] صندوق النقد الدولي، 2005، توصيات حول إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا ، ص16.

الفصل الرابع
الآثار المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية

المبحث الأول:– اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعات التحويلية.

المبحث الثاني :– الصناعات التحويلية في ظل تحرير التجارة الخارجية الليبية.

مقدمة

شهد العالم على مدى العقدين الأخيرين تغييرات هائلة على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، فعلى الصعيد السياسي حدث تغير كبير في طبيعة العلاقات الدولية، وذلك إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول دول أوروبا الاشتراكية إلى النظام السياسي التعددي ، وعلى الصعيد الاقتصادي تم في منتصف التسعينيات قيام منظمة التجارة العالمية بعد مرور ثماني جولات للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، استمرت على مدى فترة زمنية طويلة بدأت منذ عام 1949، وقد أوضحت تلك الجولات – وبخاصة الجولة الأخيرة (جولة ا لأورجواي 1986 –1994)– صعوبة المفاوضات الناجمة عن التناقضات المصلحية بين الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها، والتناقضات القائمة بينها كمجموعة لها خصائص متشابهة ، وبين الدول النامية ذات الخصائص المتمثلة فيما يتعلق بتحديات التنمية التي تواجهها.

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالمية من جميع القيود والعوائق، وتوسيع حركة انتقال السلع والخدمات وتسهيلها، وحماية الملكية الفكرية في المجالات الإنتاجية المختلفة . وتضم هذه المنظمة في عضويتها نحو 149 دولة، إضافة إلى عدد من الدول التي تمر الآن بوضع عضو مراقب ، ومن بينها ليبيا التي أخذت الصفة سنة 2004، فقد تقدمت ليبيا بطلب الانضمام إلى المنظمة سنة 2001، إضافة إلى عدد آخر من الدول تقدمت بطلب العضوية للمنظمة.

ويدرك معظم المراقبين مدى تناقضيه هذا المشهد الدولي ، فهو يضم الدول الصناعية التي تشكل الدعائم الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي الدولي على صعيد الصادرات والواردات، ودولاً أخرى تواجه مشكلات العوز والفقر والبطالة والمديونية الخانقة، والحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويمهد إنشاء منظمة التجارة العالمية في الواقع استكمالاً للركائز الثلاثة التي تقف عليها اليوم حركة المال والتجارة العالمية الممثلة في المصرف وصندوق النقد الدوليين، وعلى هذا النحو يكون المشهد الدولي قد تلاءم تماماً مع الرسم الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تنفيذه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تختلف وجهات النظر حول الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية، فهناك من يرى أنها ستعمل على ازدهار التجارة العالمية، وترفع من مستوى الجودة والأداء ، وتكمل الدور الذي قامت به الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة فيما يتعلق بتشجيع التجارة العالمية وتوسيعها، وفي جانب آخر ينظر إلى المنظمة بعين الشك والريبة حول إيجابية الدور الذي يمكن أن تقوم به على صعيد اقتصاديات كل الدول الأعضاء ، وأنها مجرد أداة فرضها تطور البنى والعلاقات الاقتصادية والمالية والسياسية لترسيخ اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية المتقدمة، وتعميق الدور الخطر للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الكبرى، ومن هنا يمكن القول والتأكيد أن ليبيا التي تشغل صفة مراقب الآن، وهي في طريقها للانضمام إلى المنظمة ، ستعاني ما تعانيه الدول النامية الأخرى، وبذلك فإن هذا الجزء من

الدراسة اهتم بمستقبل الصناعات التحويلية الليبية في ظل التطلع إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين كالتالي:

المبحث الأول:– اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعات التحويلية.

حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات في جولة أورجواي، وذلك مع استمرار العمل بالعديد من قواعد اتفاقية الجات القديمة، بالإضافة إلى الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، كما ألحق بمجموعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (31) قراراً أو إعلاناً أو مذكرة تفاهم صادرة عن لجنة مفاوضات أورجواي، وأصدرها الوزراء في اجتماع مراكُش لإقرار اتفاقيات جولة أورجواي وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في مراكش عام 1994، وأصبحت تكون أساس عمل منظمة التجارة العالمية، وكان الإعلان الرسمي لإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995، وتوالت بعد ذلك أربعة اجتماعات وزارية تمثل سلطة المنظمة، انعقد الأول في (سنغافورة) 1996، والثاني في (جنيف) 1998، وانعقد الثالث في (سياتل) سنة 1999، أما المؤتمر الوزاري الرابع ففي (الدوحة) 2001[١٤٢].

لقد أثر ميلاد منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي وفي العلاقة بين الشمال والجنوب، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87% من واردات العالم، و 94% من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسيات لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة ، تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي، التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضٌ على كل دول الجنوب الانضمام إلى المنظمة.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنوضح الآثار الذي يمكن أن تلحق بقطاع الصناعات التحويلية الليبية من جراء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، من خلال الاتفاقيات المتعلقة بتحرير تجارة السلع الصناعية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الاتفاقيات التي تتعلق بالصناعات التحويلية، ومشكلة الدعم والإغراق.

أولاً:– اتفاقية تحرير المنسوجات والملابس.

طالبت البلدان النامية بإدخال هذا البند في مفاوضات (الجات)، من أجل الإلغاء التدريجي لقيود الحصص المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة، حيث يقدر حجم النشاط بـ(240) مليار دولار سنوياً، أرادت البلدان النامية إزالة هذه الاتفاقية خلال خمس سنوات، في حين أصرت الولايات المتحدة على إزالتها خلال 15 سنة، وقد توصلت الأطراف إلى إزالة القيود تدريجياً، وإزالة جميع الحصص الباقية الواردة في اتفاقية الألياف المتعددة بحلول 2005، إضافة إلى حق الأعضاء في حماية مصالحها باستخدام

[١٤٢] عادل محمد خليل: منظمة التجارة العالمية "أهم الاتفاقيات"، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2.

إجراءات للوقاية من خطر زيادة الصادرات إليها من المنسوجات والملابس، والتي تسبب خسائر جسيمة تصيب صناعتها الوطنية التي تنتج أصنافاً مماثلة.

وم ع أن الاتفاق يمثل خطوة إيجابية مهمة بالنسبة إلى تجارة المنسوجات والملابس، وخصوصاً من منظور الدول النامية، إلا أن درجة التحرير التي سينجزها قد لا تكون بالضخامة التي صورها بعض المراقبين، **لعدة اعتبارات؛ منها**[١٤٣] :

1- من الواضح أن برنامج الدمج التدريجي للمنتجات في الجات 1994، قد استبقى نصف كمية الواردات من المنسوجات والملابس للدمج في المرحلة الممتدة بين (2002-2005)، وبالنظر إلى ضخامة النسبة، فإنه من المستبعد أن تطالب بعض الدول المستفيدة من تقييد التجارة في القطاع بمد فترة الدمج لهذه الشريحة، ومن ثم إطالة فترة الحماية إلى أكثر من عشر السنوات المتفق عليها.

2- ترك الاتفاق لكل دولة حرية اختيار المنتجات التي يتم إخراجها من اتفاقية الألياف المتعددة في كل مرحلة، مع اشتراط أن تتضمن المنتجات أصنافاً من كل قسم من أربعة أقسام تم تحديدها، وليس من المستبعد أن تختار الدول المتقدمة المنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة كي يتم دمجها في الجات 1994 في المراحل الأولى، وهو ما يعني بقاء أسوار الحماية إلى أكثر من عشر السنوات المتفق عليها.

3- أجاز الاتفاق (المادة 6) للدول اتخاذ إجراءات وقائية خلال الفترة الانتقالية (10) سنوات، على أساس تمييزي (أي ضد دول بعينها خلافاً لما تنص عليه المادة (19) من اتفاقيات الجات)، إذا وجدت الدول المستوردة أن الواردات من منتج معين لم يتم إدماجه في الجات 1994، قد تدفقت ، أو من المحتمل أن تتدفق ، بكميات ضخمة تلحق ضرراً جسيماً ، أو تهدد بوقوع ضرر بالصناعة المحلية، وقد أدخل الإجراء الوقائي بناءً على إلحاح دول الاتحاد الأوربي التي تشبثت بحماية أسواقها، ويلاحظ أن معايير تحديد الضرر الجسيم تتسم بمرونة شديدة، مما يشير معه اتخاذ الإجراء الوقائي من جانب الدولة ذات المصلحة، وقد نص الاتفاق أنه عند تطبيق الإجراءات الوقائية الانتقالية، سوف تمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً، وللدول التي يكون إجمالي صادراتها من المنسوجات والملابس صغيراً بالمقارنة بحجم صادرات الدول الأخرى الأعضاء، والتي لا تمثل صادراتها غير نسبة صغيرة من الحجم الكلي لواردات هذا المنتج في الدول المستوردة[١٤٤].

وللإشراف على عملية التطبيق لهذه الاتفاقية تم إنشاء جهاز مراقبة المنسوجات للإشراف على تنفيذ أحكام اتفاق المنسوجات، ويتألف الجهاز من رئيس وعشرة أعضاء، ويضع الجهاز قواعد وإجراءات العمل به، باعتباره جهازاً دائماً يعتمد في عمله على الإخطارات والمعلومات والطلبات التي تقدمها إليه الدول الأعضاء في المنظمة، ويصدر توصياته المتعلقة بالمشاكل محل النزاع والتشاور بين الدول، ويقوم هذا

[١٤٣] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة علوم إنسانية، العدد31، السنة الرابعة، 2006، ص14.

[١٤٤] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص357.

الجهاز برفع تقريره الشامل عن تنفيذ أحكام الاتفاق، وفقاً للمراحل المتعلقة بدمج القطاع إلى مجلس التجارة في السلع، وذلك قبل نهاية كل مرحلة من مراحل عملية الإدماج بستة أشهر على الأقل[١٤٥].

ثانياً:– الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع الصناعية.

تنص اتفاقية منظمة التجارة العالمية على أنه بحلول عام 2005، سيتسع نطاق السلع المصنعة المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية، وإلى خفض كبير في الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى.

ولقد تم التوصل فيما بين الدول الأعضاء المشاركة في جولة أوروجواي إلى بروتوكول لتأمين وصول السلع إلى أسواق بعضها البعض، تضمن مجموعة من الأحكام التكميلية لتنظيم تحرير التجارة في السلع المصنعة . وينص البروتوكول على أن ترفق به كل الجداول المقدمة من الدول الأعضاء، والتي تتضمن التنازلات الجمركية، والمزايا التفضيلية المتبادلة، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية العامة، ويلتزم كل عضو بتنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها تدريجياً، وبقدر متساوٍ على خمس شرائح سنوية، ولمدة خمس سنوات، تبدأ اعتباراً من 1995[١٤٦]، ولعل أبرز ما أسفرت جولة أوروجواي عنه هو تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية 38% في المتوسط من حجم التجارة من المنتجات المختلفة، الأمر الذي يهبط بمستوى التعريفة من 6.3% إلى 3.9% في المتوسط، أي إن مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية المتقدمة بعد جولة أوروجواي سيكون في حدود ربع ما كان عليه في أواخر الأربعينيات، ومعظم هذا الخفض في التعريفات الجمركية قد جاء نتيجة اتفاقيات خاصة بين الدول الصناعية على هامش جولة أوروجواي، وخصوصاً الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوربي، واليابان[١٤٧].

فهناك نسبة كبيرة من المنتجات الصناعية مسموح بدخولها أسواق الدول الصناعية من دون رسوم جمركية، كالأدوية، ومعدات البناء، والمعدات الطبية، والصلب، ولب الورق، والبيرة، والمشروبات الروحية، والأثاث، والآلات الزراعية.

فالدول النامية قدمت تنازلات مهمة في مجال خفض التعريفات الجمركية، وتحرير التجارة بالنسبة إلى السلع الصناعية، ذلك في إطار برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي، وهذه التخفيضات لا تقل ، إن لم تزد، عما قدمته الدول الصناعية في كثير من الحالات، وأما بالنسبة للدول النامية، فلا تملك خيار الرفض

---

[١٤٥] عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للنشر والطباعة، 2003، ص 227.

[١٤٦] أسامة المجذوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1997، ص106.

[١٤٧] عبد الناصر نزال العبادي: منظمة التجارة العالمية (wto) واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص70-71.

لهذه الحرية التجارية ، فلا يبقى أمامها سوى محاولة دراسة الاتفاقيات الخاصة بالسلع، و آثارها وكيفية التعامل معها[١٤٨].

فبالنسبة للتشريعات يجب على العضو أن يضع القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية اللازمة لتحديد القيمة الجمركية، ويجب أن تذكر التشريعات إذا ما كانت هناك نفقات معينة سيتم تضمينها أو عدم تضمينها في التقييم الجمركي، **وهي كالآتي**[١٤٩]:

1- نفقات النقل إلى مكان الاستيراد.

2- نفقات الشحن والتفريغ والمناولة.

3- نفقات التأمين.

ويتعين أن ينص التشريع على الحق في الاستئناف، ويمكن أن يكون الاستئناف الأول أمام سلطة إدارية، ولكن يجب أن يكون هناك حكم يكفل أيضاً الحق في الاستئناف أمام سلطة قضائية.

ثالثاً:- مشكلة الدعم.

من أهم ميزات الاتفاق حول الدعم والإجراءات المضادة له، التوصل إلى تعريف واضح للدعم، وتوضيح الأنواع المختلفة له من حيث مدى إمكانية اللجوء إليها من عدمه ، فالدعم هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة، أو أية هيئة عامة، تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل فعلي للأموال؛ أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض؛ أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة، كما في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية ؛ أو شكل تقديم خدمات أو سلع، أي دعم عيني، خلاف البينة الأساسية فضلاً عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول . وتعود أهمية إدخال الضرائب المحلية وإعانات الدعم في جولة أوروجواي إلى التأثير الكبير لهذه الأدوات المحلية في التجارة العالمية، خصوصاً أن جولة أوروجواي بدأت وقد وصل معدل الرسوم الجمركية على السلع المشمولة باتفاقيات الجات إلى أقل من (10%) في المتوسط[١٥٠].

ويختلف جوهر مشكلة إعانات الدعم في الدول النامية عنه في الدول الصناعية المتقدمة . وعلى العكس من حكومات الدول المتقدمة فإن معظم حكومات الدول النامية لا تقدم إعانات دعم للزراعة لمساعدة المنتجين على إغراق السوق العالمية بسلع زراعية رخيصة، فقد تم الاتفاق على إلغاء عدد من أدوات السياسة الاقتصادية (*) المرتبطة بمسألة الدعم، سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية، وهي الأدوات التي أقرتها جولة الأوروجواي.

---

[١٤٨] محمود صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 125.

[١٤٩] بهاجيرات لال داس ، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ترجمة أحمد يوسف الشحات ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 ، ص 151- 152.

[١٥٠] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص361-362.

(*) منها :

-سياسة دعم الأسعار - سياسة دعم الدخل المرتبطة بالإنتاج - إعانات الدعم الأخرى التي تمثل في حد ذاتها تمييزاً تجارياً ضد الواردات.

ومن أجل تحديد مفهوم الدعم فنياً اقترحت المجموعة الأوربية استخدام مقياس كلي للدعم يرتكز على معامل الدعم للمنتج، وعلى أساس هذا المعيار الذي يوفر قدراً معقولاً من المنافسة المتكافئة في المبادلات الدولية، تم الإبقاء على عدد من أدوات السياسة الاقتصادية التي تحقق قدراً من التوازن والنمو الاقتصادي المحلي في الدول النامية، مع الإقرار بأن هذه الأدوات يجب تقليل الاعتماد عليها، والتخلص منها تدريجياً. والأدوات التي تم الإبقاء عليها هي[١٥١]:

1- المنح والقروض المدعمة التي توجه لأغراض الاستثمار.

2- سياسات دعم الدخل غير المرتبطة بالإنتاج.

3- برامج الدعم المرتبطة بالمحافظة على البيئة.

4- إعانات الدعم المقدمة لمواد الغذاء في السوق المحلية.

- **أشكال الدعم:**

وفقاً للفقرة الأو لى من المادة الأولى من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ، يكون الدعم موجوداً إذا اتخذ أحد الأشكال **الآتية**[١٥٢]:

- التحويل المباشر للأموال الحكومية في شكل منح أو قروض أو رأسمال إلى المشروع بشروط ميسرة.
- تنازل الحكومة عن بعض الإيرادات المستحقة لها.
- توفير الحكومة للتجهيزات الأساسية اللازمة للإنتاج ، أو شراء السلع بسعر لا يعكس التكلفة الحقيقية.
- إعانات الدخل والإنتاج.

وبذلك فإنه عند الدعم لابد من توافر شرط أساسي، وهو صفة التخصيص؛ أي إنه يوجه إلى مؤسسات معينة أو سلعة أو مشروع بذاته، أو أن تكون الشروط التي تحكم الحصول على الدعم شروط غير محايدة.

رابعاً:- اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

حدث في النصف الثاني من القرن العشرين تطور هائل، أفضى إلى إنتاج سلع مبتكرة وتقديم خدمات جديدة متميزة، وهذا التطور التقني ما هو إلا نتاج الإبداع الفكري ومحصلة البحوث والدراسات، التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، ولاسيما في الدول المتقدمة، فقد تركزت المناقشات على تحقيق توازن بين حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية والأهداف الوطنية للدول النامية ؛ ومن أهمها نقل التقنية، وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات اختراع، وخاصة ذات الحساسية الاجتماعية مثل

[١٥١] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 15 – 16.

[١٥٢] محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 149.

الأدوية[١٥٣]، فتمت الموافقة على اتفاقية الملكية الفكرية بإلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، لتأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية التي يملكون ناصيتها، بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة لعمليات التقليد التي انتشرت في عدد كبير من البلدان النامية، والبلدان المتحفزة للنمو، خاصة في منطقة الشرق الأقصى.

ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتصل بالناتج الذهني والفكري ، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات، والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري[١٥٤].

تضم الاتفاقية (73) مادة تمثل الوثائق القانونية الدولية الرئيسية لتنظيم حقوق الملكية الفكرية، وتعد مكملة لاتفاقية (برن) للمصنفات الفنية والأدبية، واتفاقية (باريس) للملكية الصناعية، واتفاقية (روما) لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات، ومعاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة، وتنص الاتفاقية على التزام الأعضاء بمنح مواطني البلدان الأخرى أعضاء المنظمة معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها، فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، كما تنص على مبدأ تطبيق الدولة الأولى بالرعاية على الدول الأعضاء في الاتفاقية، كما تناول مواد بشأن احتساب الحماية أو استمرارها، ومواد تتعلق بمعايير ضمان حقوق الملكية الفكرية، ونطاق استخدامها، وكذلك قضايا التصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع والتصميمات التخطيطية والرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة، وحماية المعلومات السرية، والرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية، كما تتناول قضية تنظيم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وكذلك تضم ما يتعلق بالتدابير الحدودية والإجراءات الجنائية والترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية[١٥٥].

وقد تأثرت الصناعة في الدول النامية عموماً وفي الوطن العربي، وخاصة الصناعات الدوائية والغذائية والكيماوية والإلكترونية وغيرها بتلك الاتفاقية، إذ أدت ، وستؤدي مستقبلاً، إلى تحميل تلك الصناعات أعباء مالية إضافية تثقل عليها في ميادين التنافسية التجارية، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة الصناعية هي المولدة الأكبر لبراءات الاختراع والمبتكرات التقنية الصناعية الإنتاجية المباشرة، والخدمية الصناعية بصورة غير مباشرة، وهذه الأمور جميعها متعلقة بقضايا نقل التكنولوجيا وقواعد سلوكها وقيمتها المادية، والدول العربية عامة مستوردة أكثر مما هي مولدة للتقنيات وبراءات الاختراع، مما سيؤدي من ناحية إلى زيادة تكاليف الإنتاج للصناعات العربية المعتمدة على استخدام براءات الاختراع المولدة خارج حدودها.

أما من الناحية الإيجابية فإن تلك الاتفاقية ستحمي براءات الاختراع العربية، والتقنيات الصناعية العربية الإنتاجية والخدمية. فعلى سبيل المثال تولدت في الوطن العربي العديد من الابتكارات الصناعية الإنتاجية

---

[١٥٣] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 77.

[١٥٤] فضل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000، ص66.

[١٥٥] فلاح سعيد جبر: انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2001.

في مجالات تصنيع التمور وخدمة النخيل والتعامل مع بعض المواد المعدنية، واستنباط العديد من البذور المحسنة وغيرها، وقد نقل عدد من تلك الابتكارات وغيرها إلى الخارج دون حفظ الحقوق العربية، وهذا الأمر يستلزم إنشاء أو تطوير اً القائم من مراكز تسجيل براءات الاختراع عربياً ، والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، والعمل على تشجيع المبادرات التقنية والعلماء العرب ومراكز الأبحاث العلمية.

ويشير بعض الباحثين إلى أن الإلحاح في عقد اتفاقية جديدة لحماية الملكية الفكرية جاء نتيجة ضغوط قوية مارستها الشركات متعددة الجنسيات على حكوماتها لإدخال حماية الملكية الفكرية تحت مظلة اتفاقيات الجات، بالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مئة سنة، علاوة على تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية منذ عام1967 وتضم في عضويتها 132 دولة.

خامساً:– الإجراءات الوقائية في الاتفاقية.

الأصل بأن الإجراءات المسموح بها طبقاً للمادة (19) من اتفاقية الجا ت 1947، والتي تتيح للعضو المتضرر ضرراً جسيماً فعلياً أو محتملاً من تدفق متضخم للواردات من منتج معين، أن يقوم بتعليق أو تعديل التزاماته كلياً أو جزئياً فيما يتعلق بالتعريفات على المنتج بغض النظر عن مصدره، أي إن الإجراء يجب أن يطبق بصورة غير تمييزية، ولا يوجه إلى دولة أو دول بعينها تقوم بتصدير المنتج، وقد احتفظ الاتفاق الجديد حول الإجراءات الوقائية بالصفة غير التمييزية في تطبيق الإجراءات، وأضاف عدداً من القواعد والإجراءات التي تحول دون إساءة استخدام الإجراءات الوقائية لأغراض حمائية لمدة طويلة أو على الأقل تقلل من فرصة حدوث ذلك[١٥٦].

وطبقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإنه مع الاعتراف بالتحسينات التي أدخلها الاتفاق على تطبيق الإجراءات الوقائية، إلا أنه يخشى من إساءة استعمال بعض مواده، وأن تتحول بمرور الوقت إلى قواعد أكثر منها استثناءات، ومثال ذلك النصوص التي تجيز التفاوض مع الدول الموردة على حصص كمية، وتلك التي تسمح للدول بالخروج على التطبيق الدقيق بمبدأ تصميم معاملة الدولة الأكثر رعاية عند حدوث زيادة غير عادية في الواردات منها، وهي نصوص تبدو متحيزة بشكل خاص ضد المنافسين الجدد في بعض المنتجات، ويتم التعويض عن الخسائر التجارية، وذلك باتفاق أن تقوم الدولة التي اتخذت إجراءات الوقاية بتقديم تعويض تجاري كافٍ للدول التي تتضرر مصالحها التجارية من الإجراء المتخذ، ويتم الاتفاق في التعويض بين البلدين، وغالباً ما يتم في شكل تخفيض التعريفة الجمركية من جانب البلد الراغب في اتخاذ إجراء الوقاية لمصلحة البلد المتضرر، على سلع تصديرية تهم هذا البلد، وفي حالة عدم إمكان الاتفاق على التعويض التجاري الملائم بين البلدين، فإن البلد المصدر يمكنه اتخاذ ما يعرف باسم التدابير المضادة[١٥٧].

---

[١٥٦] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص359.

[١٥٧] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 17-18.

سادساً:– الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإغراق.

الإغراق هو أن تقوم دولة ببيع منتج في الخارج بسعر يقل عن قيمته المعتادة، أو يقل عن السعر المقابل لناتج مماثل يباع في أسواقها المحلية، كأن تطلب الحكومة الأمريكية مثلاً من مصدري فول الصويا بيعه في أوربا بأقل من سعره المعتاد، ثم تقوم الحكومة الأمريكية بتعويض (مصدري المنتج) عن الخسارة الناتجة من خفض السعر، وتلجأ الدول إلى هذا الأسلوب لإعطاء ميزة نسبية لمنتج ما من خلال السعر.

ويعد الإغراق من المشاكل التي تواجه كثيراً من الدول، لأنه يسبب ضرراً للصناعات المحلية (بسبب زيادة الواردات)، ولذا نصت اتفاقية (الجا ت) بموجب (المادة 6) على الإجراءات المضادة للإغراق باعتباره (سلوكاً جائراً)، بالرغم من تطرق جولة طوكيو من قبل إلى الإغراق والرسوم التعويضية، إلا أن تزايد استخدام هذه الإجراءات بشكل ملحوظ من قبل الدول في الفترة التي أعقبت جولة طوكيو [*]، كان دافعاً لمناقشة الموضوع من جديد، وأسفرت جولة الأوروجواي عن اتفاق في هذا الشأن، تضمن عدداً من الإجراءات الرامية إلى ضبط معنى الإغراق، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق، وتحديد قيمة الرسم المضاد، وبعد تحديد المفاهيم وتوضيحها جاءت **النتائج على النحو الآتي**[١٥٨]:

– حل الخلافات القائمة عن سياسة الإغراق.

– التأكيد على وجود ضرر واضح وجسيم على الصناعة المحلية، حتى تعد المنافسة حالة إغراق.

– يجب إنهاء أي قضية إغراق إذا كان هامش تخفيض سعر التصدير للسلعة بسيط اً لا يتجاوز (2%) من سعرها، أو إذا كان حجم السلعة موضوع الخلاف يقل عن (3%) من إجمالي واردات الدولة التي تدعي الضرر من الإغراق.

– يجب إنهاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها، إلا إذا كان إلغاء الرسم المضاد للإغراق يضر باقتصاد الدولة المستوردة.

– إعطاء معاملة تفضيلية للبلدان النامية في مجال مكافحة الإغراق.

وينبغي التوضيح بوجود علاقة سببية بين الضرر والواردات المغرقة، من خلال بحث مختلف القرائن اللازمة، وعلى سلطات التحقيق البحث عن عوامل أخر ى قد تكون سبباً في إحداث ضرر للصناعة، بخلاف الواردات المغرقة، مثل انخفاض إنتاجية الصناعة، والتطورات التكنولوجية، وانكماش الطلب والاستهلاك.

---

[*] وصلت الإجراءات التعويضية المفروضة من قبل الدول الصناعية ضد البلاد النامية إلى أكثر من مئة حالة عقب جولة طوكيو وجولة الأوروجواي، وهذا العدد نحو ضعف الحالات التي طبقتها البلدان الصناعية بعضها ضد بعض.

[١٥٨] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 17-18.

سابعاً:– اتفاقية الجوانب التجارية لقيود الاستثمار.

يغطي الاتفاق الخاص بالتدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار القيود على الاستثمار والتي ترتبط بالتجارة في السلع، ولا يغطي التدابير التي تخرج عن مجال التجارة في السلع، كما أن أهداف ونصوص اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والتي تم التوصل إليها في جولة الأوروجواي ، تهم القطاع الصناعي بالدرجة الأولى المشروعات (خاصة الصناعة التجميعية)، حيث تحضر القيود التي تفرض على استخدام المكونات المحلية، أو تضع شروطاً خاصة بضمان تحقيق أهداف معينة في التصدير . وتعم تلك الاتفاقية المشروعات الصناعية التي تقوم برأس مال أجنبي، أو في شكل مشروعات مشتركة، وسمح الاتفاق لأعضاء المنظمة خلال المدة الانتقالية المحددة لإلغاء إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة، ب إتباع الإجراءات ضد المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات مماثلة لمشروعات قائمة من قبل، لغرض جعل ظروف المنافسة بين ما هو قائم وبين ما هو مستجد من المشروعات، ويتم بعد إلغاء القيود على المشروعات القائمة أو الجديدة في المدة ذاتها[١٥٩].

فالسلطات المحلية في البلدان النامية تشترط –عادة– على الاستثمارات الأجنبية الراغبة في العمل في نطاق إقليمها استخدام نسب معينة من المنتجات المحلية (شرط المحتوى المحلي) ، أو التقيد بنسبة معينة من قيمة الصادرات لاستخدامها في استيراد احتياجات العمليات الإنتاجية، أو أن تفرض على المستثمر تصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة (حدود التصدير).

وأدركت الدول الأعضاء في الجا ت، وخاصة الدول الصناعية المالكة لرؤوس الأموال والشركات الكبرى، أهمية تحرير هذا القطاع وتفادي الآثار المقيدة للتجارة التي قد تسفر عنها بعض تدابير الاستثمار وإجراءاته المطبقة في الدول المختلفة، ولقد تأسس اتفاق إجراءات الاستثمار على مبدأين أساسيين من مبادئ الجات هما المعاملة الوطنية والشفافية.

وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية يؤدي إلى انعدام المرونة في اختيار أنسب مصادر الاستثمار، وإلى تزايد الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي، وفي ذلك ضرر لها، ولقد توصلت اتفاقية أور وجواي فيما يتعلق بقضية الاستثمارات، إلى اتفاق يقضي –باختصارٍ– **إلى ما يأتي**[١٦٠]:

١ –إزالة قيود التحويلات إلى الخارج التي تحد من إعادة رأس المال إلى مواطنه، أو تحول دون تحويل مكاسبه.

٢ –إزالة شرط المحتوى المحلي (استخدام منتجات أو مواد أولية).

٣ –تقييد شرط التوازن التجاري، وشرط توازن العملات، وشرط حدود التصدير.

---

[١٥٩] بهاجيرات لال داس ، منظمة التجارة العالمية ، دليل للإطار العام للتجارة الدولية ، ترجمة رضا عبد السلام ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 ، ص177.

١٦٠ مخلوف مفتاح الفرجاني ، النظام الجديد للتجارة العالمية- المخاطر والفرص المتاحة أمام الصناعة العربية – رسالة غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا، 2006 ، ص47- 48.

وطبقاً لاتفاقية الاستثمارات، على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تسعى إلى تحرير الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة من خلال إلغاء الإجراءات والقيود الكمية التي تحد من حرية الاستثمارات خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للبلدان النامية، وسبع سنوات للبلدان الأقل نمواً، ويجوز للبلدان النامية والأقل نمواً طلب تمديد المدة من مجلس التجارة في السلع (من ضمن المجالس الملحقة بالمنظمة)، ذلك لأن الاستثمارات المعنية هي استثمارات في السلع وليست في الخدمات. وعليه فإن العولمة، وإن كانت تعني عند بعض الكُتاب حرية الحركة لعناصر الإنتاج على الصعيد العالمي، هي هنا مشبوهة وناقصة. فالعولمة من الناحية الفعلية تعني فقط حرية الحركة لرؤوس الأموال والبضائع عبر الحدود طبقاً لما تقرر البلاد الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية، أما عنصر العمل فمن غير المسموح له بهذه الحركة، فإذا كان رأس المال من المسموح له أن يذهب للاستثمار في المناطق التي يوجد بها عنصر العمل الرخيص، وترتفع فيها معدلات الربح، إلا أنه من غير المسموح لعنصر العمل من البلاد النامية أن يمارس المبدأ نفسه أي أن ينتقل إلى البلاد التي ترتفع فيها معدلات الأجور، فالسماح بمثل هذا الانتقال سوف يؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من عمال الجنوب إلى بلاد الشمال، وهو أمر تخشاه البلدان الصناعية الغنية لم ستنطوي عليه من منافسة الأجانب للعمال المحليين.

ثامناً:– الآثار غير المباشرة المتعلقة باتفاقيتَي السلع الزراعية والخدمات.

إن ما تم التوصل إليه في منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية الخدمات واتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية لها أثر بالغ غير مباشر في قطاع الصناعة التحويلية، ذلك لأن اتفاقية الخدمات وما تسعى إليه من تحرير الخدمات المتعلقة بالتجارة الدولية، ولا سيما في مجال الخدمات المصرفية، والاتصالات، والاستشارات الصناعية ، والنقل وغيرها ، سيسهم بشكل غير مباشر في إمكانية تنمية أو الصناعة التحويلية تعطيلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والشيء نفسه يمكن أن يقال بخصوص اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية، في إطار ما تم التوصل إليه من تيسير سبل النفاذ إلى الأسواق في تجارة السلع الزراعية، بتخفيف الدعم بأشكاله المختلفة، والإجراءات المتعلقة بتخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية له أثر مباشر في تطور الصناعات الغذائية، التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمدخلات لها[١٦١].

وقد توصلت جولة الأوروجواي في شأن تحرير تجارة الحاصلات والمنتجات الزراعية **إلى ما يأتي**[١٦٢]:

1- التزام الدول الصناعية بالخفض التدريجي لذلك الجزء من صادراتها الذي يحصل على إعانات مباشرة بواقع (36%) ،من حيث القيمة، وبواقع (21%) من حيث الكمية من تلك الإعانات [*] المقدمة خلال الفترة (86-1990) ، ويسري على البلدان النامية.

---

[١٦١] عبد السلام أديب: التجارة الخارجية في زمن العولمة الليبرالية، مجلة أفق، العدد الثاني، السنة الثانية، 2005،ص23-24.

[١٦٢] مخلوف مفتاح الفرجاني: النظام الجديد للتجارة العالمية- المخاطر والفرص المتاحة أمام الصناعة العربية، مرجع سابق، ص39.

[*] تستثنى البلدان النامية من خفض دعم الصادرات، إذا كان هدفه تخفيض تكاليف التسويق، كما تستثنى البلدان النامية أيضاً من خفض دعم المنتجات الزراعية إذا كان هدفه تشجيع التنمية الزراعية أو الريفية.

2- تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية (غير الصادرات الزراعية) بنسبة (20%) مما هو قائم في فترة الأساس (86-1988) بالنسبة للدول المتقدمة، و(13.3%) بالنسبة للدول النامية.

3- تحويل القيود الكمية إلى قيود جمركية (تعريفات) مكافئة (*) من حيث ما تنطوي عليه من حماية، والعمل على تخفيض التعريفات، سواء تلك الناتجة عن عملية التحويل أو المفروضة أصلاً على الواردات الزراعية بنسبة (36%) للبلدان المتقدمة، و(24%) للبلدان النامية.

4- ضمان حد أدنى من فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية التي كانت خاضعة لقيود كمية بما لا يقل عن (3%) من الاستهلاك المحلي للدولة في فترة الأساس (86-1988).

(*) تحويل القيد الكمي واستبدال رسم جمركي به يعطي نفسها الحماية (أي يسمح بدخول الكمية السابقة نفسها تقريباً).

تاسعاً:– أمور مستحدثة عن المؤتمرات الوزارية اللاحقة.

من الأمور التي روجت لها الدول المتقدمة في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية سنة (1996) في (سنغافورة)، ما يسمى بالإغراق الاجتماعي، والمقصود به الحقوق الاجتماعية للعمل . فالبيانات المتوافرة تشير إلى أن الكلفة الكلية لساعة العمل في البلدان الصناعية أعلى من كلفتها في البلدان النامية، ففي عام (1995)، بلغت كلفة ساعة العمل في قطاع الصناعة التحويلية الأمريكية (17.2) دولار، ثم ترتفع أو تنخفض في البلدان الصناعية الكبرى الأخرى بنسبة (20%) تقريباً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين بلغت كلفة ساعة العمل أقل من دولار واحد في الدول النامية ، بما فيها أغلبية الأقطار العربية، مما يوفر قدرة تنافسية للبلدان النامية في مجال التكاليف، خاصة في مجال الصناعات ذات التكنولوجيا الوطنية ؛ كصناعة المنسوجات . ولكون الدول المتقدمة لا تستطيع تخفيض أجور العاملين لاعتبارات داخلية مختلفة، حاولت التشبث بالحقوق الاجتماعية للعمل (تحريم تشغيل الأطفال) لتقليص هوة أجور العاملين، وقد رفضت الدول النامية مناقشة هذا الموضوع، وتقرر إحالته إلى منظمة العمل الدولية، وتم طرحه في المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل (1992)، ولم يتوصل المؤتمر إلى اتخاذ قرار يختلف عن ذلك الذي اتخذه المؤتمر الوزاري الأول، وفشل المؤتمر[١٦٣].

إن العرض الموجز والسريع لملامح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتفرعاتها يبرهن على أن هناك تأثيرات كثيرة يمكن أن تلحق بمستقبل تنمية الصناعة التحويلية الليبية بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة من خلال الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات، وغيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة

[١٦٣] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 48-49.

المبحث الثاني :– الصناعات التحويلية في ظل تحرير التجارة الخارجية الليبية.

يشهد العالم تغيرات اقتصادية متسارعة، فقد اتجهت الدول إلى تكوين تكتلات اقتصادية ومنظمات تجارية عالمية للمساهمة في تحرير التجارة العالمية وتطويرها بشكل عام، إلا أن دخول أي دولة في المنظمة العالمية للتجارة يحتاج إلى دراسة هذا الأمر بالدقة المطلوبة مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دولة منها، وكذلك مدى الاستفادة من ذلك الانضمام ، والتأثيرات الإيجابية ، والمعرفة الكاملة والدقيقة لمتطلبات العضوية وشروط ها، والإدراك التام للمكاسب والتكاليف المترتبة على ذلك، والإعداد الجيد لمرحلتي ما قبل الانضمام وما بعد ه،وذلك بتطوير البنية الأساسية لمختلف المجالات، بما في ذلك القطاع الصناعي، فمنظمة التجارة العالمية التي تم الإعلان عنها في مدينة مراكش سنة 1994، والتي كانت نتيجة مشاورات ومفاوضات استمرت لعقود، تولدت عنها مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية، في مجالات السلع والخدمات، فتسابقت العديد من الدول للانضمام إلى هذه المنظمة، وذلك للاستفادة مما تتيحه هذه المنظمة من فرص لتوسيع التجارة العالمية وتنمي تها، وتحقيق تنمية وطنية متواصلة.

إن انضمام أكثر من 77%[١٦٤] من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، لم يعد يترك المجال لبقية الدول في التفكير في الانضمام من عدمه، حيث إن ذلك يؤكد ضرورة الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا أنه على الدولة المتقدمة للانضمام إلى عضوية هذه المنظمة التعامل مع ما قد يثيره الانضمام من سلبيات بحكمة وروية.

إن انضمام ليبيا إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية أضحى أمراً جوهرياً في ظل الظروف الدولية التي يشهدها العالم من حولنا، كما أن الأمر يدعو إلى التأكيد على أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني للاستفادة من النشاطات التجارية والاستثمارية لمنظمة التجارة العالمية، ومع أن الانضمام له سلبيات، كما أن له إيجابيات ، فإن سلبيات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في معظمها سيلحق الدول غير الأعضاء بالقدر نفسه الذي سيلحق الدول الأعضاء، في حين أن الإيجابيات لا يتمتع بها سوى الدول الأعضاء. إن ذلك لا يعني تفادي السلبيات بالابتعاد عن المنظمة، ولكن يجب دراسة إيجابيات دخول ليبيا كعضو في منظمة التجارة العالمية وسلبياته.

وقد قدم محمد سيالة (*) تصوراً لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد الليبي في ظل منظمة التجارة العالمية، وهو يركز على جملة من النقاط التي تتعلق بالإنتاج الزراعي الذي أكد ضرورة مواءمته للظروف المناخية وموارد المياه في البلاد ؛ وبالإنتاج الصناعي الذي يجب أن يراعي المواسم والأسواق بما يمكنه من المنافسة أمام المنتجات الأخرى للدول . وأشار إلى أن أمام ليبيا فرصة ذهبية في مجال الصناعات

[١٦٤] تقرير حول انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل.
(*) محمد سيالة، الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي "وزارة الخارجية"، تولى لعدة سنوات ملفات التعاون الاقتصادي والاستثمار بين ليبيا والخارج، صحيفة ليبيا اليوم، 2007/09/27.

التحويلية؛ إذ يمكنها –بفعل الطرق البرية التي ستربطها بدول وسط إفريقيةٍ، وعبر مشروع الخط الحديدي الذي هو في طور الدراسة، وعبر المؤانئ البحرية والجوية– أن تستفيد من الخامات الإفريقية الموجودة بوفرة بإقامة صناعات تحويلية يمكن أن تجد لها سوقاً رائجة في دول أوروبا.

كما تحدث المسؤول الليبي عن الآثار ا لإيجابية والسلبية التي تترتب على الانضمام إلى لمنظمة على اقتصاديات الدول الراغبة في الانضمام، فأشار إلى جملة من النقاط الإيجابية التي يمكن تحقيقها ، ومن بينها الحفاظ على السلم العالمي من خلال وجود آلية لفض المنازعات بين الدول التي غالباً ما تنشأ لأسباب تتعلق بالاقتصاد والتحفيز على رفع جودة المنتجات كماً وكيفاً بفعل المنافسة في السوق العالمي، والاستفادة من فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات والحصول على عوائد التقنيات الحديثة والمتطورة التي تفرضها قوانين حق الملكية الفكرية، وتسهيل انتقال التقنيات الحديثة والمتطورة إلى البلدان النامية ، وتحقيق استقرار تشريعي تجاري للدول، والاستفادة من تدفق الاستثمارات وتمكينها من مواكبة المستجدات في مجال التجارة الدولية.

ونبه المسؤول الليبي في المقابل ع لى مجموعة من النقاط السلبية التي قد تترتب ع لى الانضمام، غير أنه أشار إلى أنه لا يجب أن تكون حائلاً دون السعي لنيل عضوية المنظمة ، وكشف منها بالخصوص التحديات الكبيرة التي تطرحها المنظمة أمام اقتصاديات الدول الضعيفة والهشة العاجزة عن المنافسة في سوق مفتوح دون حماية ، مع ما تفرضه الدول الصناعية من معايير عالية تتعلق بالجودة والبيئة مفصلة على اقتصادياتها الضخمة والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام الدول النامية ، ورغم السلبيات فإن الانضمام إلى المنظمة أصبح ضرورة تماثل في أهميتها مسألة الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة ، ومن ثم فإن هذا الجزء من الدراسة سيتطرق إلى أبرز الآثار التي يمكن أن تلحق بالصناعات التحويلية من خلال الاتفاقيات ذات الصلة التي تمت الإشارة إليها في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فالدخول في منظمة في حجم منظمة التجارة العالمية يتطلب وجود قاعد ة إنتاجية تُمكِّن الصناعات الليبية من تقديم قيمة مضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وأما في ظل الوضع الحالي التي تمر به الصناعة الليبية فلا يمكنها المنافسة حتى على المستوى المحلي، فالصناعات الليبية لا تساهم إلا بما مقداره 3% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ومن هنا فإن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يترتب عليه مجموعة من الآثار التي يجب أخذها في الحسبان عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن هذه الآثار ما يلي:

أولاً:– الآثار الناجمة عن تحرير الصناعات النسيجية والملبوسات.

الاتفاقية تشير إلى إمكانية التوسع أمام الصادرات النسيجية والملبوسات في الدول العربية والتي تتمتع بميزة تنافسية، وذلك لأقطار مغاربية مثل (تونس – المغرب) وعربية مثل (مصر– والإمارات– وسوري ة) وذلك عن طريق الحصول على نصيب كبير من الصادرات في الأسواق العالمية ، ولن يقتصر هذا التأثير

على تخفيض أسعار التصدير فحسب ، بل سيتعداه إلى إمكانية إعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع، لأن هناك سلبية يمكن أن تنجم من جراء إزالة قيود الحصص، وذلك من خلال زيادة المنافسة الدولية، وخاصة من المنتجين في جنوب شرق آسيا والدول المتحولة، نظراً إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها نسبياً ، الأمر الذي قد يهدد حصة الصادرات للدول العربية في هذا النوع من السلع أو تقبلها للمنتجات الآسيوية في أسواقها المحلية، ومن جهة أخرى تشير المعلومات المتو افرة إلى أن الولايات المتحدة قد رفضت وبشكل قاطع إلغاء نظام الحصص، وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عل ى السلع النسيجية حماية للقطاع المذكور في المنافسة السعرية لسلع الدول النامية [١٦٥]، وهذا النظام(*) تم إلغاؤه في عام 2005، وبناءً عليه فإن جميع القيود المفروضة بمقتضاه، سيتم إيقاف العمل بها بشكل أوتوماتيكي، وسيكون قطاع المنسوجات والملابس بأكمله خاضعاً للقواعد العامة للجات 1994 واتفاقيات منظمة التجارة العالمية [١٦٦]، ومن ثم فإن ليبيا لها الخصائص نفس ها التي تتمتع بها الدول النامية عامة والعربية خاصة، لأن الصناعات القائمة في هذه الدول لها تكاليف عالية مقارنة بالصناعات ا لأخرى مثل الصين والهند ودول شرق آسيا.

ثانياً:– الآثار المتوقعة من تحرير تجارة السلع المصنعة.

تتركز المنتجات ذات الأهمية التصديرية للسلع الصناعية بالصناعات المعدنية والصناعات البتروكيماوية، وإن خفض معدلات الرسوم الجمركية عل ى هذه البنود استناداً إلى معاملة الدول الأكثر رعاية، سيحدث تحولاً في التبادل التجاري، ومن المرجح أن تتضرر الدول النامية من خفض الرسوم استناداً إلى معاملة الدول الأكثر رعاية في مجال المعادن والمنتجات الكيماوية في الأسواق الخارجية، لأن جميع صادراتها الصناعية إلى هذه الأسواق ستكون معفاة من الرسوم . كما أن فتح أسواق السلع الكهربائية والإلكترونية مثلاً سيؤدي إلى حرمان الدول التي لا توجد فيها هذه الصناعات من فرصة إقامتها و إلى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثاً في عدد من الدول نتيجة المنافسة الخارجية الحادة، و م ع أن ذلك لا يعني في التحليل النهائي أن العا لم سينقسم إلى معسكرين فقط، منتجين ومستهلكين، إلا أن صعود دولة ما لاحتلال مكان ما في معسكر المنتجين لن يكون بالمهمة السهلة عل ى الإطلاق، فدولة مثل ليبيا لم تن ضم رسمياً إلى المنظمة ، إذ هي عضو مراقب، فبالنسبة لها في مجال السلع المصنعة يمكن الاهتداء إلى بعض الملاحظات في طريق الانضمام إلى المنظمة يجب أن يراع ي في هيكل التعريفة الجمركية الحالي مسألة حماية المنتجات الوطنية عن طريق التعريفة الجمركية [١٦٧]. فعند

---

١٦٥ أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية، مرجع سابق، ص21.

(*) نظام الحصص.

١٦٦ بهاجيرات لال داس ، منظمة التجارة العالمية ، دليل للإطار العام للتجارة الدولية ، ترجمة رضا عبد السلام ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 ، ص177.

[١٦٧] صالح رجب عبيدة: ليبيا ومنظمة التجارة العالمية- بعض المفاهيم في طريق الانضمام، مجلة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العدد الثاني، 2005، ص7.

الانضمام الكامل إلى المنظمة ينبغي التركيز على حماية بعض المنتجات الليبية المنتقاة ودعم ها، أي التي تحظى بميزة نسبية وتنافسية من ناحية الإنتاج والتصدير، وتقديم الدعم المباشر لها ، وذلك لتنويع القاعدة الإنتاجية لإيجاد مصادر بديلة للدخل قادرة على تقديم الإضافة إلى الاقتصاد الوطني غير النفط.

ثالثاً:– الآثار المتعلقة بسياسات الدعم.

باتفاق معظم المحللين الاقتصاديين ف إن الدعم المقدم من الدول المتقدمة يفوق ما قدمته الدول النامية بأضعاف مضاعفة، وعلى العكس فإن إلغاء الدعم من ش أنه أن يكون في صالح الدول النامية لتقليل الميزة التنافسية للسلع الزراعية أو بعض الصناعات للدول المتقدمة، ومن جهة أخرى فإن السياسات التي أبقت عليها منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم من الممكن استغلالها لمصلحة الدولة النامية[١٦٨] ، ومن ضمنها ليبيا ، وذلك من خلال تقديم المنح أو القروض المدعمة للأغراض الاستثمارية بغية إنشاء صناعة معينة أو تطويرها، إضافة إلى إمكانية رفع القدرة الشرائية للمواطنين من خلال سياسات دعم الدخل غير مرتبطة بالإنتاج، أو إعانات الدعم المقدمة للمواد الغذائية في السوق المحلية، كما يمكن استخدام سياسات الدعم للمحافظة على البيئة.

رابعاً:– الآثار المترتبة من جراء اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

لا نجافي الحقيقة إذا ما ذكرنا أن من أخطر الاتفاقيات أثراً في مستقبل الصناعات التحويلية الليبية، هي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وذلك لجوانب شتى ؛ إذ يمكن أن يحصل الضرر من خلال جانب توفير المعدات الرأسمالية (الآلات والمعدات)، أو (مستلزمات الإنتاج) بالنسبة للصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية من الدول المتقدمة ، وعلى وجه الخصوص الصناعات الدوائية والصناعات المتعلقة بالقطاع الزراعي، فقد مُنِحت الدول الأعضاء فترة انتقالية لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتواءم مع أحكام اتفاقية (التربس)، وقد تضمنت الاتفاقية إتاحة فترات انتقالية للدول حسب مستوى نموها، فمنحت الدول المتقدمة عاماً و احداً انتهى في عام 1996 لتوفيق أوضاعها، ومُنِحت الدول النامية والدول في مرحلة التحول خمس سنوات انتهت في 2000/1/1، وأعطت الدول الأقل نمواً إحدى عشرة سنة انتهت في 2006[١٦٩].

ويتلخص هذا الضرر في أمرين[١٧٠]:

ب –ما لابد أن تفقده الدول النامية من دخل سوف تكون ملتزمة بتحويله طبقاً للاتفاقيات الجديدة لأصحاب هذه الحقوق الفكرية في الدول الصناعية مقابل استخدام هذه الاختراعات ، أو عدة إنتاج هذه المؤلفات أو الأعمال الفنية، أو استخدام الأسماء والعلامات التجارية ، ولم تكن تدفع له

[١٦٨] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة علوم إنسانية، العدد31، السنة الرابعة، 2006، ص14.

[١٦٩] عادل محمد خليل: منظمة التجارة العالمية- أهم الاتفاقيات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص16.

[١٧٠] جلال أمين: العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1798- 1998)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص182.

مقابلاً من قبل، وبخاصة إذا تعلق بسلع ذات مرونة طلب سعريّ شديدة الانخفاض، كالأدوية مثلاً، إذ قد يؤدي تطبيق الاتفاقية إلى ارتفاع أسعار الأدوية في مصر مثلاً في المتوسط إلى نحو خمسة أمثال مستوياتها الحالية.

ت -الضرر الثاني يتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في مختلف أنواع السلع والخدمات، إلى الدول النامية لما أصبح يتطلبه هذا بعد الاتفاقية الجديدة، من دفع مقابل باه ظ كلما أرادت الدولة النامية تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية.

ويمكن تلخيص أهم الانعكاسات على ليبيا في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية **كالتالي**:

a. من ناحية الأعباء والالتزامات الإضافية فإنها تفوق إلى حد كبير الأعباء والالتزامات التي كانت تتضمنها اتفاقية الحماية السابقة ، وتتمثل الأعباء في (ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية، والأعباء التشريعية، وأعباء مالية وإدارية، وارتفاع الكلفة التكنولوجية).

b. أما المزايا الناجمة فيتصور أنها من الممكن أن تحصل في مجال (تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، وحماية حقوق الملكية الوطنية، إضافة إ لى حماية المستهلك من ظاهرة الغش الصناعي) . ويتضح من ذلك أن الذي يمكن أن يعجل من انتقال التكنولوجيا للدول النامية ليس هو بالضبط التشدد الذي جلبته الاتفاقية ، بل الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي من جراء هذه الاتفاقية، ولا مجال للشك في مقدار الضرر الذي سيقع عل ى الدول النامية من جراء ذلك.

خامساً:- الآثار المحتملة من الإجراءات الوقائية.

تعد أحكام الوقاية استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بعدم تجاوز المعدل المربوط للرسوم الجمركية، وبعدم تطبيق أي قيود كمية على الواردات بصفة عامة، فتدابير الوقاية يسمح بها بصفة مؤقتة وفي مواقف معينة، حينما تعاني الصناعة المحلية بسبب زيادة الواردات، وتكون في حاجة إلى بعض الوقت لإعادة تكييف نفسها. **وهناك شرطان لاتخاذ تدابير الوقاية**[١٧١]:

أ - يتعين أن تكون هناك زيادة في الواردات، هذه الزيادة يمكن أن تكون زيادة فعلية مطلقة تزيد على الواردات السابقة، أو زيادة نسبية مقارنة بالإنتاج المحلي.

ب - يتعين أن تتسبب هذه الزيادة في الواردات في إصابة الصناعة المحلية بضرر خطير، أو أن تكون سبباً في تهديدها بضرر.

فإذا اعتقد أحد الأعضاء أن هذين الشرطين قد تحققا بالفعل، كان في استطاعته اتخاذ تدابير لتقييد الاستيراد، إما في شكل تدابير تعريفية مثل فرض ضريبة إضافية أو جديدة أو زيادة التعريفة الجمركية، أو

[١٧١] بهاجيرات لال داس ، منظمة التجارة العالمية ، دليل للإطار العام للتجارة الدولية ، ترجمة رضا عبد السلام ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 ، ص61.

في شكل قيود جمركية عل ى الواردات من ذلك المنتج ` واتضح من الفقرة (19) من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اتخاذ إجراءات احترازية غير تمييزية لغرض الحد من تدفق سلعة معينة، قد تلحق ضرراً باقتصاد البلد [١٧٢]، فهذا الأمر سلاح ذو حدين ؛ يوفر نوعاً من الحماية لبعض الصناعات الناشئة في الدول النامية عامةً وخاصة ليبيا وهي تتطلع إلى الانضمام إلى هذا الكيان، ويمكن استخدامه في كثير من الصناعات التي لا تستطيع أن تسد السوق المحلية، ولها ميزة تنافسية، وفي الوقت ذاته يمكن أن تستخدم من قبل أعضاء آخرين ضد سلعنا الموجهة للأسواق العالمية، قد تستفيد منه الدول المتقدمة خصوصاً في جانب السلع المتعلقة بنظام الحصص ، كالصناعات النسيجية والملبوسات، وما يخشاه المراقبون أن هذه الإجراءات المؤقتة قد تتحول إلى قواعد ثابتة ضد صناعات محددة قد تؤول بالضرر فيما بعد على الدول النامية.

سادساً:– الآثار المتوقعة من جراء اتفاقية الجوانب التجارية لقيود الاستثمار.

الاستثمارات الأجنبية الخاصة، موضوع قديم ، احتدم الجدل حول أثرها في الدول الأقل نمواً والمستقبلة لها، وهل أثرها الصافي في التنمية إيجابي أو سلبي. وكذلك ليس هناك من يمكنه أن ينكر وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ولكن ليس هناك أيضاً من ينكر أن لها مثالب وأخطار اً، وقليلون من يفضلون تجنب أي نوع من هذه الاستثمارات، كما أن قليلين هم من يرون أن من مصلحة الدول النامية فتح الباب عل ى التجارب أمام هذه الاستثمارات دون قيد أو شرط، وكثيرون هم من يقبلون أنواعاً منها دون أنواع أخرى ويفضلون أن تفرض عليها الدولة المضيفة شروطاً تجعلها أكثر تحقيقاً لأغراض التنمية، وأكثر اتفاقاً مع أولويات خططها أو سياستها الاقتصادية، وأكثر ملا ءمة لظروف الدولة واحتياجاتها[١٧٣].

ليس من المنتظر حدوث تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية على الأقطار العربية، فأغلبيتها قد سعت لتحسين مناخ الاستثمار من خلال التشريعات التي قد تتضمن امتيازات وحوافز خاصة للمستثمرين الأجانب، وكذلك من خلال تذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية،كما أن بعض القيود التجارية المطلوب إزالتها بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية ربما تكون غير قائمة في الكثير من الأقطار العربية سواء لأنها لم تكن تفرضها من قبل كما في الدول الخليجية، وفي تلك الأقطار التي اتبعت برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي من المتوقع –من جراء هذه الاتفاقية – الإخلال باستقلاله الاقتصادي وإلى حد ما السياسي أيضاً، إذ إن الدولة إذا ما فتحت الباب بوجه الاستثمار بموجب هذه الاتفاقية فليس لها الحق في فرض المكون المحلي أو إلزام المستثمر بتشغيل الكادر المحلي، أو حتى في تحديده لتوجهات الاستثمار كما كان . إن فتح أبواب الاستثمار دون وجود خطة صناعية محددة قد يؤدي في العديد من الأحيان إلى تعطيل

[١٧٢] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية، مرجع سابق، ص23.
[١٧٣] جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق، ص 176 – 177.

طاقات إنتاجية صناعية عربية قائمة ، كما في الصناعات الغذائية التي قد تعد هدفاً للأطراف المستثمرة لكون الأسواق العربية تمثل سوقاً استهلاكياً واسعة، ووجود حاجات قائمة تستطيع هذه الأطراف تعطيلها بما تمتلكه من قدرة تنافسية وقوة إعلانية[١٧٤] .

وبذلك يمكن القول إن اتفاقية الاستثمار المرتبطة بالتجارة تعود بالفوائد على المستثمرين أكثر من البلد المضيف، وذلك لأن المستثمر سيبق ى في ظل الاتفاقية حر الحركة ، أي في عملية بيعه واستخدامه للعمالة والسعر والكمية التي يريدها، ومن هنا فإن على صانعي السياسة الاقتصادية في ليبيا أخذ ذلك بعين الاعتبار.

سابعاً:– الآثار المتوقعة من جراء سياسات الإغراق.

تضمن الاتفاق حول المادة (6) من اتفاقية الجات المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق عدداً من الإضافات المهمة الرامية إلى ضبط معنى الإغراق، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر المعتبر إغراقاً) ولتحديد قيمة السعر المضاد للإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق، وتحديد مفهوم الصناعة المحلية التي تتضرر من الإغراق، وصياغة قواعد تفصيلية حول إجراءات التحقيق في وقوع الإغراق، ومتابعة الالتزامات المتعلقة بهذه المس ألة من حيث تنفيذ إجراءات مواجهة الإغراق ومدة سريانها، كما يوضح الاتفاق دور اللجان المكلفة بفض النزاعات حول الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية لمواجهة الإغراق[١٧٥] .

ومن المتوقع أن تخضع الصادرات في الدول النامية (كالمنسوجات والملابس) إلى سياسات مكافحة الإغراق في أسواق الدول الصناعية، مما ينجم عنه ضرر بالاقتصادات العربية، أما فيما يخص الواردات العربية فيمكن تصنيفها في شكلين أساسيين، يشتمل الأول على استيراد السلع الرأسمالية والتقنية والتي تشكل نحو ثلث الواردات بالنسبة للوطن العربي، وقد يؤدي الإغراق في هذا الجانب إلى فائدة من حيث تنافس المصدرين، مما ينجم عنه تخفيض أسعار الواردات التي تؤول مصلحتها إلى الأطراف المستوردة، أما الصنف الثاني من الواردات العربية فيشتمل على بقية الواردات الصناعية والسلع الزراعية التي قد تنتج محلياً، في هذه الحالة تصبح سياسات الإغراق أداة ضرورية لمواجهة الآثار السلبية التي قد تلحق بالمنتجات المحلية[١٧٦] .

لكن الأقطار العربية لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادراً، في حين أنها تعاني من السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبيرة، لذلك تصبح سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها . يتعين إذاً على الدول المعنية التنسيق فيما بينها في إطار المنظمة أو خارجها من خلال التكتلات الإقليمية ؛ بهدف الحد من تلك السياسات ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر، كما

[١٧٤] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية، مرجع سابق، ص25.
[١٧٥] عادل أحمد حشيش: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص360.
[١٧٦] أسامة عبد المجيد العاني: مستقبل الصناعة التحويلية العربية، مرجع سابق، ص24.

يجب إجراء سياسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب الإغراق الذي يلحق بالدول المستوردة، فليس من الإنصاف أن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على إزالة الضرر الذي تتحمله الدول الصناعية دون الضرر الذي يصيب البلدان النامية.

ثامناً:– الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام ليبيا إلى عضوية المنظمة.

تعد منظمة التجارة العالمية هي المس ؤولة عن تطبيق القواعد التجارية بين الدول، وتستمد هذه القواعد من الاتفاقيات التي تسفر عنها المفاوضات التجارية بين الدول، فالاتفاقيات التجارية التي توقع عليها الدول هي بم نزلة عقود تلتزم بها حكوماتها ، وذلك بوضع السياسات التجارية المحلية في إطار يتما شى مع تلك الاتفاقيات.

فليبيا تقدمت بطلب العضوية إلى المنظمة في اجتماعها الذي انعقد في الدوحة (2001)، ومنحت صفة عضو مراقب في عام 2004[١٧٧]، ومن ثم فإن آثار النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في المنظمة ، بل ستتعداها لتط ال جميع دول العا لم سلباً وإيجاباً بدرجات مختلفة لكل منها، فالدول غير الأعضاء لن تستفيد من دخول منتجاتها الصناعية والزراعية أسواق الدول الصناعية الأعضاء بالتعريفات الجمركية المنخفضة، التي قد تصل إلى الصفر تقريباً، وذلك لعدم استفادتها من مبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الدول الأعضاء في المنظمة، وليبيا شأنها شأن الدول النامية ، ويمكن **تلخيص أبرز الآثار في الأتي:**

– الآثار الإيجابية الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة:

هناك مجموعة من الآثار الإيجابية التي يمكن لليبيا الاستفادة منها في حال الانضمام إلى المنظمة ، **ومنها:**

1– ضمان فتح أسواق خارجية كانت مستعصية على صادرات الدول المنضمة، خاصة الصناعية منها، مما يسمح بتوسيع الصادرات والتشجيع على إقامة صناعات معدة للتصدير، حيث يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية في الدول الصناعية إلى استفادة القطاعات الاقتصادية المصدرة لسلع صناعية ، بما في ذلك السلع البتروكيماوية التي لليبيا ميزة نسبية فيها ، من إمكانية النفا ذ إلى الأسواق العالمية، ذلك أن هذه السلع لن تخضع لقيود أو حصص استيراد.

2– معاملة صادرات هذه الدول معاملة السلع المنتجة محلياً، من الدول الأعضاء في المنظمة ، وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية واللوائح المنظمة للتسويق والتوزيع المحلي.

3– زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر دخولها إلى القطر المنضم عند تطبيق اتفاق الخدمات والاستثمار، مما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد رفع القيود التي تحول دون ذلك.

[١٧٧] عيسى حمد الفارسي: دول اتحاد المغرب العربي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد والتجارة، العددان السابع والثامن، السنة الأولى، 2006، ص14.

4- تحفيز الصناعات على الابتكار ، واستخدام طرق إنتاجية وتنظيمية وتسويقية ذات كفاءة عالية تتيح لها المنافسة في الأسواق العالمية ، إذ أن الانضمام إلى عضوية المنظمة ودخول السلع المنتجة محلياً إلى الأسواق العالمية يفرض زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

5 - تزايد إمكانيات نقل التكنولوجيا والاستفادة منها وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية وعن طريق تحرير التجارة.

6- يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية إلى زيادة الاستثمارات ورفع كفاءة الخدمات المالية، وتخفيض تكاليف هذه الخدمات، وضمان توظيف الأموال في القطاعات الاقتصادية بشكل أفضل، فهناك حاجة ملحة لتقوية الأنظمة المالية والمصرفية وتطوير ها حتى تتمكن من دعم التغيرات الاقتصادية في الفترة المقبلة، والاستجابة للمطالب المتغيرة للقطاع الخاص.

-الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة:

يتوقع حدوث آثار سلبية من جراء انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، ومبعث **هذه الآثار جوانب عدة منها:**

1- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية، وذلك بسبب إلغاء الدعم وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، فنتيجة لإلغاء الدعم الزراعي، سيحصل المزارعون على سعر أقل لمحاصيلهم، وبذلك يقل معروضهم الزراعي.

2- عدم التكافؤ في القدرة التنافسية بين الدول الصناعية المتقدمة والنامية في المجالات مثل الخدمات والصناعات المتقدمة، باعتبار أن هذه الدول لديها ميزة نسبية أكبر، مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للصناعات الليبية في الأسواق الخارجية.

3- ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والمواد الغذائية، باعتبار أن الدول النامية مستوردة للغذاء ولديها عجز في الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية، وذلك بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في السلع الزراعية من جانب الدول الصناعية المتقدمة.

4- تضرر قطاع صادرات الملابس الجاهزة نتيجة لإلغاء نظام الحصص المطبق من قبل الدول الصناعية، ومن المعروف أن بلداناً عربية مثل تونس والمغرب تحصل على حصص معينة لتصدير المنتجات والملابس الجاهزة للدول المتقدمة، وبإلغاء هذه الحصص فإن المصانع العاملة في هذا القطاع ستتضرر نتيجة لعدم مقدرتها على منافسة الدول المنتجة الأخرى لهذه السلع.

5- الارتفاع في تكلفة برامج التنمية نتيجة لما سيترتب على اتفاقية الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التقنية والأدوات التي ستنتج منها لصاحب الملكية الفكرية عند استخدامها.

إن الآثار السلبية المحتملة لمنظمة التجارة العالمية في الصناعات التحويلية الليبية، ما هي إلا تحديات من أجل السعي لمواجهة هذه الآثار التي تكفل تقليل الضرر، إذ إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في نظام التجارة الدولية، ويتوقف مدى استفادة الاقتصاد الوطني، على قدرته على استغلال الفرص الجديدة التي تتاح له نتيجة انفتاح أسواق جديدة أمام منتجاته، كما تتوقف أيضاً على القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الليبية للواردات التي ستزاحمها في أسواقها المحلية، وعلى مدى قدرتها على التوسع والاستثمار في الأسواق الخارجية.

الـخـــاتـمـة

أولاً: النتائج.
ثانياً:- المقترحات.

من خلال الدراسة والبحث اتضح أن الصناعات التحويلية الليبية تعاني من ضعف ملحوظ في قدرتها التنافسية ، وتدني مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي ، وجمود الهيكل الإنتاجي ، وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة ، ووفقاً للمؤشرات التي اتضحت من خلال البحث تبين ضعف الصناعات التحويلية الليبية ، حيث لما تستطع التوسع في إنتاجها وتقديمها عنصر إضافة مباشر للدخل القومي ، على الرغم من الدعم المادي وتوافر الإيرادات المالية القوية المتأتية من إنتاج النفط والغاز ، ومما سبق يمكن حصر النتائج والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة **في الأتي** :

أولاً:– النتائج.

من خلال الدراسة والبحث نستنتج جملة من النتائج التي هي على النحو الآتي:

- يعاني الاقتصاد الليبي اختلالات ناتجة عن سياسات متضاربة وغير فعالة في برامجها التنموية في المراحل السابقة، وبشكل أكثر تفصيلاً : نجد أن الصناعات الليبية ، سواء القديمة أو الجديدة ، تعاني ضعف القدرة التنافسية، فقد أظهرت ضعفاً في قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي، وإن السبب في ذلك يرجع إلى التخلف التكنولوجي لهذه الصناعات وارتفاع التكاليف، كما أن هذه الصناعات لا تزال في طور النشوء ، وتعتمد على الإعانات والحماية، وتعتمد على التكنولوجيا المستوردة من الخارج.
- استحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات ؛ إذ بلغت في المتوسط ما نسبته 96%، وهي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية، أي إن الاقتصاد الوطني يعاني مشكلة عدم التنوع، وأصبح الاقتصاد الليبي يعرف من ضمن الاقتصاديات ذات الجانب الواحد.
- إن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات المفتوحة نسبياً، وكل الذي حصل أن الواردات تغيرت من استيراد السلع النهائية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة، أي إن الصناعات التي قامت لتحل محل الواردات تعتمد وبدرجة أساسية على المواد الخام والميكنة المستوردة، و اتضح –بشكل قطعي – عدم جدوى الصادرات غير النفطية بوضعها الحالي.
- إن السياسات الصناعية التي اتبعت في مراحل سابقة نجم عنها مشاكل اقتصادية ومالية مما أدى إلى زيادة حدة التبعية للخارج وانسداد الأفق الاقتصادي، فالصناعات التي أقيمت تتصف بـ (ضعف مستوى التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني، والاستغلال غير الصحيح للموارد . إن الواردات أغلبها من المواد نصف المصنعة ومواد التجهيز، كما أن الصادرات تتكون أساساً من منتجات منجمية ومواد نصف مصنعة).

- إن الآثار الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لن تكون ليبيا في مرأىً عنها في حالة عدم الانضمام، إذ إن الآثار الناجمة عن الانضمام ستطال الدول المنضمة وغير المنضمة، وذلك لأن منظمة التجارة العالمية تستأثر بـ87% تقريباً من التجارة الدولية.
- أوضحت استراتيجيات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظم ى التي وردت بالخطط التنموية، أن الهدف هو بناء اقتصاد قوي له مقومات إنتاجية متنوعة ، وعلى هذا الأساس رُسمت إستراتيجية التجارة الخارجية بهدف (ترشيد الواردات، تنويع السلع الموجهة للتصدير، البحث عن أسواق جديدة).

ثانياً:– المقترحات.

هناك مجموعة من المقترحات التي يراها الباحث من خلال ما تم استنتاجه من الدراسة، وذلك للرقي بمستو ى الصناعة بشكل عام والتحويلية بشكل خاص ، وذلك لدفع عجلة التنمية إلى الأمام وهي كالآتي:

- الاهتمام بالصناعات التحويلية من خلال رفع كفاءة الصناعات التصديرية التي تعتمد على الموارد المحلية وتشجيعها، والعمل على رفع كفاءة وجودة المنتجات المحلية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية عن طريق توفير التمويل اللازم والدعم الحكومي ، وتوفير الإعانات في مجال البحث والتطوير، وعلى الرغم من أهمية ذلك كله، يبقى توفيرُ السوق العاملَ المهم لتطور الصناعة وتوسيعها.
- البحث في كيفية الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخصوصاً الاتفاقيات الخاصة بالصناعات التحويلية موضوع الدراسة، والتأكيد على أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال النشاطات التجارية والاستثمارية لمنظمة التجارة العالمية، لأن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أضحى أمراً جوهرياً في ظل الظروف الدولية التي يشهدها العا لم من حولنا.
- اتخاذ إجراءات من شأنها دعم القطاع الخاص، فقد أدت حماية حقوق الملكية الفكرية إلى رفع تكاليف التنمية الصناعية، الأمر الذي يصعب عل ى القطاع الخاص وحده تمويله، عن طريق تقديم القروض أو التسهيلات المصرفية أو المشاركة وغيرها ، في نطاق خطة محددة موجهة لبناء قاعدة صناعية متنوعة، إضافة إلى التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي ؛ لما لهُ من أهمية بالغة في توفير الاحتياجات الاستهلاكية للصناعات التحويلية.

المراجع

أولاً : الكتب .

١. أحمد الكواز ، السياسات الصناعية، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002 .

٢. أحميدة أمحمد السنوسي، الاتحاد المغاربي، طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، 1999.

٣. أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1997.

٤. بهاجيرات لال داس ، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ترجمة أحمد يوسف الشحات ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 .

٥. بهاجيرات لال داس ، منظمة التجارة العالمية ، دليل للإطار العام للتجارة الدولية ، ترجمة رضا عبد السلام ، مراجعة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر 2006 .

٦. جلال أمين: العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1798- 1998)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

٧. خالد مصطفى قاسم ، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.

٨. سيف الإسلام معمر القدافي، ليبيا والقرن الواحد والعشرون، الناشر (one 9 midia)، ترجمة دار المهى للثقافة والآداب، بيروت، 2002.

٩. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (ليبيا في ثلاثون عام)، الدار الجماهيرية للنشر والطباعة والتوزيع، 2000.

١٠. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

١١. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للنشر والطباعة، 2003.

١٢. عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية "أهم الاتفاقيات"، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٣. عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية- أهم الاتفاقيات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٤. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، 2002.

١٥. عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطابع جامعة الموصل، 1985.

١٦. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة، 2002.

١٧. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

١٨. عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية (wto) واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

١٩. عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.

٢٠. عطية المهدي الفيتوري ، الاقتصاد الدولي، اللجنة الشعبية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، 2003.

٢١. عطيه المهدي الفيتوري ، الاقتصاد الدولي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1988.

٢٢. عطيه المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات الليبي وقيمة الدينار الليبي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1992.

٢٣. عقيل جاسم عبد الله ، التخطيط الاقتصادي، مجدلاوي للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 1999.

٢٤. علي الأسدي ، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1990.

٢٥. فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

٢٦. فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

٢٧. فتحي صالح أبو سدرة ، مبادئ الاقتصاد، جامعة قار يونس، بنغازي، 1989.

٢٨. فرهنك جلال ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991.

٢٩. فرهنك جلال ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

٣٠. فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000.

٣١. فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994.

٣٢. فيلح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

٣٣. محمد إبراهيم منصور، خيار التصنيع العربي في ظل النفط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

٣٤. محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية، عمان، دار زهران، 1998.

٣٥. محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000.

٣٦. محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

٣٧. محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1992.

٣٨. نوري عبد السلام بريون ، الدين العام في ليبيا "نشأته وتطوره وآثاره على الاقتصاد الوطني"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000.

ثانياً :- المؤتمرات والدوريات والأبحاث .

١. أسامة عبد المجيد العاني ، مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة علوم إنسانية، العدد 31 ، السنة الرابعة، 2006.

٢. بلقا سم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 75، لسنة 2008، السنة الرابعة.

٣. جمال زروق ، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، الندوة السنوية ال 17. بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، خلال 19-20/ نوفمبر/ 2006.

٤. رياض بن جليلي ، سياسات تطوير القدرة التنافسية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 83، لسنة 2009، السنة الثامنة.

٥. رياض بن جليلي ، سياسات تطوير القدرة التنافسية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعني بقايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والقانون، 2009، السنة الثامنة.

٦. سالم الفرجاني ، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالجماهيرية "ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط"، جامعة التحدي، سرت، 29- 30 - الطير - 2003 .

٧. صالح رجب عبيدة ، ليبيا ومنظمة التجارة العالمية- بعض المفاهيم في طريق الانضمام، مجلة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العدد الثاني، 2005.

٨. عبد الحكيم بشير المنصوري، زهرة منصور التكماك، محفزات الاستثمار الأجنبي ومقوماته، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية، 29 / 4 / 2006.

٩. عبد السلام أديب ، التجارة الخارجية في زمن العولمة الليبرالية، مجلة أفق، العدد الثاني، السنة الثانية، 2005.

١٠. عبد الله أمحمد شامية ، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، مجلة ليبيا اليوم "يومية مستقلة"، 2007/06/27.

١١. عبد الله شامية ، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1991.

١٢. علي الماقوري ، حسين فرج الحويج، مجلة الاقتصاد والتجارة، (واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية)، العددان الحادي عشر والثاني عشر، 2007.

١٣. علي رمضان الماقوري ، الصادرات الليبية "الواقع وسبل التطوير"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، السنة الثالثة، العدد الخامس، لسنة 2006.

١٤. عمر إبراهيم العفاسي وآخرون، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسة العامة في ليبيا، جامعة قار، يونس، للفترة 11- 13/ يونيو/ 2007.

١٥. عمر مفتاح زرموح، دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي، حلقة نقاش حول هوية الاقتصاد الليبي ومهمة التخطيط، 28 / 9 / 2002.

١٦. عيسى حمد الفارسي ، تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي "الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتجارة، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان (3،4)، 2005.

١٧. عيسى حمد الفارسي ، دول اتحاد المغرب العربي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد والتجارة، العددان السابع والثامن، السنة الأولى، 2006.

١٨. فلاح خاف الربيعي، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة علوم إنسانية، شبكة المعلومات الدولية www.uluminsania.com.

١٩. فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2001.

٢٠. محمد خليل فياض ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي "تقييم التجربة الليبية 1970-1996"، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، السنة الربعة، العدد 13، لسنة 2003.

٢١. محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، لسنة 2003، السنة الثانية.

٢٢. مصطفى إبراهيم صالح ، واقع وآفاق الصناعة في الجماهيرية ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الصناعة في الجماهيرية الحاضر والمستقبل ، للفترة 14- 15 / 9 / 2005 .

ثالثاً :- التقارير والاتفاقيات.

١. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية" 1995- 2009.

٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2008.

٣. التقرير الاقتصادي الموحد 2007، صندوق النقد العربي ، القطاع الصناعي.

٤. الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973- 1975.

٥. الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحويل الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980.

٦. صندوق النقد الدولي، توصياته حول استراتيجيات متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، 2005.

٧. اللجنة الشعبية العامة ، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، 2001.

٨. اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والصناعة، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي " .

٩. مجلس التخطيط العام "إدارة الخطط والبرامج" بيانات مختلفة.

١٠. مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الفريق الاستشاري (تنظيم التصدير)، 28 / 6 / 2005.

١١. الهيئة العامة للتصنيع ، الخطة الخماسية (2002 – 2006) ، إعداد إدارة شؤون الإنتاج والتسويق، 2001.

رابعاً :- النشرات الإحصائية .

١ -التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة لفترة الدراسة) .

٢ -المسح الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا 1985- 1996، (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق).

٣ -النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة لسنوات الدراسة).
٤ -الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية 2006).
٥ -الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، قطاع الإحصاء والتعداد، التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004.

خامساً :- الرسائل الجامعية .

١. أبو القاسم سالم عبد الله دوة ، الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1970 – 1998)، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات- طرابلس، 2002.
٢. إسماعيل عبد المجيد المحيشي ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2003.
٣. خالد محمد رمضان راشد، فاعلية الصناعة ودوره ا في تنمية الصادرات في الجماهيرية ، رسالة غير منشورة ، الدراسات العليا / طرابلس 200.
٤. رضا خليفة الشيباني، دور الصناعة في الاقتصاد الوطني، دراسة تقييمية لواقع الصناعة التحويلية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2001.
٥. فائق محمد ، تقييم أثر التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية الأردنية ، رسالة دكتوراه جامعة دمشق ، 2009.
٦. محمد عمر الفرجاني، محددات الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الليبي، رسالة غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2002.
٧. مخلوف مفتاح الفرجاني ، النظام الجديد للتجارة العالمية- المخاطر والفرص المتاحة أمام الصناعة العربية – رسالة غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا، 2006.
٨. نجاح الطاهر البيباص ، الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعات الصغرى، رسالة غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2005.
٩. نصر عبد الرحمن المحتوت ، تقييم وضع الصناعة العربية واستشراف مستقبلها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2005.

سادساً :- المراجع الأجنبية.

1. World Economic forum . The world Competitiveness Report Switzerland IMD International Lausanne 15th 1995 . p8.

2. D. Kessing – Out Woed Looking Policies and Economic Development Chalenge and Promise Edit.s Spiegel Glass and Welsh . 1970 .P276.
3. Fagerberg Jan (Technology and Competitiveness) OXFORD Review of Economic Policy . p . 196.
4. Mansfield Edwin – Microeconomics McLeod Limited . 1982. P147.
5. Harvey Leibenstein Inside The Firm : The inefficiencies of Hierarchy Harvard University Press Cambridge Massachusetts USA 1987.

الملاحـــــق

الملحق (1)

التصنيف الدولي للصناعات التحويلية

التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي:

يقسم دليل النشاط الاقتصادي isic النشاطات الاقتصادية إلى عشرة أقسام، ويعتمد في ذلك على مستويات أربعة هي : القسم ، الباب ، الفصل ، الفرع ، بحيث مكن التصنيف من أن يضم النشاطات الاقتصادية كافة ، فضلاً عن أنه ترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية ضم النشاطات الاقتصادية بحسب حاجة الدول ، وبما يتلاءم و واقع اقتصادها مع المحافظة على الأقسام الرئيسية للتصنيف.

أقسام النشاطات الاقتصادية:

تنقسم النشاطات الاقتصادية إلى الأقسام الرئيسية التالية:

1- الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك.

2- التعدين وقلع الأحجار.

3- الصناعات التحويلية.

4- الكهرباء والماء والغاز.

5- التشييد والبناء.

6- تجارة الجملة والمفرد وخدمات المطاعم والفنادق.

7- النقل والتخزين والمواصلات.

8- خدمات التمويل والتأمين والعقارات.

9- خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية.

10- نشاطات غير واضحة التعريف والتصنيف.

يلاحظ من التصنيف الدولي ، أن النشاط الصناعي يضم ثلاثة أقسام رئيسية وطبقاً لما أشرنا سابقاً، وهذه الأقسام هي:

1- الصناعة الاستخراجية.

2- الصناعات التحويلية.

3- إنتاج الطاقة وتصفية المياه.

وتقع هذه القطاعات تحت التصنيفات: 2،3،4 من الأقسام الرئيسية.

التصنيف الدولي للصناعات التحويلية " القسم 3 من التصنيف ":

طبقاً لمستويات التصنيف ، نجد إن الصناعة التحويلية تضم أنواعاً لا حصر لها من الصناعات ، وسنعطي في أدناه التصنيف الموجز لها بحسب ما جاء في دليل النشاط الاقتصادي المعدل لسنة 1968، وتقرأ الأرقام من اليسار إلى اليمين أما الأرقام التي أغلفها الموجز فهي تظهر في التصنيف التفصيلي، أو أنها تركت للدول لتصنف في مستوياتها أنماطاً صناعية تظهر أو تستجد فيها.

وفيما يلي موجز التصنيف:

الباب	الفصل	الفرع	نوع النشاط
31	310	3100	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبوغ.
	311	3110	صناعة المواد الغذائية.
		3111	الذبح وتهيئة اللحوم وحفظها.
		3112	صناعة الألبان ومنتجاتها.
		3113	تعليب وحفظ الفواكه والخضروات.
		3114	حفظ وتعليب الأسماك والقشريات البحرية.
		3115	صناعة الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية.
		3116	طحن الغلال ومنتجاتها.
		3117	صناعة منتجات الخبز.
		3118	مصانع ومصافي السكر.
		3119	صناعة الكاكاو والشكولاته والمصنوعات السكرية.
	312	3121	صناعات منتجات غذائية أخرى.
		3122	صناعة الأغذية الجاهزة للحيوانات "الأعلاف".
	313	3130	صناعة المشروبات.
		3131	تقطير وتكرير وخلط المشروبات الروحية.
		3132	صناعة النبيذ.
		3133	صناعة البيرة.
		3134	صناعة المشروبات الخفيفة والمياه الغازية.
	314	3140	صناعة التبوغ
32	320	3200	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية
	321	3210	صناعة المنسوجات.
		3211	صناعة الغزل والنسيج.
		3212	صناعة المنتجات الجاهزة من النسيج.
		3213	صناعة التريكو والجوارب وملابس النوم.
		3214	صناعة الحبال والخيوط النباتية والألياف الصناعية.
		3219	صناعة المنسوجات غير المصنفة.
	322	3220	صناعة الملابس الجاهزة عدا الأحذية.
	223	3230	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والفراء.

		3231	دباغة وتجهيز الجلود.
		3232	صناعة منتجات الفراء.
		3233	صناعة المنتجات الجلدية وبدائلها عدا الأحذية.
	234	3240	صناعة الأحذية عدا المصنوعات من البلاستيك والمطاط.
33	330	3300	صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الأثاث.
	331	3310	صناعة الخشب والمنتجات من الخشب والفلين عدا لأثاث.
		3311	معامل نشر وتسوية الأخشاب.
		3312	صناعة منتجات الخشب والفلين غير المصنفة.
		3319	صناعة الأثاث والثوابت عدا المصنوعة من المعادن.
	332	3320	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
34	340	3400	صناعة الورق والمنتجات الورقية.
	341	3410	صناعة الورق.
		3411	صناعة عجينة الورق والورق والكرتون.
		3412	صناعة العبوات من الورق والكرتون.
		3419	صناعة المنتجات من عجينة الورق والورق والكرتون.
		3420	الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بها.
35	350	3500	صناعة الكيمياويات ومنتجاتها.
		3510	صناعة الكيماويات الصناعية عدا الأسمدة.
		3511	صناعة الكيماويات الصناعية.
		3512	صناعة الأسمدة.
		3513	صناعة اللدائن والمواد البلاستيكية والألياف الصناعية.
		3520	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى.
		3521	صناعة الأصباغ والورنيش والدهان.
		3522	صناعة العقاقير والأدوية.
		3523	صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور وأدوات الزيتية.
		3529	صناعة المنتجات الكيماوية غير المصنفة.
	353	3530	مصافي النفط
	354	3540	صناعة المنتجات المتنوعة من النفط والفحم الحجري.
		3550	صناعة منتجات المطاط.

		3551	صناعة الإطارات والأنابيب الداخلية.
		3559	صناعة منتجات المطاط غير المصنفة.
36	360	3600	صناعة المعادن اللافلزية (عدا النفط).
	361	3610	صناعة الفخار والخزفيات.
	362	3620	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية.
	369	3690	صناعة المنتجات غير المعدنية.
		3691	صناعة مواد البناء من الطين والفخار.
		3692	صناعة الاسمنت والحصى.
		3699	صناعة المنتجات اللافلزية غير المصنفة.
37	370	3700	الصناعات المعدنية الأساسية.
	371	3710	الصناعات الأساسية للحديد والفولاذ.
		3720	الصناعات الأساسية للمعادن غير الحديدية (الصهر والسباكة والتقنية والدرفلة وإنتاج الالومينا)
38	380	3800	صناعة المنتجات المعدنية المصنفة والمكائن والمعدات.
	381	3810	صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن.
		3811	صناعة الأدوات القاطعة والآلات والعدد اليدوية.
		3812	صناعة الأثاث والثوابت المصنوعة من المعادن.
		3813	صناعة الهياكل المعدنية (المستخدمة في البناء).
		3819	صناعة المنتجات المعدنية غير المصنفة.
	382	3820	صناعة المكائن عدا الكهربائية.
		3821	صناعة المحركات والتربينات.
		3822	صناعة المكائن والمعدات الزراعية.
		3823	صناعة المكائن المستخدمة في أعمال النجارة والمعادن.
		3824	صناعة المكائن والمعدات عدا مكائن النجارة والنسيج والورق والغذاء.
		3825	صناعات الآلات الكاتبة والحاسبة والحاسبات الالكترونية.
		3829	المكائن والمعدات عدا الكهربائية غير المصنفة.
	383	3830	صناعة المكائن والأجهزة والمعدات والأجهزة الكهربائية.
		3831	صناعة المكائن الكهربائية ومعداتها.
		3832	صناعة أجهزة الراديو والتلفزيون ومعدات الاتصال.

384	3840	صناعة الأجهزة واللوازم المنزلية الكهربائية.
	3841	صناعة الأجهزة واللوازم الكهربائية غير المصنفة.
	3842	صناعة معدات النقل.
	3843	صناعة وإصلاح السفن.
	3844	صناعة معدات النقل بالسكك الحديد.
	3845	صناعة السيارات.
	3849	صناعة الموتورسايكلات والدراجات.
	3850	صناعة الطائرات.
	3851	صناعة الأجهزة المهنية والعلمية غير المصنفة.
	3852	صناعة الآلات وأدوات التصوير والبصريات.
	3853	صناعة الساعات بأنواعها.
390	3900	الصناعات التحويلية الأخرى.
	3901	صناعة المجوهرات والسلع المرتبطة بها.
	3902	صناعة الآلات والأدوات الموسيقية.
	3903	صناعة الأدوات واللوازم الرياضية.
	3909	الصناعات التحويلية غير المصنفة.

الملحق (2)

القانون رقم (5) لسنة (1997)

في شأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية

المعدل بالقانون رقم (7) لسنة (2003)

مؤتمر الشعب العام

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1996 والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي خلال الفترة من 25 إلى 30 شوال/ الموافق من 4 إلى 9 الربيع 1997.

- وبعد الاطلاع على إعلان قيام سلطة الشعب.
- وعلى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 1991، بشأن تعزيز الحرية.
- وعلى القانون التجاري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 1968، بشأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.
- وعلى قانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة 1973 وتعديلاته.
- وعلى قانون الجمارك رقم (67) لسنة 1973 وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان وتعديلاته.

صاغ القانون الآتي:

-المادة الأولى

يهدف هذا القانون إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص:

- نقل التقنية الحديثة.
- بناء العناصر الليبية الفنية.
- تنويع مصادر الدخل.
- المساهمة في تطوير المنتجات الوطنية بما يساعد على دخولها للأسواق العالمية.
- تحقيق التنمية المكانية.

– المادة الثانية

يسري هذا القانون على استثمار رأس المال الأجنبي المملوك للموطنين العرب الليبيين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية.

ويجوز لرأس المال الوطني مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أسس وضوابط هذه المشاركة [1].

[1] معدل بالقانون رقم (7) لسنة 2003.

-المادة الثالثة

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات والعبارات الآتية المعاني المقابلة لها ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

1- الجماهيرية العظمى: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

2- القانون: قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

3- الأمين: أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة.

4- الهيئة: هيئة تشجيع الاستثمار.

5- اللائحة التنفيذية: اللائحة التي تصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون.

6- رأس المال الأجنبي: القيمة المالية الإجمالية التي تدخل إلى الجماهيرية العظمى ، سواء كانت مملوكة لليبيين أو لأجانب تنفيذاً لنشاط استثماري.

7- رأس المال الوطني: القيمة النقدية أو العينة المقومة بالعملة المحلية الداخلة في تكوين رأس مال المشروع الاستثماري المملوكة لمواطنين ليبيين أو لأشخاص اعتبارية ليبية مملوك رأس مالها بالكامل لليبيين[2].

8- المشروع الاستثماري: أي منشأة اقتصادية تؤسس وفق القانون، ويكون من نتيجة عملها إنتاج سلعة للاستهلاك النهائي أو الوسيط أو سلع استثمارية أو لتصدير أو تقديم خدمة أو أي منشأة أخرى تعتمدها أمانة اللجنة الشعبية العامة.

9- المستثمر: كل شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو أجنبي يستثمر وفقاً لأحكام هذا القانون.

- المادة الرابعة

ينظم هذا القانون استثمار رأس المال الأجنبي الداخل للجماهيرية العظمى بأحد الأشكال التالية:

- العملات الأجنبية القابلة للتحويل أو ما يقوم مقامها والواردة بالطرق المصرفية الرسمية.
- الآلات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة للمشروع الاستثماري.
- وسائل النقل غير المتوفرة محلياً.
- الحقوق المعنوية مثل: براءات الاختراع والتراخيص والعلامات والأسماء التجارية اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري أو تشغليه.
- الجزء المعاد استثماره من أرباح وعوائد المشروع.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية تقييم الحصص العينية الداخلة في تكوين رأس المال المراد استثماره في الجماهيرية.

- المادة الخامسة

[2] معدل بالقانون رقم (7) لسنة 2003.

تنشأ هيئة تسمى (هيئة تشجيع الاستثمار) تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، تتبع اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، ويصدر بإنشائها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين يحدد مقرها القانوني وأمين أعضاء لجنة إدارتها، وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية عقد اجتماعات الهيئة ، والإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة المشروع.

- **المادة السادسة**

تعمل الهيئة على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والترويج للمشاريع الاستثمارية بمختلف الوسائل، **ولها على الأخص**:

1- دراسة واقتراح الخطط المنظمة للاستثمار الأجنبي والإشراف على الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

2- تلقي طلبات استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وتحديد مدى استيفائها للشروط القانونية ، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري، ورفع توصياتها بالخصوص إلى الأمين.

3- جمع ونشر المعلومات وإعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بإمكانيات الاستثمار في المشروعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

4- اتخاذ الوسائل الكفيلة باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، والترويج لفرص الاستثمار بمختلف الوسائل.

5- التوصية بإعفاءات أو تسهيلات أو مزايا أخرى لمشاريع تعتبر مهمة بالنسبة لتطوير الاقتصاد الوطني ، أو التوصية بتجديد الإعفاءات والمزايا الواردة في هذا القانون لفترة زمنية أخرى، وترفع توصياتها إلى الجهة المختصة.

6- النظر فيما يعرضه عليها المستثمرون من شكاو ى أو تظلمات أو منازعات ناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون مع عدم الإخلال بحق المستثمر في التظلم والتقاضي.

7- دراسة تشريعات الاستثمار ومراجعتها من حين إلى آخر ، ورفع مقترحاتها المتعلقة بتطويرها إلى الجهة المختصة.

8- أية اختصاصات أخرى تسند لها من اللجنة الشعبية العامة.

-المادة السابعة

يشترط في المشروع أن يحقق كل أو بعض الآتي:

- إنتاج سلع للتصدير أو المساهمة في زيادة الصادرات منها ، أو يكون من نتيجة الاستغناء عن استيراد سلع بصفة كلية أو جزئية.

– توفير مواطن عمل لليد العاملة الليبية، والعمل على تدريبها وإكسابها المهارات والخبرات الفينة. وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع تشغيل العمالة الوطنية.

– استخدام تقنية حديثة أو علامة تجارية أو خبرة فنية.

– تقديم خدمة يحتاجها الاقتصاد الوطني أو المساهمة في تحسينها أو تطويرها.

– دعم الروابط والتكامل بين أنشطة ومشروعات اقتصادية قائمة ، أو تخفيض تكاليف الإنتاج ، أو المساهمة في توفير مواد ومستلزمات تشغيل لها.

– القيام باستغلال أو المساعدة على استغلال مواد خام محلية.

– المساهمة في تنمية وتطوير المناطق النائية أو المتخلفة اقتصادياً.

المادة الثامنة

يسمح بالاستثمار في المجالات الآتية:

– الصناعة.

– الصحة.

– السياحة.

– الخدمات.

– الزراعة.

أي مجال آخر يحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين.

المادة التاسعة

يمنح ترخيص استثمار رؤوس الأموال الأجنبية من قبل الهيئة بعد صدور القرار بالموافقة على الاستثمار من الأمين.

المادة العاشرة

تتمتع المشاريع في إطار هذا القانون بالمزايا التالية:

أ– إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

ب– إعفاء التجهيزات والقطع والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لمدة خمس سنوات.

ج- إعفاء المشروع من ضرائب الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج أو العمل حسب طبيعة المشروع، ويجوز تمديد هذه المدة إلى فترة إضافية مدتها ثلاث سنوات بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين. كما تتمتع الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع بهذه الإعفاءات إذا أعيد استثمارها ، ويحق للمستثمر ترحيل الخسائر التي تلحق بمشروعه خلال سنوات الإعفاء إلى السنوات اللاحقة.

د- إعفاء السلع الموجهة للتصدير من ضريبة الإنتاج، وإعفاؤها من الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير عند تصديرها.

هـ- إعفاء المشروع من ضريبة الدمغة المقررة على المحررات التجارية والمستندات التي يستخدمها.

لا تشمل الإعفاءات الواردة في الفقرات (أ، ب، د) من هذه المادة الرسوم المفروضة مقابل خدمات كرسوم الميناء والتخزين والمناولة.

-المادة الحادية عشرة

أ -لا يجوز التصرف في الآلات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار والمواد الأولية المستوردة لأغراض المشروع بالبيع، أو التخلي عنها إلا بموافقة من الهيئة وبعد أداء الرسوم والضرائب الجمركية المقررة على استيرادها.

ب -لا يجوز استعمالها لغير الغرض الذي منح الترخيص من أجله.

-المادة الثانية عشرة

للمستثمر الحق فيما يلي:

أ- إعادة تصدير رأسماله في **الحالات الآتية** :

- انتهاء مدة المشروع.
- تصفية المشروع.
- بيع المشروع كلياً أو جزئياً.
- مضي فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إصدار الترخيص بالاستثمار.

ب- إعادة تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج بنفس الشكل الذي ورد به بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر.

ج- يسمح سنوياً بتحويل صافي الأرباح الموزعة والفوائد التي يحققها المشروع إلى الخارج.

د- للمستثمر الحق في استخدام الأجانب حين لا يتوفر البديل من الوطنيين.

- وللمستخدمين الأجانب المستقدمين من الخارج حق تحويل نسبة من مرتباتهم وأجورهم وأية مزايا أو مكافآت أخرى تمنح لهم في إطار المشروع إلى الخارج. وتنظم اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها تنفيذ أحكام هذه المادة.

-المادة الثالثة عشرة

لا يتقيد المشروع الاستثماري بالأشكال المنصوص عليها في التشريعات النافذة ، ولا يخضع لإجراءات القيد في السجل التجاري والسجل الصناعي وسجلي المستوردين والمصدرين.

وتحدد اللائحة التنفيذية الأشكال القانونية للمشاريع الاستثمارية التي يجوز تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون وضوابط التأسيس وإجراءات القيد في السجل الاستثماري المعد لهذا الغرض.

ويتمتع المشروع الاستثماري بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة بمجرد قيده في السجل المذكور[1].

-المادة الرابعة عشرة

يتمتع المشروع المقام في مناطق التنمية المكانية أو المشروع الذي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي أو المشروع الذي يستخدم تجهيزات من شأنها تحقيق وفر في الطاقة أو في المياه أو تسهم في حماية البيئة ، من الإعفاءات الواردة في الفقرتين (ب، ج) من المادة العاشرة من هذا القانون لمدة إضافية بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط اعتبار المشروع محققاً لهذه الاعتبارات.

-المادة الخامسة عشرة

استثناء من التشريعات النافذة المتعلقة بالتملك ، يكون للمستثمر الحق في تملك الأراضي على سبيل الانتفاع، وله الحق في استئجارها أو إقامة المباني عليها ، كما له أن يمتلك ويستأجر العقارات اللازمة لإقامة أو تشغيل المشروع، وذلك كله وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

-المادة السادسة عشرة

يحق للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه حساباً بالعملات القابلة للتحويل لدى أحد المصارف التجارية أو المصرف العربي الليبي الخارجي.

-المادة السابعة عشرة

يجوز نقل ملكية المشروع كلياً أو جزئياً إلى مستثمر آخر بموافقة من الهيئة، ويحل المالك الجديد محل المالك السابق في الحقوق والواجبات والالتزامات المترتبة عليه بموجب أحكام هذا القانون والتشريعات الأخرى المعمول بها، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع التي يتم بها نقل الملكية.

-المادة الثامنة عشرة

إذا ثبتت مخالفة المستثمر لأي من أحكام هذا القانون أو اللائحة التنفيذية ينذر المستثمر المخالف من قبل الهيئة بتصحيح المخالفة خلال فترة تحدد في الإنذار فإذا لم يستجب لهذا جاز ل لأمين بناء على توصية من الهيئة:

---

[1] معدل بالقانون رقم (7) لسنة 2003.

– حرمان المشروع من بعض المزايا المقررة في هذا القانون.

– إلزام المستثمر بتسديد مثلي ما أعفي منه.

-المادة التاسعة عشرة

يجوز سحب الترخيص الصادر للمشروع أو تصفية المشروع نهائياً في الحالات الآتية:

– عدم البدء في تنفيذ المشروع أو عدم الانتهاء من التنفيذ وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

– الإخلال بالأحكام العامة الواردة في هذا القانون أو لائحته التنفيذية.

– تكرار المخالفات.

وذلك كله وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

-المادة العشرون

للمستثمر التظلم كتابياً من أي قرار يصدر في حقه بموجب المادة (18) أو المادة (19) من هذا القانون أو أي منازعات ناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بموجب كتاب بعلم الوصول، وتحدد اللائحة التنفيذية الجهة التي يتم التظلم أمامها وإجراءات التظلم.

-المادة الحادية والعشرون

يجب على صاحب المشروع:

– مسك الدفاتر والحسابات النظامية للمشروع.

– إعداد ميزانية سنوية وحساب أرباح وخسائر مصدقة من قبل محاسب قانوني حسب الشروط الواردة في القانون التجاري.

-المادة الثانية والعشرون

يكون لموظفي الهيئة الذين يصدر بتحديدهم قرار من الأمين صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون وضبط وإثبات المخالفات وإحالتها إلى الجهة المختصة ، ولهم في سبيل ذلك التفتيش على المشروعات والاطلاع على الدفاتر والمستندات المتعلقة بنشاطها.

-المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تأميم المشروع أو نزع ملكيته أو الاستيلاء الجبري عليه أو مصادرته أو فرض الحراسة أو التحفظ أو التجميد أو إخضاعه لإجراءات لها نفس التأثير إلا بقانون أو بحكم قضائي ، وفي مقابل تعويض فوري وعادل وبشرط أن تتخذ هذه الإجراءات بصورة غير تمييزية، ويحتسب التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للمشروع عند اتخاذ الإجراء ، ويسمح بتحويل قيمة التعويض بالعملات القابلة للتحويل في فترة لا تتجاوز سنة، وبأسعار الصرف السائدة عند التحويل.

-المادة الرابعة والعشرون

يعرض أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة إما بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراءات اتخذتها ضده الدولة، على المحاكم المختصة في الجماهيرية العظمى ، إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية بين الجماهيرية العظمى والدولة التي ينتمي إليها المستثمر أو اتفاقيات متعددة الأطراف تكون الجماهيرية العظمى والدولة التي ينتمي إليها المستثمر طرفين فيها، تتضمن نصوصاً متعلقة بالصلح أو التحكيم ، أو اتفاق خاص بين المستثمر والدولة ينص على شرط التحكيم.

-المادة الخامسة والعشرون

تتمتع الاستثمارات الأجنبية القائمة بموجب تشريعات سابقة عند صدور هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة بأحكامه.

-المادة السادسة والعشرون

لا تسري أحكام هذا القانون على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة والتي تستثمر في مشروعات النفط وفقاً لأحكام القانون رقم (25) لسنة 1955 والقوانين المعدلة له.

-المادة السابعة والعشرون

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين.

-المادة الثامنة والعشرون

يلغى القانون رقم 37 لسنة 1968 في شأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

-المادة التاسعة والعشرون

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وفي وسائل الإعلام المختلفة ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مؤتمر الشعب العام

صدر في: سرت

الموافق 9 / الربيع / 1997